



مخطوطة

الفوائد الشنشورية في شرح المنظومة الرحبية

المؤلف

عبدالله بن محمد بن عبدالله (الشنشوري)

٤- كتاب الفوائد السننورية في
شرح المنظومة الرهبانية
عبدالله السننوري
٤٣ - ٢١١٠ - تاريخ النسخ ١٢٨٠
١٧٤٣٥ - ١٣
إصدار من بيعة الرابحة

شبكة



بذكر السيد صاحب القلوب وديننا بذكره

كتاب
أفوائد الششورية في شرح
المنظومة الحميدة تأليف الشيخ الامام
العالِم العامل عبد الله ابن الشيخ
بهاؤ الدين الششوري
الفرضي الشافعي الحنبلي
بالجامع الازهري بمصر
تعالى آمين

وَصَلَّى اللهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ
يا ابا عبد الله اذ لا تغفل عافية هـ تلو في حيا والعمود
ما انما لا تفرغ عند صفوة بكر شى الامان تصود
فان سلم الالات اجمعها فانت كما الازم وصور
وتصل المشهور والهناء وانصرا واصغر بالعمود والحدان
واصعب الكافل المستكين مناسك مثل فيار حجة ما عظم ما جريا
برعانة الزرع في وقت البدار حيا تارة تحصد كالمهم والقدما
غيرة
ليس السعيد الذي دنيا لا تعدة ان السعيد الذي يسجد لله القنا

عند
عند

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 الحمد لله رب العالمين واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له
 الملك الحق المبين واشهد ان سيدنا محمد عبده ورسوله خاتم
 النبيين والمرسلين صلى الله عليه وعلى آله وصحبه اجمعين صلاة
 بر الامم اذ اتين الى يوم الدين فيقول الفقير الى رحمة
 ربه القريب المحيى محمد بن عبد الله الشنشوري الشافعي الفرضي الخطيب
 قد سألني ولدي عبد الوهاب وفقه الله للصلوات ان اشرح منظومة
 الرحبية اسكن الله مؤمنها الفرد العلية واجبت في ذلك
 سالكين الاختصار احسن المسلك وعلته على العيب المحيى
 وقربت فيه العبارات اي تقرب وتعرضت فيه لخلاف بين الامة
 وبينت فيه ما اجمت عليه الامة وصحبت في النوازل
 الشنشورية في شرح المنظومة الرحبية وانا سئل الله تعالى
 بفضله ان ينعم به كأنعم باصله وان يصمى وقاربه من جنس
 الرجيم فانه وفه رجيم جواد كريم وهذا وان شره في النسب
 يكون الله الملك المعبود قال المؤلف رحمه الله تعالى
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ اي انسخه واول منه اول قول
ما نستغنى اي نستغنى اي بتدبيره بالانطلاق اي القول
 وهو اللفظ الموضوع لغيره خلافا لما اطلق على العمل ايضا كما نقله

الجلال السيوطي

الجلال السيوطي عن يحيى بن محمد بن محمد بن علي بن ابي
 الاغشاد مجازا والقول والمقالة مصادره فقال يقول
 واصل قال قول محركت الواو وانسخ ما قبلها فقلت انما يقال لما اشتر
 من القول قاله وقالوا وقبلا وقبلا فقلت ما لم اقل وقولتي
 التي ورجل مقول ومقول وقول كثير القول وقوله **بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ**
 اي ما لكنا وسيدنا ومصلىنا ومتر بيننا ومعبودنا كما قاله الشيخ
 عز الدين رحمه الله تعالى ايضا عما تبون الضالمون والجاهلون
 علوا كبيرا ثم حقق ما وعد به من ذكر الحمد بقوله **بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ** اي الارض
 بالجميل ثابت فكل وصف من صفاته تعالى جميل فهو وصف به تعالى
 بجميع صفاته **على ما ينبغي** اي على انعامه والنعمة للاطلاق وهو يتعرض
 لذكر لغيره قال الشيخ سعد الدين الشافعي رحمه الله تعالى ايها ما
 تصور العبارة على الاحتاجه به ولما يسموهم اختصاصا به بشي
 دون شئ جهل منصوب بحالته منقول مطلق وهو مؤكده ويجوز
 ان يكون **بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ** ايضا بقوله **بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ** اي جهدا
 يدعيه به عن القلب عماء وانما معلوم والنعمي منصور يكتب بالياء
 وهو نقد البصر والاطلاق على البصيرة وهو الجمل اطلاق مجازي والعمى
 الضار هو عمى القلب وعمى الجمل بالعمى لان الجمل الكون مخير يشبه العمى
 وما عمى بصير قلبه بنار في الدين كلامه بجانته وتلك فانها لا تعمى
 الابصار ولكن تعمى القلوب التي افسد دور وقال قتادة رحمه الله تعالى

ولعل هذا هو السبب في تخصيصنا ظم السوخي بالذكر دون الخوي وقوله
 اي الاظهار والكشف منقول بصلح المصدر
 والمكان والزمان بغير الذهاب وهو للورس او محله او زمانه واصطلاحا
 ما ترجح عند المجتهد في مسألة ما بعد الاجتهاد فنصار له معتقدا
 ومذهبا وهو المولانا هنا وقوله اي الذي يقتدى به وقيل
 غير ذلك وايدل من الامام قوله ابن ثابت بن الضحاك الصحابي
 الا نصارى الخوي من بني الحجار يكنى ابا سعيد وقيل ابا عبد الرحمن
 وقيل ابا ظفر بن ندم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة وهو ابن خنيس
 سنة وتوفي بالمدينة سنة خمس مائة من قائله الترمذي وقيل غير ذلك
 وسالبه شهيرة ونصائله كثيرة سئل ان ابن عمر رضي الله عنهما قال
 يوم موت زيد اليوم مات علم المدينة وخطيب عمر رضي الله عنه بلخية
 فقال من يسأل عن القرائن فليأت يزيد بن ثابت رضي الله عنه
 وقال دخلت المدينة فوجدت امامها الراشدين في العبد زيدا بن ثابت
 رضي الله عنه فقال الشعبي علم زيد بن ثابت بخصائص بالقرآن والقرآن
 رضي الله عنه **فائدة** قد اجتمع في اسم شبره افرادا وجمعا وتعدد وحدا
 تتعلق بالفرائض لمجتمع في اسم شبره افرادا وجمعا وتعدد وحدا
 وضربا فاما الافراد فالزاي تسعة وهي عدد اصول النساء وعدد
 من يرث بالفرض وحده والياء تسعة وهي عدد الوارثين بالاختصاص
 وعدد الوارثات بالبسط والدليل بأربعة وهي عدد اجاب الارث

في اصول الفرائض

في اصول الفرائض لا نقول **واما الجمع** فالزاي مع الياء تسعة عشر
 وهي عدد الوارثين والوارثات بالاختصاص والزاي مع الدال
 احد عشر وهي عدد الوارثات على طريق البسط بزيادة مولاة
 المولاة والياء مع الدال اربعة عشر وهي عدد الوارثين بالبسط
 خلق المولى لانه قد يكون انثى والزاي مع الباء والدال احد عشر
 وهي عدد جميع من يرث بالفرض من حيث اختلاف اجزاء الجسم
 كما سياتي لانه اصحاب الفرض خمسة **والقريب** اثنتان والثنى واحد
 والثلاثين اربعة **والقريب** اثنتان واليس من سبعة صبط ذلك بعضهم في ضمن بيت فثلاث
 صبط هو في الزوجة من هذا الرجل خذ مرتبها قبل هبها بن
واما المعروف فعدد حروف اسمه ثلاثة وهي عدد الارث
 وعنه في اصول الفرائض **واما المخرج** فانظر في الدال من النساء
 بين ستة وهي عدد الفروض القرآنية وعدم النواع واذا طرحت
 الدال من الزاي بقي ثلاثة وهي عدد هروف وتقدم ما بينها واذا
 طرحت الزاي من الباء بقي ثلاثة ايضا وتقدم ما بينها **واما النضر**
 فاجتهدت حروفه وهي **الذ** في نفسها تبلغ تسعة وهي عدد اصول
 النساء على الارجح واكثر ساذلة وهذا شياء غير ذلك والله اعلم
 ونرجع الى كلام المصنف رحمه الله **توضيح** يقع لنا والراء
 في العلم بالفرائض ويقال له قاض ونرى في كماله وعليم وقراض
 وفرضي بكاء والراء ايضا واجزاءها الهاء المجرى الله ان يقلل فرائض

ايضا وان قال جماعات له خطأ والفاضر قال لجلال المحكي رحمه الله
 تعال جمع فريضة بمعنى مفروضة اي مقدرة لما فيها من السهام
 المدبرة فقلت على غيرها انتهى فقلت على التعيب رجعت لتسا
 هذا العلم وسياقه تعريفه وقوله اذا كان زمان اي المذكور في الآية
 او توضحها من ذلك من يريد التصنيف في علم الفرائض
 فهو تقليل لما ذكر قال العلامة سبط المارديني رحمه الله اي
 وسال الاعانة لتانها تصحها من الاثار المتكثرة عن مذ
 الامام يزيد رضي الله عنه لان هذا من اهم التصديقات لا يجب
 من تصديده قال الله تعالى واسئلو الله من فضله في كل شئ
 لم يامر بالسئلة الا يعطى انتهى وقال الامام تاج الدين ابن عطاء الله
 الاسكندر رضي الله عنه سئو فتك المطلب فاعلم انه يريد ان
 يعطيك انتهى وقوله علمها مستحوب على انه مفعول لاجله وهو
 علمه لقوله اذا كان ذلك من اهم الفروض لقوله لو اخينا يريد اجل
 فلنا بان العلم وهو حكم الدهن الجازم لطابق التواتر وهو
 خلاف الجهل والالذ واللام فيه لا تنفراقا ولا عهدا شرعي وهو
 علم التفسير والحديث والفتنة يربط بذلك ما كان اذمة له العلم من
 حبر ما سعى فيه ومن اول ما له العبد دعي قال الله تعالى انما
 يحشى الله من عباده العلماء وقال تعالى يرفع الله الذين امنوا ستم
 والذين اتوا العلم درجات وقال تعالى وقرب الذين علموا حكمة

وليحقق
 ص

الله اذ يشترطها

والله اذ يشترطها
 وسلم لاحد الا في اثنين رجل اتاه الله مالا فسلطه الله على
 هلكته والخير رجل اتاه الله الحكمة فهو يقضي بها ويعلمها
 مرواه البخاري من حديث ابن مسعود ومنها قوله صلى الله
 عليه وسلم من سلك طريقا يلتمس فيه علما سهل الله له طريقا
 الى الجنة مرواه الترمذي وحسنه عن ابي هريرة رضي الله عنه
 وقال الشافعي رضي الله عنه طلب العلم افضل من صلاة
 وليس بعد الفريضة افضل من طلب العلم انتهى
العلم وهو القوة النفسانية التي بها يتبين الحق والباطل
بانة اول علم يفقد في الاوصاف الكلية
 اي حيزه في سبب من سبب ما يفقد بالكلية حقيقة يصدق عليهم
 انه لا يقرب من الوجود وسأفهمه الشيخ بدر الدين سبط السارديني
 في شرحه تعالى من كلام النصف رحمه الله ههنا كان اي يقرب من
 في قوله عز وجل فليس بظاهر لان التافهية داخلية في كلامه على حدة
 في قوله عز وجل والنفي اذا دخل على دار في الدلائل واليات وانما سأل عند علماء
 اهل العلم يتقدم لما عرفه من حاجته والحكمة المستدر عن ابي هريرة
 رضي الله عنه سرفعا فقلوا الفرائض شرعوا فانها نصف العلم وهو ينسب
 وهو اول علم ينتزع من لسان ربه في سنة وقال تشر به جنس

علم

ان عمر وليس بالفروي ولسا كان علم الفرائض من يشغل به قليل
 لثوقته على الحساب وتثعب مسائله وارتباط بعضها ببعض
 كما في مسائل الجدة وغيره كان عروضة للنسيان فلا جرحه هذا حتى
 الله عليه وسلم على تعلمه وتعليمه واما قوله صلى الله عليه وسلم
 فانه نصف العلم فاختلف في معناه على اوجه اقر به ان للاشأ حالتين
 حالة حيوة وحالة موت وفي الفرائض معظم الاحكام المتعلقة بالمو
 وتقبل غير ذلك فما اضربنا عنه حرف الاضالة فقد ورد في علم الفرائض
 ايضا من الاحاديث والاشار مما يدل على فضله وشرفه اشياء كثيرة
 فراجعها في المطولات وعلما بان **ابن ابي عمير** الامام المكي **حسن** من
 بين الصحابة رضي الله عنهم **لا محالة** قال ابن الاثير رحمه الله في
 انهما في الاحيلة ويجوز ان يكون من الخوف في القوة والحركة وهي
 متعلقة منهما واكثر ما تسعمل بمعنى اليقين او الحقيقة لم يجمع لانه
 وانما زائدة انتهى فيكون المعنى وان زيد **حتم** حقيقة او يقينا
 اولها **بما حياها** اي اعطاه والحجوة العضية والحكمة المصداقية
حائم الرسالة والنسوة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم **من قوله**
صلى الله عليه وسلم في فضل ابي في فضل زيد ابن ثابت مذور
صحيحها على فضله وشرفه **افرضكم** **بهم** ذكر ابن ابي عمير
 والنسائي وابن ماجه رويوه باسناد جيد قالوه هو رويوه
 انهم وروى الترمذي في جامعه باسناد صحيح من غير ان يبين الله

اللفظ الخ

بدفعا اعلم استي بالفرائض من زيد ابن ثابت واما قوله صلى الله
 عليه وسلم قال ابن الهيثم نقله عن الماوردي رحمه الله
 للعلامة في ذلك حجة اوجه وعددها الى ان قال الخاسر انه قال ذلك
 لانه كان اصحهم حجابا واسرعهم جوابا ثم قال الماوردي والجز
 هذا المعاني لير ياخذ الشافعي رضي الله عنه الابقوله رضي الله عنه
 انهم **وقولنا** **صلي** اي هذه الشهادة من سيد البشر و
 خاتم الرسل صلى الله عليه وسلم اي حيك برمالاتها غاية تنهاك
 عما ان تطلب غيرها فذكر **فكان** زيد ابن ثابت **اولي** من
باصباح التايحي وتقليد المقلد لا من اقرها هذه الاحاديث
 وان في انما حكاهم احد من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الفرائض لا وقد وجدته قول في بعض المسائل فدمج الناس بالاتفاق
 الا يزيد فانه لم يقل ذلك **تجويد** بالاتفاق وذلك يقتضي الترجيح
 كما انه الغفلة رحمه الله **لا سيما** قال ابن الهيثم رحمه الله من ذوات
 الاستغناء فان الذي بعده اداخل فيها ما قبلها وشهود له بان
 احق به كدر من غيره **وقد خاة** اب حكاه مذهب الامام زيد ابن
 ثابت يدر الامام ابو عبد الله عند بن ادريس بن العباس بن عثمان
 ابن شاذان بن السائب بن عبيد بن عبد بن زيد ابن هاشم ابن المطلب
 بن عبد مناف بن قصي **النسائي** الترمذي المطلبي المجازي المكي رضي
 الله عنه يلقب به بن رسول الله عليه وسلم في عهد منافق ومناقبه كثيرة

عند بعضهم والحيها
 ليست منها بل هي نقادة
 فلا استغناء صح اصبر

وفضل الله شهيرة وقد صنف الأئمة رضي الله عنهم في مناقبه قد بجلوا
 حديثا ولد رضي الله عنه سنة خمسين ومائة والذي عليه
 الجمهور انه ولد بغزة وقيل بسفلاق وقيل باليمن وقيل بحمص
 ثم حمل إلى مكة وهو ابن سنتين ونودي بمصر ليلة الجمعة بعد
 الغروب آخر يوم من رجب سنة اربع ومائتين وهو ابن اربع
 وخمسين سنة ودفن بالقرافة بعد عصر الجمعة وعار قبره
 من الجلالة والاحترام ما هو اللائق بمقام ذلك الامام رحمه الله
 وبعض عنه ومعنى كون الشافعي رضي الله عنه عن هذا مذهب
 رضي الله عنه انه قصد الاموال فيه موافقة لم في الاجتهاد لم يبق
 حتى يردم حيث لم يرد وليس مراد انه قلده لان الجهد لا يتكلم
بجهد انما كان انما أخذ في مذهب الامام زبير رضي الله
القول ليس بها اي اختصار والاختصار ما قبل تنظيره وكثرت
 معانيه **مبين** اي منزها عن **وصف** اي وصفه لا وصفه
 جنس جميع معنى العيب **والعلاج** جمع لغز وهو الكلام الذي يقال
 لغز في كلامه عمي وشبهه فيه ويربوع في حجه مال يمينه لا يشاد
 في لغزه ومعنى البيت فحمة الغيب في علم النرائض على مذهب امام زبير
 ابن ثابت رضي الله عنه كولا مختصرا واضحا منزها عن عيب اخفا
مقدمة علم النرائض هو فنته الذي يتدبره علماء الحنابلة
 الموصل لمعرفة ما يختص كل واحد من الرتبة وهو منزهة لغزوات

لا تعدد

لا تعدد دخلا لمن زعم ذلك واعلم انه يتعلق بتركة الميت
 خمسة حقوق مرتبة اولها الحق المتعلق بيمين التركة
 كالتزكية والجانبة والرهن فيقدم على مؤن التجميز بالمعروف
والثاني مؤن التجميز بالمعروف فان كان الميت فاقدا لما يجزه
 فجهيز على من عليه نفقته في حال الحيوة فان تعذر نفقته للمال
 فان تعذر فعل اغتيا السليين وهذا في غير التزوية اما التزوية
 التي يجب نفقتها فهو التجميزها على الزوج الموصر ولو كانت
 غنمة وكذا لو كانت امه سات ابلا دنهار او رجعية في عدة
 او مطقة بائنا وهي حاسل **والثالث** الدين المرسل في الذمة
 فهي مؤخره عن مؤن التجميز **والرابع** الرضخية **والخامس** فبا
 دونه لا يجزي فان كانت بخلاف ذلك فقبرها تسبيل مذكور في كتب
 الفقه كبقية الكفر في ساقية **والخامس** الارث وهو المتصور
 بالذات في هذا الكتاب وله اركان وهي ثلاثة ميراث وراث
 بحق موروث وله ثمرات يعلم اكثرها من ميراث الغرقى
 وهذه في دستايف آخر الكتاب **سوانع** ذكرها بقوس
باب اسباب الجراح اي وسوانعه والباب لفظة تدل
 الى الشبر واصطلاح اسم بجملة مختصة من العلم تحت فصول مسائلها
 والاسباب من سبب وهو لفظة ما يتولد من غيره واصطلاحا
 ما يلزم من وجوبه ان يوجد من عدمه لذاته والميراث يطلق

وله اسباب اخرى

معنى الارث وهو المقصود بالترجمة وهو لغة البقاء استقامت
 الشئ من قوم الى قوم اخرين وهو مصدر ورث الشيء ورثته
 وميراثا وارثا واصله الواو فقلت هرة ويطلق بمعنى الموروث
 والميراث والقرآن وهو لغة الاصل والبقية ومنه خير سلم
 اثبتوا على مشاغلكم فانكم على ارث ابيكم ابراهيم اي اصله وبقية
 وشرا مما ضبطه القاضي افضل العزم الخويجي رحمه الله
 بان حوق قابل التجديك يثبت للمحقق بعد موت من كان له ذلك
 لقراءة بينهما او نحو ذلك ذكرته ماني هذا الضابط في شرح
 الترتيب **اسباب ميراث** في ارث الوري اي الادميين وان
 كان الوري في الاصل خلق فلا تستوفى عليها كل من الارسا
 الثلاثة **يعتد** اي صاحبه والميراث ينصفه **الموراث**
 اي الارث وهي اي الاسباب الثلاثة او ثلثا **نكاح** وهو عند
 الزوجية الصحيح وان لم يحصل وطئ واختلوة ويورث به سبع
 الجانبين لقوله تعالى ولم نصف ما تركنا زواجكم ان لم يكن هن
 الايات ويتوارث الزوجان في عدة الطلاق الرجعي بالطلاق
 الائمة الاربعة ولو كان الطلاق في الصحة لا الزوجة تطلقه بانها
 في مرض الموت عند اخلافا للائمة الثلاثة فانها ترثه بحسبه
 ما لم تنقض العدة وعند كتابه ما لم تزوج او تزوج **عندنا**
 ولو انقضت عدتها وانصلت بالزواج وعندنا الحية ايضا

لوزوج

لم تزوج المريض في مرض الموت امرأة فالعقد باطل ولا يرثه ولو
 تزوجت المرضية في مرض الموت رجل لم يرثها فانيتها
 وهو يقع الواو ممدود والمراد ولا العتاقة وهو عصوبة
 سبها نعمة العتق على رقيق لقوله صلى الله عليه وسلم انما المرآة
 لمن اعتق يفتنق عليهم من حديث عائشة رضوانه عنها ويرث به
 العتق من حيث كونه حقيقا وعصبة المنصوبون بانفسهم على
 تفصيل باقي بعضه انشاء الله اخر الكتاب لقوله صلى الله عليه وسلم
 المرآة الحرة كلحمة السب لا يباع ولا يوهب رواه الشافعي رحمه الله
 وقد يرث الشقيق العتق كما لو اشترى دمي عبدا ثم اعتقه ثم
 اشترى السيد بدله لم يرث فاسترق فاشتراه عتقه **عنته**
 فكل منها يرث الاخر حيث لا مانع من حيث كونه معتقلا لا من حيث
 كونه عتقا وانما نسب اي قرابة وهو الابوة والبنوة والادلى
 باحدهما فيرث بهما الاقارب وهي الاصول والفرع والحواشي
 فلايات الكريمة والاحاديث الصحيحة وما لم يرد ذلك باجماع او
 قياس على تفصيل سياجى بعضه ويرث به من الجانبين تارة كما
 لا مع امه والاخ مع اخيه ومن احد الجانبين اخرى كالجدة
 ام الام مع ابن بنتها واخر القربى وان كانت قوى الاسباب لا جعل
 فحسبه النفع وطول الكلام عليها لان كثرة الاجكام الائمة فيها
 وقوله ما بعد **لكن** اي هذه الاسباب للمعنى جمع ميراث بمعنى

سب اي شفق عليه ولا فتناك سب رابع مختلف فيه وهو حجة
 الاسلام فيرث به بيت المال ان كان منتظرا عند تاعن الاربع
 وسواء كان منتظرا او لا عند المالكية على الاربع ولا يرث عند الحنفية
 والحنابلة والكلام فيهما يطول فراجع في كتابنا شرح الترتيب
 لشرح اعلم النواع مع مانع وهو في اللغة الحاضر اصطلاحا ما يتر
 من وجود النعم والغير من عدمه وجود ولا عدم لذاته عكس
 الشره وموانع الارث ستة **اقصر رحمته على الشفق عليه منها**
 وهو ثلاثه فقال **ويمنع الترحيم** الذي قام به سب الارث
من الميراث راي الارث **عنه من شغل** احد هاروق
 وهو عجز حلي يقوم بالانسان بسب الكفر وهو مانع من الجانيين
 فلا يرث الرقيق بجميع انواعه لانه لو ورث لكان لسيدك وهو
 اجنبي من الميت ولا يرث لانه لا ملك له ولو ملكه سيده لكن
 بالنقص يرث عنه جميع مملكه ببعضه **الرحم على الاربع** عندنا
 ولا يرث ولا يرث كالفرق عند المالكية والحنفية ويرث ويورث
 ويحجب على حسب ما فيه من تحررية عند الحنابلة وثانيهما **قمل**
 وهو مانع للمقاتل لقتل المقتول فقد يرث قاتله والختلن الاثمة
 في المقاتل فعندنا لا يرث من له مدخل في القتل ولو كان بحق كقتيل
 وامام وقاض وجلاء بامرهما او احدهما وشاهد وسرقة ولو كان
 بغير قصد كسالم ومجنون وظنل ولو قصد به مصلحة وكضرب الاب ولده

سنة
 فيها

نحو
 وقره

الاربع

وزوج او العلم للتأديب ويطه اجدح للعاجزة والاصل في ذكر قوله
 صل الله عليه وسلم ليس القاتل من الميراث شيئا والمعنى فيه
 قهمة الاستحباب في بعض الصور وسد للباب في الباقي ولا مدخل
 به في القتل وان كان على معين لانه ليس بمنزوم بخلاف القاضي
 وعند الحنفية كل قتل اوجب الكفارة منع الارث وما لا فلا
 الا القتل العمد والقاتل لانه لا يوجب الكفارة عندهم ومع ذلك يمنع
 بالارث وعند الحنابلة كل قتل مضمون بقصاص وبدية او بقتل
 يمنع من الميراث وما لا فلا وعند المالكية يرث قاتل الخطا من الميراث
 دون الدية ولا يرث قاتل العمد العمد وان والهاب واسع ودر
 ائمة ومحل بطلها كتب الفقه **ثالثا** **ويمنع** بالاسلام
 والسنن قد توارث بين مسلم وكافر **فخبر القاصحين** ث السله
 الكافر ولا الكافر لاسلم اما عدم ارث الكافر لاسلم فانه جاء
 واما عكسه فعندنا يجوز خلافا للمعاد ومعاوية ومن وافقهما ودينهما
 ويجوز عن ذكره في شرح الترتيب وسواء اسلم الكافر قبل قسمة
 التركة ام لا وسواء بالقرابة او بالنكاح او الولاء خلافا للاسام احمد
 رحمه الله **المثلثين** حيث تملك ان اسلم الكافر قبل قسمة التركة
 ويرث ترغيبا له في الاسلام وقال المسلم يرث من شقيقه كافر
فان استثنى بعضهم من عدم تورث اسلم من الكافر
 ما لو مات كافر عن زوجة حاملة وقفنا الميراث للمحل فاسلمت ثم ولد

فان الولد يرثه مع حكمنا باسلامه باسلامها قال ابن الهيثم رحمه الله
 قلت ولتجده عدم استثناء ذكر لانه وورث منذ كان حرجلا وهذا
 معنى قول بعض الفضلاء لنا جلا بملك انتهى لان العرة في الارث بوقت
 الموت والحمل كان وقت الموت محكوماً بكنهه فلا يرث مسلم من كافر والله اعلم
 ولما كان التفسير بالغم يتنصير سبق شيء يفهم قاله قاضيهم بها الطائفة
 ما قلته لك اي اعلمه علما جازماً بدليل قولهم **الكل من** في حكم
 التردد بين حكيم للمزنية لاحدهما على الاخر **الكل من** في حكم
 الجازم **فان** **الاولى** **هل** **لكن** **كله** **مئة** **واحدة** **امر**
مسل **الاصح** **من** **مذهبتا** **ان** **الكل** **كله** **مئة** **واحدة** **وهو** **مذهب** **الحنفية**
والثاني **الكل** **مسل** **وهو** **مذهب** **المالكية** **والثانية** **قالوا** **ان** **النصارى**
مئة **واليهود** **مئة** **ومن** **عدها** **مئة** **ولكن** **من** **التوابع** **ليس**
مذكور **في** **المطولات** **القائمة** **الثانية** **بقي** **من** **موانع** **الارث** **ثلاثة**
ايضا **احدها** **اختلاف** **دوي** **الكل** **الاصلين** **بالدم** **والحرابة** **هذا**
قوله **بين** **ذمي** **وحربي** **في** **الاظهر** **وقال** **الحنفية** **وخلاف** **المالكية**
والحنابلة **وهل** **العاهد** **والمسلم** **كالذمي** **والحربي** **وجماعات**
امرتجما **كالذمي** **خلاف** **الحنفية** **المشايخ** **الردة** **اعاد** **الله** **ميتها**
والسبي **فلا** **يرث** **المرتد** **والمرتد** **حتى** **لو** **ارتد** **اخوان** **مثلا** **اي** **انصر**
لا **توارث** **بينهما** **ومال** **المرتد** **في** **ولو** **كان** **ابني** **خلاف** **الحنفية** **وسواء**
ما **الكتبه** **في** **حال** **الاسلام** **او** **في** **حال** **الردة** **خلاف** **هم** **ايضا** **حيث** **نقلوا**

كاليقين

سنة

ما كتب في حال الاسلام لورثته المسلمين وسواء اسلم قبل
 قسمة التركة ام لا خلافاً للمختلطة ولا ينزل حوقه بدار الكفر
 منزلة موته خلافاً للحنفية والزندقة كالردة خلافاً للمالكية
 والذمي الذي لا وارث له يستفرد يكون ماله او انفاً فضل بعد الفرض
 فيما الثالث وهو جزع الموانع الستة هو الدور لعلمي وهو ان
 يلزم من التورث عدمه كان يقر اخ حائز بابن الميت فيثبت
 نسبه ولا يرث للدور وفي الاقرار سباحة كثيرة وخلاف بين
 فراجع في كتابنا شرح الترتيب والله اعلم **تليين**
 في توالي الذنب قام به بسبب الارث بعد قول المصنف وينبغي ان يخص
 ايما الى ان النعان ليس مانع خلافاً لمن زعمه ذلك فان استغناء الارث
 فيه بين الملائع ومن يدعي به وبين المتولي استغناء الله وهو النسب
 وليست آتية عصبها عصبه له خلافاً للإمام احمد رحمه الله وتوما
 النعان ليسا بتحققين خلافاً للمالكية وتوما التزنا ليسا بتحققين
 عند الائمة الاربعة واذا الذنب الثاني نسبه ولو بعد موت الوالد ثبت
 النسب وقررت عليه مقتضاه ولا التقات للثمة ولو كان ذلك بعد
 الفسحة وبر قال الشافعي وهو قياس مذهب الامام احمد رحمه الله
 وقال ابو حنيفة وما كثر حرمها الله ان كان الولد حياً حين التكذيب
 ثبت نسبه وكذا ان مات وخات زلماً او اخاً ولدمعه ونقص القسمة
 فيها الحاجة الداعية الى ثبوت نسب ولده او اخيه للوجود من التناقب

الحق

المؤيد

واشكرنا ظهيرة لجزاه الله خير اوجده رحمة واسعة التاسع اوم
 العاشر اوم ولما كان المراد به المفق وعصبته وصفه بقوله
 درواهي صاحب الملائكة من المفق وعصبته المتعصبين بانفسهم
مجملة كقولهم على ارضهم العشرة بالاختصار واما بالسط
 فحده عشر الابن وابنه وان نزل والاب والجد ابوه وان علا
 والاخ الشقيق والاخ للاب والاخ للام واهم الاخ الشقيق بغير الاخ
 والعم الشقيق والعم للاب وابن العم الشقيق وابن العم للاب
 والزوج وذي الولاء ومن عداه هؤلاء من المذكور من ذوي الارحام
 كما بينت واهم من اهل الاخ للام والعم للام وابنه والحال
 ونحوهم ولما انفك الكلام على المذكور المجمع على انهم شرع يذكر
 النساء المجمع على انهم فقالوا **والاولاد** من النساء الاجناس
سبع لم يخطئ في غير هذا الموضع اي عطفها جميعا عليه فان ذكروا
 الابناء من الذكور والاناث في امرهم بخلاف سبعة اخر الكليات
 انشاء الله تعالى فالاولى من النساء **السبع** والثانية بنت ابن
 وان نزل ابيها بحضر الذكور والثالثة **امسفة** من اشقت
 على النبي خفت عليه والاسم منه **سفة** والام من شاهراذ
والرابعة زوجة ابنتها وهو الاولى في الغرائض لم يتبين وان كان
 الاصح الا شهر تركها **والخامسة** **جمعة** جمعة الام من جمعة الاب
 على تنصبل وهو ان ام وامها تهما المدليات باناث خنص وام الاب

البنات

وامها تهما المدليات باناث خنص يجمع عليهما فان ادلت الحجة بالجهد
 كما في الاب فلا ترث عند المالكية وترث عند الحنابلة وان ادلت
 بان الجهد كما في اب اب اب فلا ترث عند الحنابلة واما مذهبا وهذا
 الحنفية ترث جميع من ذكرنا وكذا كل حجة تدلي بجهد وارث
 واما الحجة التي تدلي بذكرين نشيين وبغير عنها بالجهد المدلية
 بذكر غير وارث فهي من ذوي الارحام بانفاق الائمة الزينة
 وسائر كلام الصنف انشاء الله تعالى والسادسة **معتقة**
 وكذا عصبته المتعصبون بانفسهم كاسيان **والسابعة** **الاخت**
مناهي الجهد كما في سواها كانت **معتقة** اولاد اولادهم
معتقة عند تعذر الاختصار **بما يقتضي** ظهيرة واما عدتها من السبعة
 فبنت بنت وبنات الابن والام والحجة من قبلها من قبل
 الاب والاخت **الشقيقة** والاخت للاب والاخت للام والزوجة
والعتقة فان **الفرد** اذا انفرد واحد من الذكور ورث
 جميع المال الا للزوج والابن للام وكما من انفردت من النساء
 جميع المال **الاعتقة** ومن يقول من المثل بالورد يقول كل من
 انفرد من الرجال يجوز جميع المال الا للزوج فقط وكما من انفردت
 من النساء يجوز جميع المال الا للزوجة والاعتقة كل رجله في رث
 منهم ثلاثة الابن والاب والزوجة واذا جمع كل النساء ورث منهم
 ابنت بنت وبنات الابن والام والزوجة والبنت الشقيقة او عمك المجمع

هذا الكلام
 وقد جادلوا
 في قوله
 فانما
 في قوله
 فانما
 في قوله
 فانما

من الصنفين ورث الابوان والولدان واحد الزوجين وسقط من
عدا من ذكر لما استقر في حجب والله اعلم ولما انتهى الكلام
على الورثة من الذكور والاثاث شرح بين ما يرثه كل واحد منهم
عند ما الارث بالنفرض لتقدمه على التعصيب اعتبارا وان كان الارث
بالتعصيب اقوى فقال
الله تعالى والثابت بالاجتهاد وسحقهما والنفرض جمع فرض
وهو في اللغة يقال لمعان اسلمها البحر والقطع ومنها المتدين وفي
الاصطلاح التعصيب التقدر شرعا لما ارث خاص الذي لا يزاو الا بالورد
ولا ينقص الا بالعمول وقدم الصنف وجه الله على ذلك لفرده في تسمية
الارث الى الفرض والتعصيب فقال **وعلم** بما تناظر في هذا الكتاب
بان الارث في حجب ثالثا هما اي النوعين **فروض** اي ارث
وتقدم معناه ايضا **وتعصيب** اي الارث وسياق تعريف
على ما قسم اي بهذا التقسيم والمراد انه لا يتخلو منهما لما سياتي
ان تقدمت لاث بهما والارث بذلك الاعتبار يكون اربعة اقسام
كما ساذكره انشاء الله تعالى **فالقرص في معنى الكتاب** اي القران العزيز
سنة وناسخ ثبت بالاجتهاد **لاورث في الارث** بنص القمات
سواء اي الفروض الستة البتة اي قطعا واثبت تقص اما الساج
الذي هو ثلث الباقي فخرج بقولنا بنص القران والنفرض الستة احدا
منها ثانياها **اربع** وهو فرض النصف **وهو** النصف وهو الثلث وهو

ايها

وربها الثلث. فاشهر ما ارثه من الارث في القران العزيز
سادس ما ارثه من الارث في الثلثان التام للنفرض
الستة ويقال بعبارة اخرى النصف والثلثان ونصفها ونصف
نصفها ويقال غير ذلك من العبارة التي اختصرها الربيع
والمثلث ونصف كل منهما وضعفه وانما اخر اثنين من
الثلث والبدس مخالفا لغيره لما ساذكره عند حجاب الارث
لهذين اثنين لانه كسر مكرر وما تقدمت كسور مشتركة شمر
رغب في الحفظ بقوله **فاحفظ** ايها الناظر في هذا الكتاب
ما ذكرته شك وسالته اذكره من هذا العلم وعينه فان حذف الفعول
التعمول يوزن بالعموم فكل ما حفظ امام اي مقدم على
غيره خصوصا ان التعمول حذفت عنهم المحفوظ به بما يدرك
في الحفظ بغيره من العبارة بغيره ينبغي لتبديد العم بالكتابة
تجلا لتاويله في حجب ذلك اذا عرفت ذلك وارجت معرفة
احكام هذه الفروض في النصف **فرض خمسة اقرب** اي كذا
منه منقره لاحد هم الزوج عند عدم الفرع والارث بالاجماع
ذكر كان او انثى لقوله تعالى **ولكم نصف ما ترك ازواجكم ان**
لم يكن لهن ولد وانما لهن ولد انما يذكر الشراء عدم الفرع في ارث
الزوج النصف للعلم به من مفهوم ما سياتي في الترميم الثاني
ولا تتركوا اي لا تتركوا الارث عند ارثها عن معصياها

ومخالفا صح
نه

شعر

سواء
في ارثه



وهو اخرها كما سيذكره لقوله تعالى وان كانت واحدة فلها النصف
 الثالث في مسائل الواحدة عند موت الممتنع فذكر بقوله ابن
 ايضا وعند انفردها عن معصب لها من اخ او ابن عم اجماعا
 قياسا على بنت الصلب لان ولد الولد كالولد المرثا وحجبا
 الذكر كالذكر والانثى كالانثى الرابع الاحد الواحدة الشقيقة
 عند انفردها عن معصب لها من اخ شقيق او جد بل وعن
 الاولاد هم للذكور والاناث وعن الابن **منه** **كل** **معتني**
 اي يجتهد لان ذلك مجمع عليه واصل المذهب مكان المذاهب
 شهر اطلق على ما ذهب اليه المجتهد واصحابه من الحكام في المسائل
 اطلاقا مجازيا وهو **معتني** وهو في بعض النسخ **معتني**
الواحدة التي من يورث عند انفردها عن معصب لها من
 اخ الاب او جد وعن من شرطنا فعدة في الشقيقة وعن الاشفا
 ما ذكره ابن ابي شيبة **منه** **عند انفرد كل واحد**
منهن عن معصب ذكرته في كل واحدة والاصل في امش كل
 من الاثنين النصف قبل اجماع قوله تعالى ان امرؤ عتك نسبه
 له وله اخذ فلها نصف ما ترك لانهم اجمعوا على ان لا يورث
 منث في الاخوة الا بيمين والاخوة للاب دون الاخوة لانهم
 شهر اعلم ان الذي علم من كلام المصنف رحمه الله تعالى هو اشتراط
 فقد عقب لكل واحدة من الاربع واماما ذكرته غير ذلك

واولاد
 ص

فانما تركه كثيرا من المصنفين الكفاية بذكره فيما سياتي
 ولو ذكر واجمع ما يحتاج اليه في جميع الفروض لا ذكي او لغيره
 وانظر في الفروض فرض اثنين ذكر الاول منهما بقوله
 فرض الاثنين ان كان معه من ولد **الزوج من قدسه**
 عن النص وردة للربيع وهو الابن او البنت سواء كان منه او
 من غيره لقوله تعالى فان كان هن من ولد فذكر ابريم مما ترك
 وذكر الثاني بقوله وهو اي الربيع **زوجته** **فاكثر** **من زوجته**
 الى اربع مع **عده** **الاولاد** **الذكور** **والاناث** **للبيت** **من الزوجته**
 او من غيرهما فيما قدر ابو فرض في قوله تعالى ولهن الربع مما
 تركتم ان لم يكن لكم ولد وما كان الولد لا يشمل ولد الابن حقيقة
 صرح ما ولد الابن بغيره **وذكر اولاد البنين** **الذكور** **والاناث**
بعده **حيث اعتمدنا** **التقديرا** **في ذكر الورد** **في** **حجب الزوج**
 ان الربيع والزوجته من الربع الى الثمن لان اولاد الابن كالاولاد
 عند عددهم المرثا وحجبا بالاجماع لذكره في قوله تعالى ولهن
 قياسا على الاولاد كما قد مر في الثمن فرض منقذ واحسد
 وهو المذكور في نونه **لزوجته** **والزوجات** **الاربع** **مع النبي**
 الواحد **فاكثر** **ومع البنات** **الواحدة** **فاكثر** **لقوله** **تعالى** **فان كان**
لهم **منه** **فلهن** **الثلث** **مما تركتم** **ومع** **اولاد البنين** **الذكور** **والاناث**
 الواحد **والواحدة** **فاكثر** **قياسا** **على** **اولاد** **كأن** **بن** **فما علم** **ذلك**

كان ضاكا فقا من ترتيب
 الصفاة والميد تصدق وتقومه

فانما تركه



واشكرنا ظله لجزاه الله خير اورجه رحمة واسعة التاسع ١٢٠٩
 العاشرة ١٢١٠ ولما كان المراد به المفق وعصبه وصفه بقوله
 دراي صاحب الم ١١١ من المفق وعصبته المتعصبين بانفسهم
عجالة كمال الجمع على ارضهم العشرة بالاختصار واما بالبط
 فحس عشر الابن وابنه وان نزل والاب والجد ابوه وان علا
 والاخ الشقيق والاخ للاب والاخ للام والاخ الشقيق والابن
 والعم الشقيق والعم للاب وابن العم الشقيق وابن العم للاب
 والزوج وذي الوالدة ومن عدا هؤلاء من المذكورين ذوى الارحام
 كما في البتة وايضا العم والاب والام والعم للام وابنه والحال
 ونحوهم ولما اختلف الكلام على المذكور الجيم على ارضهم شرعا يذكر
 النساء الجيم على ارضهم فنقول **المرآت من النساء الاجنبية**
سبع لم يحظن بشي غير هذا الشرع ابو عظمة جميعا عليه فان ذوى
 الارحام من الذكور والاناث في امر يتخلفان بين ذوى الارحام
 انشاء الله تعالى فالاولى من النساء **المرآت** والثانية **بنت ابن**
 وان نزل ابوه فانها يحضر الذكور والذكور **ام مسفة** من اشقت
 على الشق حفت عليه والاسم منه اسفة والام من شانهذا
والدنية زوجة باقيات وهو الاول في الغرائض لتمييزه وان كان
 الاصح الاشهر تركها ونحوها **جهم** جهة الام من جهة الاب
 على تفصيل وهو ان ام الام وامها تهما المدييات باناث خلع وام لاب

المرآت

فانما تركه كغيره من المصنفين الكفاية بذكره فيما سياتي
 ولو ذكر واجبع ما يحتاج اليه في جميع الفروض لا ذكى او انكار
 واسطوي الى الرابع فرض اثنين ذكر الاول منهما بقوله
 فرض الاول وان كان معه غيره وله **الزوج من قدسه**
 عن النصف وورثه للبرع وهو الابن او البنت سواء كان منه او
 من غيره بقوله تعالى فان كان هتك فذلكم ابرع مما تركن
 وذكر الثاني بقوله وهو اي البرع **زوجة فالكفر** تزوجه
 الى اربع مع عدا الاول المذكور والاناث للبيت من التزوجه
 او من غيرهما فيما قد لا يفرض في قوله تعالى ونهن الربع مما
 تركتم ان لم يكن لكم ولد ولما كان الولد لا يشمل ولد الابن حقيقة
 صرح ما اولاد الابن بقوله وذكر اولاد البنين المذكور الاناث
بعضه حيث اعتمد القولي في ذكر الولد في جميع الزوج من الشف
 الى الربع والتزوجه من الربع الى الثمن لانه اولاد الابن كالاولاد
 عند عددهم امرثا وحجبا بالاجماع لذكر كالتذكر والانثى كالانثى
 فيما سخط الاولاد كافة ستة والثمن فرض نصف واحد
 وهو المذكور في نوسه **الزوجات** والزوجات الاربع مع البني
 الواحد فالكثير اربع **البات الواحدة** فكثر لقوله تعالى فان كان
 لهم بنت فلهن الثمن مما تركتم اومح اولاد البنين الذكور والاناث
 الواحد الواحدة فكثر فيما سخط الاولاد كما سبق فاعلم ذلك

لا تفرق الجمع المذكور في لفظ البنين والبنات واولاد البنين
 سطرًا بل الواحد منهم كذلك كما اوضحته في صحيحه اي اعلم ذلك
 والثلثان فرض اربعة اصناف ذكر النصف الاول منهم بقوله
 لبيات جمعا والمراد شتى فاكتر وقد صرح بذلك في قوله
 ساردا عن **وهو** من شتى فاكتر مما سمع طاعة واذا
 موافقة للاجماع وامام روي عن ابن عباس رضي الله عنهما ان
 الثلثين النصف المفهوم قوله تعالى فان كان ثلثا فثلاثون
 فلهن ثلثا ما ترك فيكون **الجمع** وهو قوله تعالى فان كان
 كما قاله ابن عبد البر ودليل الاجماع فيما زاد على الثلثين الآية
 المذكورة وهي قوله تعالى فان كان ثلثا فثلاثون فلهن
 ثلثا ما ترك وفي الثلثين القياس على الاثنيتين وهذا من
 احسن الاجوبة عن شبهة ابن عباس رضي الله عنهما السابقة
 ان صححت عنه وهي مفهوم قوله تعالى فوق الثلثين **فان**
 قوله سمعا منصوب على انفعول مطلق وعامله محذوف وجوبا
 لانه بدل من اللفظ بنعله والمحذوف وعامله وجوبا فسان وانتم
 في الطلب وواقع في الخبر فيجوز ان يكون قوله سمعا واقعا في الطلب
 بدل من المفظ بعملة فيكون المعنى فاسمع من يقول باستحقاق
 الثلثين فاكتر من البنات للثلثين ويجوز ان يكون من قبس
 المصدر الواقع في الخبر فيكون المعنى سمعت ما ورد من العولس

باخذ

وربعها الثلث وثمانها ما ورد في قوله في القران العزيز
 و سادسها الثلث والثلثان التام منروض
 الستة ويقال بعبارة اخرى النصف والثلثان ونصفها ونصف
 ثلثها ويقال غير ذلك من العبارة التي اختصرها الربيع
 والثلث ونصف كل منها وضعفه وانما اخر الثلثين عن
 الثلث والسدس محال للثانية لما سبده عند تحباب امر
 لغيره انتم لانه كسر مكرر وما تقدمه كسور مشددة فصح
 رغب في الحفظ بقوله **فاحفظ** ايها الناظر في هذا الكتاب
 ما ذكرته في رسالته اذكره من هذا العلم وغيره فان حذف المعنى
 المعتاد يردن بالعموم فكل **حافظ امام** اي تقدم على
 غيره خصوصا ان النظم حذفه فله المحفوظ به بما يدعي
 في الحفظ بغيره المعتبر به وينبغي تقييد العلم بالكتابة
 ايضا ساورة في حسن ذلك اذا عرفت ذلك ووردت معرفة
 اصحاب هذا الفرع **في النصف فرض خمسة افراد** اي كل واحد
 منهم منفرد بالحدس الزوج عند عدم الفرع الوارث بالاجماع
 ذكره كان او انشئ لقوله تعالى وانكم نصف ما ترك ازواجكم ان
 لم يكن لهن ولد وانما لم يذكر الشراء عدم الفرع في انزست
 الزوج النصف للملء به من مفهوم ما سأل في آخر الربيع الثا
 ولا تخفى الواسعة **اولاد** هي بنت عند افرادها عن معصبتها

دعنا لفاصح

شعر

سأه في ارشده

وهو اخرها كما سيد ذكره لقوله ففاد وان كانت واحدة فكلها تصنف
 الثالث بين الابن الواحد وعده في النسب فاكثر فقد ان
 ايضا وعند انفرادها عن معصب لها من اخ او ابن عم اجماعا
 فبأسا على بنت الصب لان ولد الولد كالولد امرثا وحجبا
 الذكر كالذكر والانثى كالانثى الرابع احد الواحدة الشقيقة
 عند انفرادها عن معصب لها من اخ شقيق او جهة بل وعن
 الاولاد هم المذكور والاناث وعن الابوين **مده بكل مقبلي**
 اي يجتمع لان ذكر مجمع عليه واصل المذهب مكان للذهاب
 شمر اطلق على ما ذهب اليه المجتهد واصحابه من الحكام في المسائل
 اطلاقا مجازيا **وهكذا** وهو الخامسة وفي بعض النسخ **وهي**
الاخت الواحد التي عند انفرادها عن معصب لها من
 اخ الاب او جد وعن من شرطنا نعد في الشقيقة وعن الاثنا
 ما ذكره انثى لقوله **وهي** اي عند انفراد كل واحدة
 منهن عن معصب من ذكرته في كل واحدة والاصل في ارث كل
 من الاختين النصف قبل الاجماع قوله فقل ان امرؤ هلك ليس
 له ولد وله اخت فكلها نصف ما ترك لانهم اجمعوا على ان الامة
 منزلة في الاخرة لابوين والاخوة للاب دون الاخوة لانهن
 شواظلم ان الذي علم من كلام المصنف رحمه الله تعالى هو اشتراك
 فقد عقب لكل واحدة من الاربع واماما ذكرت غير ذلك

واولاد
 م

فانما ذكره

باحتقاف الثلثين فاكثر للثلثين سماعا والله اعلم بشر ذكر
 الصنف الثاني بقوله وهو اي الفرض المذكور وهو الثلثان
 كما اوردت في كتاب الثلثين فاكثر فبأسا على البنات فانهم
 اي اعلم انما اي قول هذا مذهبهم اي الذي هو اي خالصه
 من كد ورات الشوك والاوهام والذهن النضة والمراد
 هنا العقل ويقال ذهن بالضم ذهانة حفظ قلبه ما اورد فيه
 بذكر العنبرين الثالث والرابع بقوله **هو** اي الفرض المذكور
 هو الثلثان لاختين شقيقتين اولاد كما سيصرح به
 مما يزيد على الثلثين كالثلاث اواربع وهكذا **قضى به**
 اي بما ذكره من فرض الثلثين مطلقا او الاختين فاكثر
 وهو لسناد **والاحرار والعبيد** اي اقول بانه فان معبد لا يرث
 ومروءة ان ذلك امر مجمع عليه ولما كان تطلاق الاختين شاملا
 للاختين من الام صرح بان المراد الاخوات لابوين اولاد الام
 بقوله هذا اي ما ذكر من فرض الثلثين للاختين فاكثر
اذ اكرم اي يزوج اولاد **واب** وهو شقيقات اولاد فقط لانهن
 فقط **فا حكم** وفي بعض النسخ **فا عمل** اي الحكم المذكور تصب
 من الصواب مده الخطا وهو من قولهم صاب السهم صوبا وجبا
 واصاب وقع بالرمية والسحاب للموضع اسطره **فان**
 لا بد من اشتراك عدم العصب في ارث هؤلاء البنات الثلثين

البنات صح



ولا بد من اشتراط عدم الاولاد في امرث بنات الابن الثلثين
 وفي امرث الاخوات كذلك ولا بد من اشتراط عدم الاشقاء
 في امرث الاخوات للاب الثلثين وكل ذلك معلوم وضابط
 اصحاب الثلثين ان تقول الثلثان فرضا اثنين متساويين
 فانك من يرث النصف وهي عبارة ابن الخاتم رحمه الله
 قال الشيخ زكريا رحمه الله وخرج بقوله الثلثين الزوج بقوله
 متساويين ولا يتصور اجتماع صنفين لكل منهما الثلثان المتفق
والثالث فرض اثنين احدهما ذكره بقوله **فرض الام** بشرطين
 احدهما ان تكون **حيث لا ولد** ذكر كان او انثى
 واخذ كان او معد ولا اولاد ابن كاسيد كره قريبا وثانيهما
 ان تكون **حيث لا اولاد** او اكثر كما اشار الي ذلك بقوله
دو عدد فان العدد حقيقة اقله اثنان فليس جمع على
 حقيقة مهان اقله ثلاثة ووضع ذلك بقوله **كاشي اخويا وتثني**
 اختين وكذا لاج اخوات **او ثلاث** من الاخوة المذكور اولادنا
 اولد لور اولادنا والحقائق المتقدمة اوسع المذكور والاثالث
 اوسعها وذلك كله معقول **حكم ان كوفيه كالاناث**
 ولا فرق في الاخوة بين كونهم اشقا اولاد اولاد او مختلفين ولا
 بين كونهم وارثين او محجوبين او بعضهم محجوب شخص المحجوب باوصاف
 من الاولاد والاخوة وجوده كالعدم والاصل في ذلك قوله تعالى

لا يملكوا ميراثا من ميراث الوالدين الا اذا لم يكن لهم اولاد

فان لم يكن لهم اولاد

والنعم بين له ولد وورثه ابواه فلا سهم الثلث مع مفهوم قوله
 تعالى فان كان له اخوة فلا سهم السدس ولما كان اولاد
 الابن كالاولاد ارثا وجبا ذكرهم مؤخر لهم عن الاخوة
 لان اشتراط عدم الاخوة في ارثها الثالث بالنسبة لاجل اولاد
 الابن فبالنسبة فقال **والابن ابن** واحد كان او
 اكثر معها اب الام او بنت اب بنت اب واحدة كانت او
كثيره **فرضها الثلث** اشترى من ذكر كما بينت هذه العبارة
 قياس على الاولاد كما اشار اليه درويش عن ابن عباس رضي
 الله عنه انه قال لا يرثها معه الثلث الا لثلاثة من الاخوة
 لفظه وقوله تعالى فان كان له اخوة وانزل بحكم ثلاثه
 ويرث بقدم معاذ رضي الله عنه انه قال لا يرثها من الا
 ارثه من ارثها لانه كور مع الاثالث واما الاخوات الصغرى
 فلا يرثون بها في ميراث الاخوة جمع ذكره والاثالث الخلف
 في ذلك وانما يحجب عن ميراثها وجزاها المذكور في
 المطولات ولما كانت الام قد لا يرث الثلث وليس هذا لفرع
 وانك ولا عدد من الاخوة واخوات في مسلمين قسيمان
 ما اشرنا اليه وبالعمريين ذكرهما مقدما لهما على نصف الثابت
 ممن يرث الثلث لان ذكرهم جملة احوال الام مع عدم من ذكر
 نقله وان يكن ياب يوجد **زوج وام** فقط في فرضية

للستين ص ١٤٢

فطلبت العاقبة بعد فرض الزوج لها ثابت مرتب وهذه احد
 الفرويقين والثانية ذكرها بقوله وهكذا اللام ثلث الباقي
 بعد فرض الزوجة اذ اصاب الاب والام مع روجه فصاعدا اي
 تذهب عدد هذا الى جهة الصعود على الواحدة للاربع فهو منسوب
 بلحالية مع العدد ولا يجوز فيه غير النصب ولا يستعمل الا بالفاء
 او يعم ففعل الشئ فذكر باعربا سيدة فلا يمكن عن العلوم قاله
 بل شتم بها عن ساعد الجدة والاجتهاد وحم لها على قدم المتأخر
 والسداد فان ذلك من سبل الرشاد ففي زوج وام وليب
 لمزوج النصف واللام ثلث الباقي وهو الحنفية سدس والاب
 الباقي وفي زوجة وام واب للزوجة الربع والام ثلث الباقي
 وهو الحنفية سابع والاب الباقي واي لفظ الثلث في
 فرض الام في صورتين وان كان في الحنفية بعد ما اورثنا
 كما قلنا تأد باجمع القران وهذا ما قضى به عمر بن الخطاب
 رضي الله عنه ووافقته الجمهور منهم الائمة الاربعة وذلك
 لاننا نعطينا الام الثلث كما سلا لنزم لما تفضل الام على الاب
 في صورة الزوج واما انه يفضل عليها التفضيل المهور في صورة
 الزوجة عليها مع ان الام والاب في درجة واحدة فاختارنا
 عباس رضي الله عنهما وقال للام فيها الثلث كما سلا في سفر القران
 ووافق ابن سيرين الجمهور في مسألة الزوج وابن عباس في مسألة الزوجة

رظام

فروع الزوجية

ثم رجع بعد فراغه من احوال الام عند عدم الفرع الوارث
 والعدد من الاخوة الى بيان بقية من يرث الثلث وهو
 النصف الثاني فقال وهو اي الثلث لا يميز اي ذكر من
 او شئ من اي اثنين وكذا ذكر وان من ولد الام فقط
 وهم الاخوة للام من غير اي كذب وهذا كما يكون الثلث
 للمصران كبر واولاد وعن الاثنين واهنا بمعنى الواو
 وهم والمقصود بالجمع بين لفظي الكثرة والزيادة التأكيد وكذا
 قوله **فقال لهم فيما سئل في الثلث من زاد لانهم لا يفتنون**
الكثرة لقوله تعالى فان كانوا اكثر من ذلك فهم شركاء
في الثلث والزاد هو الطعام في السفر وفي البيت جناس
فانص مطرف ومستوي لانث ولوكرو كما قد اوضح
المسطوع اي المكتوب وهو القران العزيز في قوله تعالى
فهم شركاء في الثلث فان الشريك اذا اطلق يقتضي المساواة
 وهذا مما خالف فيها اولاد الام غيرهم فانهم خالفوا غيرهم
 في اشياء لا يفضل ذكرهم على انثا لهم اجتماعا ولا انفرا
 ويرثون مع من اذلوا له ويجب لهم نصيبا وذكرهم ادى بانثي
 ويرث فهدء حثه اشياء **فان سئل في ميراث الثلث**
يحد في بعض احواله مع الاخوة وينبغي ميراث الثلث الباقي
ايضا لحد ايضا في بعض احواله مع الاخوة وسيأتي ذلك بطلبه

سورة ص

انما انشاهم

وورد في مسنده اي رزقه الموسع من قولهم مدانه في رزقه
 اي وسعه فيكون تأكيد القول في حوز ما يصيبه ويصح ان يكون
 الراد بقوله ومداه اي حجبهم من قولهم رجل مديد القامة اي طويل
 ذكاه الحجاب لقوته مديد القامة طويل الباع اذا انفر ذلك فالجدة
 الاب عند فقد الامثا وحجبا الاثنت - مسائل - تنصير نصف
 من ثلاث منها ذكر الاول منها بقوله **ان** جمع الجدة
و القرب الى الميت وهو اي الجدة اسوة اي سواء في جهة واحدة
 فانهم فرع الاب والجدة اصل في قولهم علم نصيب سياتي
 في الاسم انشاء الله تعالى والله اعلم بالصواب في الجب
 انشاء الله تعالى والله اعلم بالصواب في الجب سواد
 كسياتي في ذكر الثانية بقوله او بمن لواو اي والاد اذ كان هناك
ابو اي اب وام
 مع الاب ثلث الباقي كما تقدم مع نجدة ٤٥٠ بدله ثلث جميع النساء
 ٤٥٠ م بقوله **فالام الثلث مع الجدة** لو كان بدله الاب فترثت
 فتكون السئلة زوجا واثنا وجدا فلزوج النصف واللام الثلث
 كاملا والمجد الباقي ولم ينظر ان كونهما اخذ اكثر منه لانها اقرب منه
 بخلاف ذم الاب لانها في درجة واحدة كما تقدم وذر الثلثة بقوله
وهكذا ليس الجدة تسبها الا في زوجة الميت وام واب فانهما

هناك سبع

باب

٤٥٠

مع الاب ثلث الباقي كما تقدم ولو كان الجدة بدل الاب كانت
 السئلة زوجة واثنا وجدا فيكون للام الثلث كاملا وزوجة
 الربع والباقي للمجد لان الجدة وان لم يفضل عليها التفسير اليهود
 لاخذ وورث في ذلك لا يكون اقرب منه بخلاف ذم الاب كما تقدم
 ولما ذكر ان الجدة يخالف الاب في شارة الاثوة كان الكلام
 في نصيب احوال فذلك مما يطول آخر حكمه ان ان يقدمه في اخضته
 في المحل الثلاثين وبنه على ذلك او على ذكره فقال **وهو حكمهم**
 اي الجدة والاخوة مجتمعين **سياقي** انشاء الله تعالى **مكمل البيان**
فان الآية في باب موقوف ذلك يسمى اب الجدة وان
 والرابعة انما كانت فيه الجدة الاب والاخوة غيرهم وينسبهم
 في قوله في باب الولد بخلاف اب في خامسة الاب منجب
 من نسبه وللمجد بها جده السادسة انما في خويث واب يرث
 من فرضا والباقي من غيره بالاخلاق ولو كان الجدة في
 انزل في الثلث وفيه قطع الشيخ ابو جهم في قوله وقال زكريا
 في الاسح والبرج وقيل انه ياخذ الباقي جميعه تقصيرا ورجحه
 صاحب الفتحة وقال انه المذهب ولم يرجح الراضي رحمه الله شيئا
 من الوجهين فتاوى الجدة الاب في جبريان الخلاف وان كل المرجح
 انه كونهما والرابع من يرث السدس بنت الابن وقد ذكرها بقوله
وشماله او بنات الابن للمخاذبات ما حنذا او ياخذن السدس اذا

ذم

كانته اوكن مع الفيز. الراحدة تكلمة الثلثين في جماع القولين ~~الاولين~~
 رضي الله عنه في بنت و بنت ابن واخت لا قضين فيها بقضاء
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لبنت نصف و بنت الابن السدس
 تكلمة الثلثين وما بنى فلاخت رواه البخاري وغيره وقيل ~~عنه~~
 ذلك كل بنت ابن نازله فالتر مع بنت ابن واحدة اعلى منها
 فقد اشار الى ذلك بقوله ~~مثلا~~ ~~في~~ ~~ذلك~~ ~~مثلا~~
 يقتدى به ويقاس عليه غيره ~~والخامس~~ ~~من~~ ~~يرث~~ ~~السدس~~
 الاخت للاب وقد ذكرها بقوله ~~في~~ ~~ذلك~~ ~~مثلا~~ ~~في~~ ~~ذلك~~ ~~مثلا~~
 فقط فاكتر اخذ السدس مع الاخت واحدة ~~من~~ ~~الاولين~~ ~~في~~ ~~ذلك~~ ~~مثلا~~
 يصح غير ~~ذلك~~ ~~مثلا~~ ~~في~~ ~~ذلك~~ ~~مثلا~~ ~~في~~ ~~ذلك~~ ~~مثلا~~
 فاكتر مع بنت الصليب وتقيدي بالواحدة في كل من ~~الاولين~~ ~~في~~ ~~ذلك~~ ~~مثلا~~
 اخت الشقيقة وقولي تكلمة الثلثين كل ذلك يخرج ما لو كانت
 بنت الابن مع بنتين او كانت الاخت لرب مع شقيقتين فانها
 لا يرث السدس بل تسقط ما لم ينصب كما سياتي والسادس من
 يرث السدس لجدته فاكتر وقد ذكرها بقوله ~~والسدس~~ ~~يرث~~ ~~الجدة~~
عجبة في النسب لاني الولاء واحدة واكثر كما سياتي في كلامه ~~في~~ ~~ذلك~~ ~~مثلا~~
سوا كانت لام او لآب اي من قبل الام او من قبل آب وسواء كان
 معها ولد ام لا وسواء كان له اخوة ام صهر يكن شاور في ذلك والساج
 من يرث السدس الواحد من ولد الام وقد ذكره بقوله **وولد الام**

كانت

ذكره

ذكر اركان واننى مال اجاعا لقرله فقال وان كان رجل
 يورث كلاله او امراه وله اخ واخت فلكل واحد منهما السدس
 والمراد الاخ والاخت للام كما فرقنا في الشواذ **وشرطي**
 امراده ~~في~~ ~~ذلك~~ ~~مثلا~~ ~~في~~ ~~ذلك~~ ~~مثلا~~ ~~في~~ ~~ذلك~~ ~~مثلا~~
 كان لهم الثلث كما تقدم وفي بعض النسخ ~~في~~ ~~ذلك~~ ~~مثلا~~
وولد الام ~~في~~ ~~ذلك~~ ~~مثلا~~ ~~في~~ ~~ذلك~~ ~~مثلا~~
 اي في القرآن العزيز ولما انتهى الكلام على من يرث السدس
 شرع ينكلم في شيء من احوال الجدات استطرادا ~~في~~ ~~ذلك~~ ~~مثلا~~
 قبله انه اذا اجتمع جدات فتارة يكن في درجة واحدة وتارة
 يكون بعضهم قرب من بعض وعلى كل تقدير فتارة يكن من
 جهة واحدة وتارة يكن من جهتين وقد ذكر حكم المساويا
 بقوله **وان تساوى** ~~في~~ ~~ذلك~~ ~~مثلا~~ ~~في~~ ~~ذلك~~ ~~مثلا~~
 واحدة او من جهتين وكن كلهن وارثات بان يكون
 فيهن جدة محجوبة ولا فاسدة وهي التي تدي بدكر بين الشقيقتين
 كما قدمته وكما سياتي ~~في~~ ~~ذلك~~ ~~مثلا~~ ~~في~~ ~~ذلك~~ ~~مثلا~~
 او احداهن جهتين او اكثر وغيرهما يورثه راحة على الاربع عندنا
 وبه قال ابو يوسف والثوري وهو قياس قول مالك والشافعي
 والشافعي وهو محكي عن ابن سريج رحمه الله يقسم السدس بينهما او بينهما



بحب الجاهات لذات الجاهتين مثلا ثلثاه وكذلك بحبة ثلثه
 وهو قول زفر ومحمد بن الحسن والحسن بن زياد وجماعة قال
 الولي وهو قياس قول احمد بن حنبل رحمه الله وقوله
في القصة الطويلة الشرع به وفي بعض النسخ الرضية بشيء
 الى ما روي في الخبر على شرط الشيخين ان وصل الله عليه ولم يفض
 اليه من الخيرات باليد سنة فليس الاكثر منهما عليها **فان قلت**
 انما كانت له في ذلك من الخير ما لا يحصى به اليه **قلت** انما
 وجدة ام اب مع الاب فالسدس للاب والاربعة للام والاربعة
 على الاربعين بقول لام الام نصف السدس والباقي للاب لان الام
 يجب امد فترجع فانقصة الحبة اليه وهذا عندنا واسا عند
 الكتابلة فالسدس بينهما ولا يصيب ام نفسه وعن هذه الحجة
 المحجوبة احتجرت به بوليها بقليل لان يكون فيهن جدة محجوبة
 والله اعلم ثم ذكر حكم ما اذا كانت احداهما اقرب من الاخرى
 وهما من جهتين منفدة ما ما اذا كانت القرى من جهة الام فند
وان تكن اب الجدة **فترى لام** ام اب من جهة الام **كأم ام** **وحيث اب**
 ام من جهة الاب **بعدها** ام اب **كأم اب** **ويشتمها**
 سلبا اي اخذته وحدها كاملا لانها اقرب منها ثم ذكر حكم
 ما اذا كانت القرى من جهة الاب فقال **وان تكن** الجدة **القرى**
بالعكس من الاولة بان كانت القرى من جهة الاب **كأم اب** **والبعدها**

من جهة الام

من جهة الام **كأم ام** **فالقولان** فيهما مذكوران **كأب اهله**
 اهله من الشافعية وغيرهم رضي الله عنهم **معصومان**
 للاسام الشافعي رضي الله عنه وهما ايضا روايات عن زيد
 ابن ثابت رضي الله عنه **احدهما** الام **والاخر** من جهة الام
 بالقرى من جهة الاب **بل يشتركان في السدس** **على الصحيح الصحيح**
 وبه قال مالك رحمه الله لان القرى من جهة الام **وان كانت ابعد**
فهي اقرب **لكن** **مما لا يورث** القرى **فقط** **فقط** **فقط**
 الاب **فجاءه** **فقط** **فقط** **فقط** **فقط** **فقط** **فقط** **فقط**
 منها **فقط** **فقط** **فقط** **فقط** **فقط** **فقط** **فقط** **فقط**
 ابن حنيفة رحمه الله وهو المنقول عنده **فقط** **فقط** **فقط** **فقط**
الحبل **ابن** **المعظم** **من** **الشافعية** **والما** **الكبرى** **على** **الصحيح** **لهذا** **القول**
 الاول **ولما** **كان** **في** **عبارة** **السابقة** **وهي** **قوله** **فقط** **فقط** **فقط** **فقط**
 ايسر الى ان من الجديت غير وارثة وهي الصغرى **فقط** **فقط** **فقط** **فقط**
 التي احتجرت عنها **فقط** **فقط** **فقط** **فقط** **فقط** **فقط** **فقط** **فقط**
 من الجديت **فقط** **فقط** **فقط** **فقط** **فقط** **فقط** **فقط** **فقط**
 عنها **فقط** **فقط** **فقط** **فقط** **فقط** **فقط** **فقط** **فقط**
 لانها من ذوي الارحام **فقط** **فقط** **فقط** **فقط** **فقط** **فقط** **فقط** **فقط**
 كما تقدمت الاشارة الى ذلك في الكلام على الوارثات **فقط**
 حاصل القولان الجديت عندنا على اربعة اقسام **فقط** **فقط** **فقط** **فقط**

فيما سبق

ما ادلت بحضرات كالم الام واهماتها المدليات باناث خلص
 واسم الثالث من ادلت بحضرة كور كالم الاب ولام اب وام اب
 اب الاب وهكذا بحضرة المذكور والقسم الثالث من ادلت باناث
 الى ذكر كور كالم ام اب ولام ام اب اب وهكذا وكل جادة
 كانت من هذه الاقسام الثلاثة غير وارثة عندنا وعند الحنفية
 وهي المعتبر عنها بالجدة الصحيحة والقسم الرابع عكس الثالث
 وهي من ادلت بغير كور الى ان لم يبق كالم الام والاسم في
 قوله وكل من ادلت بغير وارث وهو المعتبر عنها بالجدة
 وهي غير وارثة الا على القول بتوريث ذوي الارحام كما سبق
 لشمس اذا تاملت سابق ظهر كدانة لا يرث من قبل الام الاجدة
 واحدة فقط وباقى الجذات الوارثات كلهن من جهة الاب
 والكلام في الجذات مما يطول وقد ايتت منه في شرح الترتيب بالموجب
 المحجب والله اعلم ثم ذكر حكم ما اذا كانت احدى الجذتين
 اقرب من الاخرى وهما من جهة واحدة ونقدمه على الميت
 السابق لكان انب فقال **وتسقط الجدة كالجدة باذات القربى**
 سواء كانت من جهة الام كالم ام واقربا اتفاقا لانها مدنية جدها
 او كانت من جهة الاب والبعدى مدنية بالقرن كالم اب واقربا
 اتفاقا ايضا لانها ادلت بها او كانت من جهة الاب والبعدى لا تدرك
 بالقرن كالم الاب وام اب الاب على الاصح المنصوص في روايت الردية

الجدة مع

لما صور هذه

ومن صور هذه ما اذا كانت القرينة من جهة اب الاب كالم اب الاب
 والبعدى من جهة امهات الاب كالم ام ام الاب وفيها وجهان
 ارجحهما كما قاله العلامة شهاب الدين ابن الهائم رحمه الله انهما
 تحجبها قاله مستندي في ترجيح ذلك ما قطع به الاكثرون
 حتى في المحرر والنهاج ان قرينة كل جهة تحجب بعدها انتهى
 والوجه الثاني انها لا تحجبها بل يشتركان في الدس فظاهر كلام
 الشيخ صاحب الجوهري الملبتي رحمه الله ترجحه فلاجل هذا
 الاختلاف في بعض صور هذه الحالة قاله **في المذهب الثاني**
 يعني الارجح المنقح به في بعض هذه المسائل ولما في بعضها
 فاننا كما ذكرته لك فخر بان الخلاف في هذه المسائل باعتبار
 المجموع لا باعتبار الجميع فقولنا **فقل** ايها السار به هذا التقا
لي حسب اي يكتفي من ذكر المسائل في اصحاب الفروض
 ان في الجذات فقبا ذكرته كفاية للبدي والايضا عن افادة
 المستنهي ومن اراد التبحر في ذلك فعليه بالكتب النصوصية
 ومنها كتابنا شرح الترتيب **وقد تناهت** اي انتهت قسمة
 الفروض بين سخيها وبيان كل منهم على ما اردناه
من غير اي كمال بيانها ولا **عنه** اي خفاء **فان**
 علم ما تقدم من اصحاب الفروض ثلاثة عشر آية من المذكور
 وهم الزوج والاخ لأم والاب والجدة وتسع من النسب الاليعنة



والله اعلم ولما انتهى الكلام على الفروض وسحقها ما شرع في العصب
 فقال ^{الاصح} مصدر عصب بعصب تعصبا
 فهو عاصب ويجمع العاصب على عصبية ويجمع العصبة على عصبات
 ويسمى بالعصبة الواحد وغيره والعصبة لغة قرابة الرجل لا يسم
 ستموا بذلك لانهم عصبوا به اي احاطوا به وكل ما استدار حول
 شيء فقد عصب به ومنه العصاب اي العائم وقيل ستموا بها
 لتقوى بعضهم ببعض من التقصير وهو الشد والشد المنع يقال
 عصب الشيء عصباً شددته والراس بالجماعة شددتها ومنه
 العصابة لشد الراس بها رنين غير ذلك ومدار هذه المادة
 على الشد والقوة والراحة والعصبة اسماً حاسياً
 انشأه الله تعالى في قوله **وَلَحْنٌ لَّانِ شَرِيحٌ فِي التَّعْصِيبِ**
 اي اي في الارشاد **يَكُلُّ قَوْلٌ جَمِيعٌ فَتَقْصِرُ حَيْثُ لَيْسَ مَحْتَمًا**
فَكُلٌّ مِّنْ حَرِّ زَكَاةٍ كَمَا لَمَّا عِنْدَ الْاِسْتِزَادَةِ مِنَ التَّرَاتِيحِ جَمْعُ قَرَابَةِ
 اي الاقارب او الموالي من المعتقين وعصبتهم اجاءت ستمه
 يقال وهو يرثها ان لم يكن لها ولد وغير الاصح كما لا يخفى
اَوْ كَانَ مَا يَفْطَلُ بِعَيْنِهِ قَدْ نَسِيَ لَهَا وَادَّادَ لَهَا جَمْعًا
 لقوله صلى الله عليه وسلم احتقر القرائن باعلها فاما بقره فهو
 لادى رجل ذكر فهو **لَحْنٌ لَّانِ شَرِيحٌ فِي التَّعْصِيبِ** على غيرها
 من انواع العصبية على الفروض كما اخترت في شرح التعريب

وهذا تعريفه

وهذا تعريف العاصب بالحكم والشريف بالحكم دورى كما هو
 معلوم عند العقلاء واحكام العاصب بنفسه ثلاثة ذكر منها
 اثنين ونزك الثالث وهو انه اذا استقرت الفروض المشتركة
 سقط الاخوة الاشقاء في المشتركة والا لاخت في الاكدرية وستا
 تيات وانما ترك المصنف هذا الثالث للعلم به من الثاني
 والعاصب بغيره ومع غيره كالعاصب بالنفس في هذه الاحكام
 الا الحكم الاول ثم بعد تعريف العاصب لهذا التعريف المتقدم
 شرع في عددهم وهم خمسة عشر والمسالمون عدهم
 الى بكاف التشليل فقال **كَلَامِيَّةٌ وَالْجِدُّ اِلَى ابٍ وَجِدُّ لَابٍ**
وَجِدُّ لِحْدٍ وَانْ عَلَا لَابٌ عِنْدَ فِرْعَوْنَ وَهُوَ وَنَدَّ الصُّلْبُ وَبَعْدَهُ
 وهو ابن الابن وان سقط المحض المذكور كما تقدم **الاصح** لابوين
 اولاب لا لام بدليل ما سبق في الفروض **واي الاصح** لابوين اولاب
 لا لام بدليل ما سبق في جميع على امرتهم من الرجال **والاصح**
 لابوين اولاب لا لام بدليل ما سبق في اعمام الميت عمام ابيه
 واعمام جده وهكذا **والاصح** لابوين اولاب
 كان اولادهم وهكذا **والاصح** ابي بنو الاعمام وبنو المعتقين
 وان نزلوا محض المذكور كما في الشيخ بدر الدين سبط المارديني
 رحمه الله في شرح الكتاب رديه نوع تصور حيث اقتصر على الميت
 وسكت عن باقي عصبته التعصبيين بانفسهم انتهى

ويمكن الجواب عنه بانهم دخلوا في قوله سابقا او المولى وغيره يذكر
 المستفهم رحمه الله بيت المال كما لم يذكره سابقا في الاسباب
قوله قال البيضاوي رحمه الله في تفسير قوله تعالى
 قلنا الهبطوا من هنا جميعا جميعا حال في اللفظ تأكيد في المعنى
 كما انه قيل الهبطوا انتم اجمعون ولذلك لا يستدعي اجتماعهم على
 الهبوط في زمان واحد كقولك جاؤا جميعا انتهى فكذا هنا
 كما انه قيل بنوهم اجمعون ولا يستدعي ان يكون المراد بجمعهم
 وهو حال من المضاف والله اعلم وقوله **ممكن لما اذكره**
 اي من الاحكام **سهيما** اي سامعا مع تمامه واذا علم ان
 شرا علم انه اذا اجتمع عاصباين فاكثر فتارة يستويان ويستويان
 في العفة والدرجة والقرعة فيكثر كان او يكثر كون في المال
 او ما بلغت الفروض وتارة يختلفون في شئ من ذلك فيجب
 بعضهم بعضا وذلك مبني على قاعدة ذكرها الجعفي رحمه الله
 في بيت حيث **قوله**
 في دبا جمة التقديم ثم بقره وبعدها التقديم بالقوة اجلا
 وذكر المصنف بعضها بقوله **الدرجة البعد**
 كان قوتيا مع الوارث **القرعة** اذا كانا سماجبة واحدة في
الدرجة من **عقل** ولا **نصيب** بحجة بالاقرب من درجة وان كان
 ضعيفا كابن اخ لاب وابن اخ شقيق فلا شئ للشاني مع
 الاول اجماعا لكونه ابعد منه درجة وان كان اقرب من الاول

وكا بن بن

وكان ابن بن وان لم يدل به وكاب وحده وكان اخ شقيق
 اولاب وابن ابن اخ شقيق اولاب وكلمة شقيق اولاب
 وابن عم شقيق اولاب فلا شئ للشاني مع الاول في جميع
 هذه الصور لبعده **قوله** ما هذه حجازيه
 ولذي البعدى خبرها مقدم وجاز تقديمه لكونه
 جازا ومجورا ومن حفظ اسمها مؤخر وهو مجرور بمن
 الزائدة لتخصيص العموم وسوغ زيادتها بالفتوى وكوت
 مجرورها نكرة ولا يخفى ما في عطف النصب على المحظ من الجازية
 فانها بمعنى واحد قال القرطبي في مختصره **الدرجة البعد**
 من الشرا والله اعلم **والاج لام** و**العم لام** و**اب**
 وابن الاخ لام و**اب** وابن العم لام و**اب** **ابن** **نهن** **شظراب**
 وهو الاخ للاب في الاول والعم للاب في الثانية وابن الاخ للاب
 في الثالثة وابن العم للاب في الرابعة بحجة في جميعها انه
 قرب منه لا يقل في اهر شبارته لتخصي بحجب الاخ للام الاخ لشقيق
 انه مدلل بشظراب لا انقوب كل من في المدلل بشظراب
 من العصبية وهو الاخ للاب والاولى للام فليس من العصبية
تنبيه **شظراب** الاول قد ذكرت ان ما ذكره المصنف
 رحمه الله بمض القاعدة التي ذكرها الجعفي رحمه الله وغيره
قوله قيل ايضا ذلك ان جهات الصورة عندنا سبع

البينة نظر الابوة ثم الجدودة والاخوة ثم بنو الاخوة ثم العمومة
 ثم الولد ثم بيت المال اذا علت ذلك فاذا اجتمع عاصبان
 فرع كانت جهته مقدمة فهو مقدم وان بعد من كان حرمته
 مؤخره فان ابن ابن اخ شقيق اولاب مقدم على العم **هـ**
 وذلك معنى قول الجعفي رحمه الله فيلجئة التقدم فان
 اتحدت جهتهما فالقريب درجة وان كان ضعيفا مقدم على
 البعيد وان كان قريبا كما مثلته انفا فالقوي وهو ذو القرين
 مقدم على الضعيف وهو ذو القرابة الواحدة كما سبق تمثله
 قريبا وذكر معنى قول الجعفي رحمه الله وبعدهما التقدم
 بالقوة اجلا النسب الثاني هذه القاعدة كما هي
 في العصبات قد تاتي في اصحاب الفروض وفي اصحاب الفروض
 مع العصبات وعليها مع قاعدة اخرى وهي ان كل من ادنى
 بواسطة حجبه تلالا الواسطة الا ولد الام يعني بانسب المحجب
 والله اعلم ولما اتم الكلام على التسم الاول من العصبه وهو
 العصبه بالنفس شرع في التسم الثاني وهو العصبه بغيره
 فقال **والاولى** ومثله ابن الابن **والاخر شقيقا** - وطاب
مع الاثمة الواحدة فاكثر المساوية او المساويات للذكر في الدرجة
 والنسبة **بعضها من في المص** فتكون الاثمة من مع الذكر المساوية
 لها عصبه بالغير فان عصبه بغيره اربع البت وبت ابن والانت

وقد مر في بعض قول الجعفي رحمه الله في التسم الثاني

الشقيقة والابن

الشقيقة والاخت الاب كل واحدة منهن مع اخيهما وتزيد
 بنت الابن عليهن بان يعصهما ابن ابن في درجتها مطلقا
 ويعصهما ابن ابن انزل منها الا العريضة لها شيء في الثلثين
 من نصف او سدس او مشاركة فيه او الثلثين وتزيد الاخت
 شقيقة كانت اولاب بان يعصها المحج كاسياني في باب **الحج**
 والاخوة **هـ** الا مشابة بنت فاكثر مع ابن فاكثر المال
 بينهما او بينهم للذكر مثل حظ الانثيين ومثل ذلك بنت
 ابن مع ابنه سواء كان اخوها او غيرها **واخت شقيقة**
مع اخ شقيق واخت لاب مع اخ لاه فاكثر في الجميع **هـ**
بنت بنت ابن وابن ابن في درجتهما سواء اخاهما او ابن
 عمهما لنت النصف وبتت الابن مع ابن الابن في الذكر
 شريطة الا يكون **هـ** بنت ابن وابن ابن انزل منهما على النصف
 والباقي له فلا يعمه **هـ** الاستغناء لهما بغيرتهما **بنت** وبتت ابن
 اكثر وابن **هـ** لنت النصف وبتت الابن فاكثر السدس
 ثلثة الثلثين ولابن ابن الابن الشاؤن الباقي فلا يعصم بالباقي
 ثلث ابن وابن ابن لها الثلثان والباقي له ثلثا **بنت** بنت
 ابن وبتت ابن ابن وابن ابن ابن نازله لنت النصف وبتت
 الابن السدس ثم الثلثين والباقي لنت ابن الابن مع ابن ابن
 المذكور للذكر مثل حظ الانثيين ونسب على ذلك **شقيقة اولاب**



وان كانوا
صحيح

مع جده المال بينهما المذكور مثل حظ الانثيين كما سياتي في باب
الجد والاختوة والاصل في ذلك كله قوله تعالى يوصيكم الله
في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين وقوله تعالى اخوة
رجال ونساء فللذكر مثل حظ الانثيين وقياس اولاد الابن
على اولاد الصليب على ما سياتي في باب الجد والاختوة انشاء
الله تعالى ولما انتهى الكلام على القسم الثاني من العصبية
شرع يتكلم في القسم الثالث وهو **القسم الثالث** وهو **عصبية**
اشقان فقال **والاخوات** الشقيقات اولاد اب والواحدة
فان **ان تكن** اي توجب **بنات** واحدة واكثر او بنات
كثيرة **فهن** اي اخوات **عنه** اي بنات **عصبات**
اي بنات ابيه فهو بنات ابيه بنات ابيه بنات
عصبات ابيه اصل في ذلك حديث ابن مسعود رضي الله
عنه السابق في باب ادمس حيث قاله ابن مسعود رضي الله
عنه وهذا بشرط ان لا يكون مع الاخوة اذ ان كان مع الاخوة
فهو عصبية الغير لا مع الغير **تتم** حيث صار
الاخت شقيقة عصبية مع الغير سارت كالاخ الشقيق **ج**
الاختة للاب ذكر او اكلان اذا اثار من بعدهم من العصبات
وحيث صارت الاخت للاب عصبية مع الغير صارت كاخ لغيره
فتجب بين الاخوة ومن بعدهم من العصبات والله اعلم

مسألة ١٠٠

ولما فهم مما سبق ان جميع الذكور عصبات الا الزوج والاخ للام
وان جميع النساء صاحبات فرض الا المعتقة صرح بذلك في
النساء بقوله وليس في النساء كل من طهر ابنته الطاهر قطعا
وبعضها اي جميعا عصبية بنفسها الا الابن التي من اب
انفت بعقوبة الرقية من ذكرا وانثى فهو عصبية للعقيق
والابن من اب او ام على تفصيل المذكور في الولاة سألنا
عن **بنات** **الاولى** **كلان**
فغير ام كايه الا في مسائل لا يراد ذلك الام من النساء الا السادسة
ولا يعصبون ابوابهم ولا يراد قوله مع الجد بخلاف ابائهم
وابن الشقيق يستطاع المشركه والاب والاخت شقيقة
وانت اولاد الام انت عصبية مع اخوك والاب
بطلاق بينه وبين الاخ لا يراد استحقاقه بالاخت للاب
الا صارت عصبية مع الغير ولا يعجب من شقوة بخلاف ابيه
وانه اشلم **الشانية** المبررة اربعة اجسام قسم يرث با
اخر واحد من الجهة التي تسمى بها وهو سبعة الامة وولدها
واحدة ثمان والزوجان وقسم يرث بالنعيب واحد كذلك
وهم جميع العصبية بالنفس غير الاب وجد وقسم يرث بالنسب
مرة وبالنعيب اخرى ولا يجمع بينهما وهن ذوات النصف
والطلين كاملن وقسم يرث بالنسب مرة وبالنعيب مرة



ويجمع بينهما مرة وهو الاب والجد فان كلا منهما يرث السدس
 مع ابن اواب ابن وحيت بقي بعد الفروض فدر السدس او دونه
 سدس اولم يبق شيء ويرث بالتعصيب لخلع الفرع
 يرث من ذكر اوائني ويجمع بين الفرض والتعصب اذا كان
 معه انثى من الفروع وفضل بعد الفروض اكثر من السدس
 وسقت الاشارة الى ذلك والله اعلم **الثالثة**
 قد يجمع في الشخص جثمانين كابي هو ابي ابي عم وكاخ
 ممر معتق يرث اقرها والاقرب معلوم من القاعدتين
 السابقتين في العصابات وقد يجمع في الشخص جثمان فرض
 ولا يكون ذلك الا في نكاح الجوس وفيه دخل شهرة يرث
 بانها لا اسماعيا ليرث والقوة بالامر مؤثر لثلاثة
 الاول ان تجب جوارها الاخرى كبنات من امره كان
 يطاحوسية امه فتلد بنتا ثم يوت عنها فتولد ابنة بنتية
 الثانية لولا نكاحها لا تجب كما امرت اي اخت من
 كان يطاحوسية بنته فتلد بنتا ثم يموت الصغرى عن كثير
 فترثها بالامومة او عكس فترثها بالبنية **الثالثة**
 ان تكون احداها اقل حجبا لجد ام ام هي اخت من كان
 يطاحوسية بنته فتلد بنتا ثم يطاحوسية فتلد بنتا ثم يموت
 السفل عن العليا بعد موت الوسطى والاب فترثها بالجد ودة

دورة الاختية

دون الاختية فلوكات الحجة القوية محجوبة وبرت بالصميمة
 كان يموت السفل في المثال الاخير عن الوسط والعليا فترث
 العليا بالاختية والوسط بالامومة وقد يجمع في الشخص
 جثمان فرض وتعصب كابر عم هواج لام ازوج يرث
 بهما حيث لم يكن والله اعلم له ولما انتهى الكلام على العصاب
 اذ في ذلك باب الحجب مع ان لفظه قد سبق في العصابات
فقال باب الحجب وهو لغة المنع واصطلاحا منع
 مرة قام به سب الارث من الارث بالكلية او من اوفر
حظبه وهو قسمان **حجب بالامومة** وهي انواع السابغة
 وحجب بالاشجار وهو امر اذ عند الاطلاق وهو التصود
 بالترجمة وهو قسمان **حجب نقصان** وهو نوع
 ذكرتهما في ترتيب الترتيب منهما الانتقار من فرض الفرض
 اقل منه **حجب ازوج** من نصف ازوج ويملك اكثرها ما سبق
 في اسباب التناهي **حجب حرمان** وقد سبق بعضه في
 العصابات وذكر هنا شيئا منه قدما **حجب الاصول** فقال
والحجبة محجوبة عن الميراث **بالامومة** لانه ادنى به وقوله في احواله
 اي الاب والجد **الثالثة** يشير به الى الاحوال الثلاثة التي ذكرتها
 من الارث بالفرض والتعصيب او بهما **وتستقطب** ايها من كل
 جوهها من جهة الام او من جهة الاب بالام اما التي من جهة



فلا دلالة لها بها واما التي سماه الاب فلكون الام اقرب من
 يرث بالامومة فافهمه اي ما ذكرته لك وفسرنا الشبه
 فيجب كل من اقرب كل جده بعد منه الادلة به ونحو الجدة
 بعضهم بمصاعل التنصيص السابق ويجب كل من الاب والجد
 الجدة التي تدليه دون غيرها كما يستطاع
 الابن وبنات الابن بالابن وكلما كل ابن ابن بنت ابن
 نازلي بابنه ابن اقرب فلا تتبع اب نطلب عن هذا الحكم
الصحيح التصريح المجمع عليه بعد التيسير في بيان الحكم بالابن بان تورد
 ابن ابن مع ابن وتسطر لا خير وكانوا اشقاوا لاب
 اولادهم وسواء كانوا ذكورا او اناثا او خنازير **باب**
 والمراد الواحد فاكثركا هو معلوم وسيصريح به في باب الابن
 والابن الادوية دون الاعلى وهو الجدة كما روينا ذلك في معنا
 ما ورد في القرآن العزيز فان الكلاله من ثم تجلف والسر
 ولا والوا او كما روينا الاما يروي ذلك عن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم في قوله فما نبي فهو لاول رجل ذكر
 ولا شك ان كلام الابن والاب وكذا ابن الابن اولي من الاخوة
 او كما روينا ذلك من النقصان والنقصين وغيرهما في مجموع عليه
 ولما كان الابن حقيقة خاصا بابن الصلب وكان ابن الابن
 كالاب فيجب الاخوة اجماعا صرح بذلك بقوله

بذوه

هو بين البنين حيث كانوا اي على اي حاله كانوا من قرب
 او بعد ولما كان من المعلوم انه ليس المراد بين البنين
 وكذا البنين فيجب الاخوة لجمع بل الواحد والجماعة في ذلك
 سواء صرح بذلك بقوله سواء اي سواء في الحكم المذكور
 وهو يجب الاخوة بهم بمجموع الصادق بالبنين فاذا زاد **والجد**
 جمع واحد فلا تظن الجمع شرطا ولما كان الاخوة للاقر
 بغيره **باب** في الاشقاو زيادة على ذلك صرح بالزاد
باب في فصل ابن الام وكذا بنت الام وهما الاخ والاخت
 للام بالاسقاط اي **باب** بالجد فافهمه اي ذلك مما
 حجاج على احتياط دينين لا يحد وتزدو بالبنات
 الواحدة فاكثروا بنات الابن كذلك كما صرح به بقوله
جمعا ووجدنا من البنات وبنات الابن **فقل** يردني من هذا
 العلم المتفق عليه ومن غيره فتلخص به الاخوة الام مشهور
 ستة بالابن وابن الابن والبنات بنت الابن والاب والجد
 جمعا لا يترى كلاله الا في لان الكلاله من ثم تجلف والسر
 ورواها في قيل فيها غير ذلك مما ذكرته في شرح الترتيب لكن
 خصصت الام والجدة فلا يجبان ولما الام بالاجماع
شرح بنات الابن الواحدة فاكثروا **سقطن** عن حارة بنات
 البنين بالبنين لم يرد قول ابن سعد رضي الله عنه السابق

في بنت و بنت ابن واخذت حيث قال و بنت الابن السدس تحكمة
 الثلثين على خبر ان ذكر بقضاء النبي صلى الله عليه وسلم
 : نفي في الاصل الشاب او السخي الا اذا عسر من الذكر
من والابن وهو القريب المبارك سواء كان في درجة بنت
 الابن او انزل منها لاحتياجهما اليه على ما ذكره ابي الرضوي
 فقد منه في باب التعقيب **حلقا** **مسعود** رغباه عنه
 حيث جعل الفاضل بعد فرض البنات للذكر خاصة واسقط
 بنات الابن **حلقا** **مسعود** **حلقا** **مسعود** **حلقا** **مسعود**
 التعقيب يبين في كل بنت ابن نازلة مع من يستغرق الثلثين
 بنات ابيه العاليات كنت **مسعود** مع بنتي ابن وكنت
 و بنت ابن و بنت ابن و بنت ابن و بنت ابن و بنت
 ابن ابن فلاشئ للملازمة في الصور الثلاث الا اذا كان
 حيا في دجتها او اسفل منها ابن ابن فيعقبها **مسعود**
 الاشارة لذلك والله اعلم **مسعود** **حلقا** **مسعود**
الاحداث الاخي **يدين** **بالرب** **من الجهات** **اي جهات**
 الاب والام وهن الاخوات الشقيقات اذا اخذن **فرضها**
وفيهما وهو الثلثان بان كنه ثنتين او اكثر استقبلن اولاد
ولاب وهن الاخوات اللاب سواء كانت الواحدة والاكثر
 وفي قوله **بعضها** **بعضها** **بعضها** **بعضها** **بعضها** **بعضها** **بعضها** **بعضها**

وان يحسب احدهم اي وان يكن مع الاخوات للاب اخ لاب
حلقا **مسعود** **حلقا** **مسعود** **حلقا** **مسعود** **حلقا** **مسعود**
 الفرض للذكر مثل حظ الانثيين خلا فالابن مسعود **حلقا**
 الله عنه حيث جعل الباقي للاخ للاب دون الاخت للاب
 وقوله **بالله** **حلقا** **مسعود** **حلقا** **مسعود** **حلقا** **مسعود**
 لتفوز به ظاهر او **حلقا** **مسعود** **حلقا** **مسعود** **حلقا** **مسعود**
 كينات الابن في جميع الاحكام لان بنت الابن يعقبها من
 هو انزل منها اذ المرئيه لها في الثلثين **حلقا** **مسعود**
 الاخت للاب فانه لا يعقبها الا الاخ للاب فقط فله يعقبها
 ابن الاخ وان حثاجت اليه صرح بذلك في ضمن حكم عام
 فتلا **وليس من الاخ** وابنه وان نزل سواء **حلقا** **مسعود**
 اولاد **بالعقب** **حلقا** **مسعود** **حلقا** **مسعود** **حلقا** **مسعود**
 الارحام **حلقا** **مسعود** **حلقا** **مسعود** **حلقا** **مسعود**
 بنات **حلقا** **مسعود** **حلقا** **مسعود** **حلقا** **مسعود**
 من شوقه بالاول **حلقا** **مسعود** **حلقا** **مسعود** **حلقا** **مسعود**
 من لولاه استقطت الانثى التي يعقبها سواء كان خاها
 حلقا او ابن عمها او انزل منها في اولاد الابن **حلقا** **مسعود**
 المشهور فهو الذي لولاه لورثت ولا يكون ذلك الا سوا بالانثى
 من اخ مطلقا او ابن عم بنت الابن وله صور **حلقا** **مسعود**

ابن حنبل رحمه الله وهو احد قولين عندنا ولحدى الرفا
 بين عن يزيد رضي الله عنه ثم رفعت لعمران الخطاب
 رضي الله عنه فاراد ان يقضي بذلك فقال له زيد ابن ثابت
 هو اباهم كان حماة فاذا هم الاب الاقربا وقيل قائل
 ذلك احد الورثة ونسبوا بعد بعض الاخوة لعمر رضي الله عنه
 هب ان ابانا كان حجر املق في الهم فلما سميت بما تقدم
 فلما قيل له ذلك قضى بالمشرك بين الاخوة للام والاخوة
 الا شقا كانهم كلهم اولاد امهم **فان كان اسمهم في الام**
 الماضي فعيل له في ذلك فقال **لا يعلما قضينا** وهذا على
 ما نقضى ووافقه على ذلك جماعة من الصحابة منهم زينايت
 ثابت رضي الله عنه في اشهر المعانيين عنه وذهب لابي الا
 ما لم رحمه الله وهو المذهب للشيورين الامم الشافعي رحمه
 الذي قطع بين الصحابة رحمه الله وهو الذي ذكره المصنف
 رحمه الله بلفظ موافق لما قيل لعمران الخطاب رضي الله عنه يوم
فاجعلهم ابي الاخوة الاشقا والاخوة يوم **كلهم اخوة**
لا تم واجعل اباهم حجر اي حجر املق في الهم ابا حجر حتى
 الجميع اخوة لام بالنسبة لقسمه الثلث بينهم فقط لامن
 الوجه كما قال **واقسم على الاخوة** جميع الاشقا والذين لام
 فقط **ثالث** امر كمينهم بالسوية فلو كان مع الاشقا فيما نرى

الفوت واحد من التوت

اخذت كواحد من المذكور فوهة المسئلة المشتركة المشهورة
 من زمن الصحابة رضي الله عنهم الى هذا الوقت **والاب**
 في تسميتها والحكم فيها بما ذكر من هذه الاركان الاربعة
 وهي **زوج** واذا واصل من ام او جدة وانشان واكثر
 من اولاد الام وعصبة شقيق ومختار اركانها وتو
 جيه كل من المذهبين والمعانيات بما ذكر في الطور
 ومنها كتابنا شرح الترتيب **تدبير** انما كانت
بالنسبة لقسمته الثلث بينهم فقط لئلا يبرد مالو كان
 معهم امعت او اخر **ثاني** فانهم يسقطون العصبة
 شقيق ولا يرضى للاخت للاب والنصف وهو اتعة
 اولاد اخوات للاب الثلثا **ثالث** ولقول امشرة **فله**
 بعضهم وهو نوههم باي والله اعلم **فخر** شريفة
 رحمه الله في شيء من احكام الجدة والاخوة وقاء بوجه
 السابق **فقال** **باب الجدة والاخوة**
 اي مع الابوين اذ مع الاب فقط سواء كان احد اصفين
 منهما منفردا عن الاخر او كانا مجتمعين والمراد الواحد
 فان اكثر من المذكور ومن الاثا او متما والاراد ايضا حكمه
 معهم وحكمهم مع ام احكامه منفردا عنهم وحكمهم منفردين
 فقد تقدم **واعلم** ان الجدة والاخوة لهم يرديهم شيء

ابن حنبل رحمه الله وهو احد قولين عندنا ولجدي الرفا
 يتين عن يزيد رضي الله عنه لم رفعت لعمري الخطاب
 رضي الله عنه فاراد ان يقضي بذلك فقال له يزيد ابن ثابت
 هبوا باههم كان حمالا فاذا هم الاب الاقربا وقيل فاسئل
 ذلك احد الورثة وقيل فلا بعض الاخوة لعمري رضي الله عنه
 هب ان ابانا كان حجر املى في اليم فلما سميت بما تقدم
 فلما قيل له ذلك قضى بالمشورية بين الاخوة للام والاختوة
 الاشقا كانهم كلهم اولاد امهم **فانما كان اسمهم فاشقا**
 الماضي فقيل له في ذلك فقال ذلك عليا قضينا وهذا على
 ما نقضي ووافقنا على ذلك جماعة من الصحابة منهم زيدا بن
 ثابت رضي الله عنه في اشهر اهل المدينة عنه وذهب اليه الامام
 مالك رحمه الله وهو المذهب المشهور عن الامام الشافعي رحمه
 الذي قطع بين الاخوة رحمه الله وهو الذي ذكره المصنف
 رحمه الله بلفظ موافق لما قيل لعمري الخطاب رضي الله عنه يوم
فاجعلوا بين الاخوة الاشقاء والاخوة يوم كلهم اخوة
لام واجعلوا لهم حجر املى في اليم ابن حجر حكاية
 الجميع اخوة لام بالنسبة لقسمه الثلث بينهم فقط لاسم
 الوجه كما قالوا **واسم على الاخوة** جميع الاشقاء والذين لام
 فقط **لكم** امر بينهم بالسوية فلو كان مع الاشقاء فيها ما نفي

القول والحق في الامور

اخذت كواحد من المذكورين هـ المسئلة المشتركة المشهورة
 من زمن الصحابة رضي الله عنهم الى هذا الوقت ولا بد
 في تسميتها والحكم فيها بما ذكر من هذه الاركان الاربعة
 وهي **نزوج** واذا س من ام او جدة وانشان واكثر
 من اولاد الام وعصبة شقيق ومختار اركانها وتو
 جيه كل من المذهبين والمعانيات بما ذكر في الطول
 ومنها كتابنا شرح الترتيب تذييلنا انما قلت
بالنسبة لقسمه الثلث بينهم فقط لثلاثة ايرد ما لو كان
 معهم امتت او اخوة **فانهم يقبضون** العصبية
 لشقيق ولا يفرض الاخيذ للاب النصف وقول اشعة
 او للاخوات للاب الثلثاين وقول امشدة
 بعضهم وهو نوههم بان الله اعلم بغير شرايهم
 رحمه الله في شيء من احكامه الجدة والاخوة وقاء بوجه
 السابق فقال **باب الجدة والاخوة**
 يمي مع الابوين مع الاب فقط سواء كان احد اصنفين
 منهما منفردا عن الاخر او كانا مجتمعين والمراد الواحد
 فاكتر من المذكور ومن الاثا او متما وافراد ايضا متمكة
 معهم وحكمهم مع ام احكامه منفرد عنهم وحكمهم منفردين
 فقد تقدم **وانكلم** ان الجدة والاخوة لعمري فيهم شيء

من الكتاب ولا من السنة وإنما ثبت حكمهم باجتهاد الصحابة
 رضي الله عنهم فذهب الإمام أبي بكر الصديق وابن عباس رضي
 الله عنهم وجماعة من الصحابة والتابعين رضي الله عنهم ومن تبعهم
 كما في حنيفة والزيدي وابن شريح وابن اللبان وغيرهم رحمهم الله
 أن الجدة كالأب فيجب الأهره مثلنا وهذا هو المفتى به
 عند الحنفية ومذهب الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه
 وزيد بن ثابت رضي الله عنه وابن مسعود رضي الله عنه السليم
 يرثون معه على تفصيل وحلاف فذكرته في شرح الترتيب مع ذكر
 الأدلة والاجوبة لكل من الفريقين ومذهب الإمام زيد بن
 ثابت رضي الله عنه هو مذهب الأئمة الثلاثة مالك والشافعي
 وأحمد بن حنبل رضي الله عنهم وهو واقع بمحمد وأبو يوسف والجمهور
 رحمهم الله وهو ما ذكره الصنف رحمه الله حيث قال **ويختص**
الإنبياء دنا إرادته **في الجدة والأخوة** لأنهم نفعوا أرواحنا
 في باب الفروض حيث قال رحمه وحكمهم سائر فالتقوى
أول السبع السبع سماع تشييم وأذعان وأجمع في هذه حوا
 شتي أي أطراف الكلمات جمع كلمة وهي القول المنزج معا مصدر
 مؤكد والمراد التخصيص لا يراهم عبارات في الجدة والأخوة وتشم
 أول الكلام وأخوه وتفصيله واجماله ومهتم بذلك هتما ما زاد لئلا
 عسر أن تظفر ببعض المراد وإنما قدم هذا الكلام لأنه السجد والأخوة

فخر محمد

خطر صعب المرام فلذلك كان السلف الصالح رضي الله عنهم
 يتوقون الكلام فيه جدا فمن علي رضي الله عنه سلونا عن
 عضلكم وان تكونوا من الجدة لأحياء الله ولا يباه وورد عن عمر
 ابن الخطاب رضي الله عنه أنه لما طعنه أبو الولوة وحضرة الوفاة
 فلا يحفظ اعني ثلاثة أشياء لا أقول في الجدة شيئا ولا أقول
 في الكلاية شيئا ولا أنوي عليكم لئلا إذا انقروا ذلك فالتزم
 الكلام المؤلف رحمه الله فقوله **واعلم بان الجدة** أي مع الأخوة
ذو أي صاحب **أحوال** أي عبارات باعتبار أهل الفروض
 معهم وجود أو عدم ما دللنا وباعتبار ما له من المقاسمة
 وباعتبار غيرها خسة أحوال باعتبار ما يتصور في تلك
 الأحوال بخسة عشرة أحوال وباعتبار ما يتصور في تلك
 بعد واحدة أعما مع أربعة أحوال **أبسط** أي أيسر
عن أي عن ذلك الأحوال التي تارة جاز وأما ما من قباير
 الكلام على الترتيب في جده يقاسم الأخوة فيهن
 أي في تلك الأحوال والمراد المقاسمة في عدل ذلك الأحوال
 ومن جلتها على المقاسمة المذكور **أذا لم يعد** التسم عليه **الأدي**
 أي بالشر لا يصل بالتخصيص في ذلك مراد من صاحب
 أم لا ويأيد ذلك أنه آتاه لا يكون مع الجدة والأخوة ما يجب
 وأما أن يكون قائم لهم يكن سهم الأحوال فله خبر مؤيد

من سره أن يسقى حيا
 جهم فليقتض من أحد
 والأخوة وتنت الأفتو
 تسكن به عنه سخر أصغر

من القاسمة ومن ثلث جميع الملا من لا يأخذ ثلثا كاملا ان كان
 بالصفة عنه اي عن الثلث نازلا وذلك في صور غير مخصص
 منها جده واخوان واخت فان لم يكن نازلا عنه بان كانت ثلثا
 احظ وذلك في خمس صور ضابطهما ان تكون الاخوة افضل
 من مثليه وهي جده واخ جده واخت جده واخوات جده
 وثلاث اخوات جده واخ واخت هما ركات القاسمة والثلث
 سياتي وذلك في ثلاث صور وهي جده واخوات جده واخ
 واخوات جده واربع اخوات فانه يقام الاخوة اذ كان كما علم
 من كلامه السابق وظاهر كلامه اختيار التعبير بالقاسمة
 حيث اتوى الاسرائيل وهو احد ثلاثة اقوال ذكرتها في شرح
 الترتيب وهذا كله **لو كان ثلثا** هو الاصل مع الجدة والاخوة
دوسم اب صاحب فرد من من الزوجين والتم والجدين
 وابنت وبنت الابن **تابع باب ايضاح** في الاحكام عن استفهام
 ابو طلب انفسهم سبي بطلب زيادة الايضاح فاني قد رخصتها
 الايضاح لاحتاج اليه في باقي صور القناعة وشي مما ورد في
 تنبيه ما ذكره من القاسمة والثلث حاله من الاحوال
 المختصة التي اشرت اليها اول الباب في ثلاثة احوال يستعملها
 كان معهم صاحب فرض ويرجع حاله كما تقدم في ثلاثة احوال
 من عشرة وهي تعيين القاسمة وتعيين الثلث او اتوى الاسرائيل

بموجب

بموجب سبعة سائر القاسمة تعالى فيما اذا كان معهم صاحب فرض
 والله اعلم اذا تقررت ذلك فقد ذكر حكم ما اذا كان معهم
 صاحب فرض في ثلاثة احوال وهي القاسمة والثلث الباقي
 وسدس جميع الملا وهي تكملة الاحوال الثلاثة بنوع
 وانها ما ذكره في الباب الثاني بعد ذلك في باب الفروض جمع
 فرض وتقدم تعديته في باب الفروض وتقدم من يرث منهم
 بالفرض اتفاقا والارزاق جمع رزق وهو ما ينفع ولو نحو ما عند
 اهل السنة والمراد رزق مخصوص وهو الارزاق بالفرض ايضا
 فهذا هو الحال الاول والثاني هو القاسمة وهو معلوم مما ذكره
 بقوله **هذا اذا كانت القاسمة تتقصد** والاول من الثلث
 الباقي **بالمرحمة** في القسمة لكثرة الاخوة فان القسمة للقاسمة
 كوزن احظ من ذلك الباقي ومن سدس لجميع فهي له او ساوية
 له الا لاحدها فهي له ايضا على ما استتضيه عبارة سلفنا والحقا
 من معنى في نسخة ذاك الحال الثالث **وتارة يأخذ سدس الممان**
وليس عنه رولا مما لا يدق في مجال من الاحوال فانه كانت
 القاسمة او الثلث الباقي يتقصد فيها عن السدس فالسدس نسبة
 تمام ساواه لثلث الباقي فكذلك وحمل ما تقررت في كلامه جنة الاحوال
 وهي اما ان يمين له اثنان الباقي في نحو اتم جده وحملة اخوة
 وامان يمين له القاسمة في نحو زوج وجدة واخ



دامان يقين له السدس في نحو زوج وام وجد واخوين
 وامان تسوي له المقاسمة وثالث الباقي في نحو وام وجد واخوين
 دامان تسوي له المقاسمة والسدس في نحو زوج وجد واخوين
 دامان يسوي له السدس وثالث الباقي في نحو زوج وجد واخوين
 وامان تسوي له الامور الثلاثة في نحو زوج وجد واخوين
 فمن الاحوال السبعة مع ذوى الفروض تمت بهذا الاحوال
 المشهورة وحيث استوى الامران او الامور الثلاثة في باقي
 في التعبير الاقوال الثلاثة التي سقت الاشارة اليها
 فان هذا كله حيث بقي بعد الفرض اكثر من السدس
 فان بقى قدر السدس كسنتين وام وجد واخوة او دون
 السدس كزوج وبنتين وجد واخوة او لم يبق شي
 كسنتين وزوج وام وجد واخوة فليجد سدس ويعال ويتراد
 في القول ان اجتمع الى ذلك وتسقط الاخوة الا اخت في الاربع
 وستأتي وحيث اخذنا لآكله او بعضه السدس وذلك
 يكون اما الاحتمنة كما اشرت الى ذلك في الفاسية بيننا
 وهو ايجد مع الواصلين من الاخوة في المقاسمة بيننا
 مثل اخر فيما ذكره بقوله في سماعه من قوله في قوله
 من كون الاخت تصير مع عصبية الاخير كما اشرت الى ذلك
 سابقا في باب التعقيب لا يشي بموج الامكام فلهذا قال

سدس

الابع الام لا يحسبها بانضمامه الى الاخت لا يغلبس باخ
 بل نلت المال لها اي الام يحسبها كاملا لانه ليس معها عدة
 من الاخوة في زوجة وام وجد واخت للزوج المربع
 ولام الثلث كاملا والباقي بعين الجهد والاخت مقاسمة ربع
 مثلا مالها او السبعة السامة بالخرقا لخرقا اقوال الصحاح
 مرضي الله عنهم فيها اولان الاقوال خرفتها اكثر منها
 وهي ام وجد واخت لام للام الثلث والباقي بين الجدة
 والاخت آثلا فماله مثلا مالها فاصلها ثلاثة وتسع من تسعة
 للام ثلاثة وللجد اربعة وللأخت اثنان وهو مذهب
 مزيد ابن ثابت رضي الله عنه وهو مذهب الائمة الثلاثة
 مرحمهم الله واساعد الاسام اي بكر الصدين يا الله عنه
 فللام الثلث والباقي للجدة والباقي للاخت وهو مذهب الاسام
 اي حنيفة رحمه الله وفيما اقول شيرة ذكرتها مع المقاربات
 وهي عشرة وما يتفرع عليها في شرح الترتيب وايضا
 فيجب الجواب وجميع ما ذكره ساول الباب الى هنا هو فنيا
 اذا كان مع احد الصنفين سواء كان معهم ايضا صاحب
 فريض الام لا يطر ذكر ما لا يجتمع مع الصنفان سواء كان معهم
 ايضا صاحب فريض ام لا وهو باب المعادة وبه يتم الاحوال
 الاربعة المشار اليها سابقا فقال **واصل بي** فطاهم الاخوة الارب

١٤

وهي ام وجد و شقيقة واخ واخت لاب والعم وسبعينية زيدا
وهي ام وجد وشقيقة واخوان واخت لاب وللملك
من الاحكام السابقة في الجدة حيث يبي بعد الفروض
قد رسد ساحة الجدة وسقطت الاخوة الاالاخت في
الاكدرية نعمتها انه لا يفرض للاخت مع الجدة في غير مسائل
المعادده على نزاع فيها الاالاخت في الاكدرية وكان
من احكام العاصب ان اذا استقرت الفروض التركة
سقط العاصب الاالاخت في الاكدرية اعني باب
الجدة والاخوة بساها لمعها منه بقوله **ولا حق شقيقة**
او لاب في تركته مع جد له في غير مسائل المعادده
فيما عدا مسألة كمالها زوج وان زوجها في الزواج والام
تأما مع الجدة والاخت اي وهما هو الجدة والاخت تمامها
مع الزوج والام فامر كانها اربعة زوج وام وجد واخت
شقيقة او لاب **فما علم فخير منه علام** اي عالمها واي
بصفة سيرة البانعة لمزيد الاهتمام بالعلم وفضل العاصم
شهور وتقدم شئ مما يدل على فضل العلم والعلماء في شرف
المقدمة ومما ورد في فضل العلماء قول النبي صلى الله عليه وسلم
فضل العالم على العابد كفضلي على ابي طالب ان الله وملائكته
واهل السموات والارضين حتى النملة في جحرها وحتى الحوت

يصلون على سائر الناس

يصلون على معلم الناس الخير رواه الترمذي وقال حسن
صحيح غريب والطبراني عن ابي امامة رضي الله عنه
وعرف هذه المسئلة يا مدهج بالترخيم بالمسرة على لغة
من ينتظرو بالضم على لغة من لا ينتظر اي يا صاحب
الاذن من لا اوجه كثيرة ذكرتها في شرح الترتيب منها كونهما
كدرت على زيد رضي الله عنه مذهبه وهي اي هذه الا
كدرية ما قررها في اي حقيقة بذلك فللزوج نصف
والام الثلث فحصلها من ستة للزوج ثلاثة وللأم اثنا
في احد وهو قد رسد س نيا حده الجدة فكان منقضى
ما سبق ان يسقط الاخت وهو مذهب الحنابلة وامامنا هبنا
كالمالكه والحنابلة تبعان زيد رضي الله عنه له اذكره بقوله
يقدر على النور اي الاخت وهو ثلاثة من ستة والام هي
اي الجدة هو واحد من ستة **حق يقول** **اسئلة باقر** **رضي**
الحجامة اي المجمعة اي تسعة للزوج ثلاثة وللأم اثنا وللجد واحد
و رخت ثلاثة **تسكن** لما كانت الاخت لها تسكن بما
تسكنها الزاوت على الجدة ردت جد الفرض الى التعصيب بالجدة
فيتم ستة حصتها ويقسمان الاربعة بينهما اثلاثا للذكر
مثل حظ الانثيين فلهذا قال **تزوجوا ان** اي الجدة والاخت **الي**
المعنا سعة بينهما للذكر مثل شغل الانثيين كما مضى في قوله



وهو مع الاناث عند القسم مثل اخ في سهمه والحكم
 اي ما ذكرته في كل حافظا امام ^{بالدعا}
 اي بذكره الجليل او غير ذلك لانه قد صنع كد معروفا بنظمه
 لدا الاحكام وبيانها فرحمه الله رحمة واسعة وندرك
 الترمذي وغيره عن اسامة ابن زيد رضي الله عنهما ان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم قال من صنع اليه معروف فقال
 لغناعله جزاك الله خيرا فقد ابلغ في المشقة قالوا لذي من
 حديث حسن غريب وورد في البيهقي رحمه الله عن ابي
 رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صنع
 اليه معروف فليكانه فان لم يستطع فليذكره فان ذكره فقد
 شكره **فان** قد قلنا ان يضم حصته لخصتها
 ونقسمان ذلك اثلاثا فمجموع حصتها اربعة واذا قسمتها
 على ثلاثة عدد رؤسها كانت غير منقسمة ولا سوافه
 فاضرب ثلاثة في تسعة فنصيب من تسعة وعشرين للزوجه
 ثلاثة في ثلاثة وهي ثلث المال وللاماناء في ثلاثة
 ستة وهي ثلث الباقي وللجد والاخت اربعة في ثلاثة
 باثنى عشر للاخت اربعة هي ثلث الباقي وللجد ثمانية هي
 الباقي فلها بلغزها فيقال خلف اربعة من الورثة نورث لدهم
 ثلث المال والباقي ثلث الباقي والثلث ثلث الباقي والرابع الباقي

فندرك

وتدذكرت في شرح الترتيب شيئا من المعانيات بها وحترز
 اركانها والاقتوال فيها وغير ذلك فراجع فيه والله اعلم
 ولما نهى المصنف رحمه الله الكلام على شيء من مسائل
 الفقهية شرع في المسائل الحسابية فقال
 اي حساب الزناض وهي
 تاصيل المسئلة وتصحيحها لا علم الحساب المعروف مع انه
 لا بد من معرفة له مريد اتقان علم الزناض كما قال
 الشيخ بدر الدين سبط المارديني رحمه الله في شرح هذا
 الكتاب وان تروى معرفة الحساب اي حساب الزناض للمهور
لنعمته فيه اي الحساب المذكور في الصور وهو خلاف
 الحساب وتعرف **القسمه والتقسيم** للتركات
وتعلم النسيان والتصيل لتساويان قسمة التركات
 فتبي على ذلك وتصحيح المسئلة شيئا بعد شيئا يتناقضه
 كل واحد من الورثة حيجا واصلمها هو يخرج زنتها الزناض
 ان كان فيها فرض فاكثر اما اذا تخلف الورثة كلهم عصبا
 فعدد رؤسهم حصل المسئلة مع فرض كل ذي ذكر بالثمين
 ان كان فيهم اثنى ومنه نصح ايضا وهذا في غير الاول اتان فيه
 فاعلموا وتذكروا والافضل حب الحسب ولما كان النصح
 من باب اعلم التاصيل قبله فقدم التاصيل فقال

صحيح

في السائل التي فيها فرض الثلاثين من قولها هي اصول مسائل
 يدخل اي متسايس او متشاغل يقال ذهلت الشيء وعنه
 بالفتح والكسر تناسيم او شغلت عنه ما هي اي اصول المسائل
 المتفق عليها **سبعة** وهي اثنان وثلاثة واربعه
 ستة **وسمانية** واثنا عشر واربعة وعشرون
 ناما المختلف فيها فيها ثمانية عشر وستة وثلاثون ولا يكونان
 الا في باب الجدة والاخت والراجح انهما اصلان لا يصحح كما بينت
 وجه ذلك في شرح الترتيب ثم هذه الاصول السبعة قسبان
 قسم بيول وقسم لا بيول وقد ذكرنا الاوكل بقوله **ثلاثة**
ضلع اي الاصول المذكورة وهي الستة والاثنا عشر والاربعة
 والعشرون وقد **تعول** وقد لا تعول والمعول زيادة في السهام
 ويلزم منه التقصير في التبعيا وفي بعض النسخ بدل هذا البيت قوله
 وهي اذ افضل فيها القول **ثلاثة** يدخل فيها اصول
 وما وقع عليه محل اول التصريح بان جملة الاصول سبعة وذكر
 القسم الثاني بقوله **وبعدها** اي الثلاث المذكورة والمراد بعد
 في الذكر والاولا ترتيب بين التسمين **الاربعة** وهي الاثنان
 والثلاثة والاربعة والثمانية **لا تعول** **بعضها** اي يعثر بها
 اي ينشأها وينزل بها يقال اعتراني الامر غشيبا وتزليلا ولا
انكس اي كسر وخلا يقال فلم الشيء ثلما كسره وانكس الخلل

من الحاشية

من الحاشية وغيرها ولما كان العول لكونه يؤدي الى نقص كما في
 فرض من فرضه جعله كالحلل الذي يدخل على المسائل
 ويعثر بها اي ينزل بها وقد بدأ بالسائل التي تعول واولها
 السنة ولها صور تشتمل على مسائل كثيرة منها ما ذكره
 بقوله عال درس وحده كجدة وعم اوسع النصف كجدة
 وبيت وعم اوسع الثلث كام واخوين لام وعم اوسع كرك
 اخر كجدة واخ لام وعم اوسع ثلثين كامة وبنين وعم
 اوسع نصف وثلث كام واخوة بشفقة واخوين لام اوسع
 نصف وسدس اخر كركت وبنات ابن وام وعم اوسع نصف
 وسدس وسدس ثاثة كام وثلاث خوات متفرقات
 لجمع ثلثين ومدس اخر كام واخوة بشفقتين بنت ام
 من صفته **وسبع** **عشر** فجميع هذه الصور اصلها سبعة لا انها
 مخرج السدس وما عداه مما ذكره معه يخرج منه دخل السنة
 فيسكن به لان التقاطع بين كل واحد منها كما سياتي وكذا
 اذا اجتمع النصف مع الثلث كزوج وام وعم للمباينة بين يخرج
 النصف والثلث ومسطح اشبهه **ثلاثة** ما ذكره جميع ما
 فرضته من الصور لا عول فيها بل هي في بعض الصور ناقصة
 وهي التي ذكرت فيها العم وفي بعضها عادلة وهي التي لم
 اذكرها فيها وسياتي ما فيه العول ان شاء الله تعالى **شم** اعلم

شبكة

الإمامة

وهما ضربان نصف الثمانية في الستة او نصف السنة في الثمانية
 ما ذكر وكذا فيما اذا ضم للسدس شيئا مما ذكر لان مخرجه
 داخل في مخرج السدس واما الثمن والتثلاثان فقط فلان
 مخرجهما متباينان ولا يتصور ان يجمع الثمن مع الثلث
 ولا مع الربع ثم اعلم ان الاربعة والعشرون في جميع هذه
 الصور ناقصة ولا تكون عادلة وستاتصور الترتيب
 فيها عائلة ولما انزل الكلام على شي من صور هذه الاصول
 الثلاثة بغير قول شرعي في ذكر عولها وما يعول اليه كل منها
فقال فهدى في الاصول الستة والاشي عشر والاربعة والعشرون
افكثر في مخرجهما حتى تراحت فيها قول اجماعا قبل
 اظهار ان عباس رضاه عنهما الخلاف في ذلك **فبلغ السنة في عولها**
 من سبعة على التوالي **عقد العشرة** فنقول لسبعة ربماتية
 ولتسعة ولعشرة والعشرة كالحساب عقد مفرد وفي كلامه
 اجماعا لذلك فنقول لسبعة كزوج واختين شقيقتين اولاب
 وهذه هي اول فرقة عالت في الاسلام كما قيل مشيت
 عليه في شرح الترتيب ولثمانية كالباهلة وهي زوج وام بنت
 شقيقة اولاب وقيل ايضا اما اول فرقة عالت في الاسلام
 وقيل ان الباهلة لقب لكل عائلة ولتسعة كزوج وثلاث اخوات
 متفرقات وام وكالفرأ وهي زوج واختان لام واختان لابويها

ان الستة قد تكون من فرض واحد وقد تكون من فرضين
 او اكثر على ما ظهر لك في التمثيل واما الاثنا عشر والاربعة
 والعشرون الاثنيان فلا يكونان الا من فرضين فاكثر
 وقد ذكر الاثني عشر بقوله والثلث والاربعة كزوجة وام او
 خوي لام **وعتق من اثني عشر** ان الثلاثة يخرج الثلث والاربعة
 يخرج الربع متباينان ومسطهما اثني عشر وكذا اذا اجتمع
 الربع مع الثلثين كزوجة واختين شقيقتين وعتق
 او الربع مع السدس كزوجة وعتق وعم وهو من قول في بعض
 النسخ السدس والربع من اثني عشر او الربع مع النصف
 والسدس كزوجة بنت وبنت ابن وعم في جميع هذه الصور
 هي ناقصة لا يكون في الاثني عشر صورة عادلة اصلا وستات
 الصور التي فيها عائلة **فتر ذكر الاربعة والعشرون بقوله**
والثمن ايضا كزوجة وام وابن او الثلثان
 كزوجة وبنتين وابن ابن او النصف والسدس كزوجة بنت
 وبنت ابن وعم او الثلثان والسدس كزوجة وبنتين وام وعم
فاصله اسما ذق **بمعنى المهر** من اي النظر والتخير **الاربعة** **بمعنى** **المنطق** بها
عشرون **بمعنى** **فهما** اي الاربعة والعشرون المذكورة **الحساب**
 جمع حساب اجمع تأكيد وانما كانت هذه المسائل ساربة
 وعشرون لان مخرج الثمن والسدس متوافقان بالنصف

لما اورد

اولاب ولعشرة في صورة سرور وبين الفرضيين مستنهر
 بينهم تعلق بام الفروج لكثرة ما فرخت في العول وهي زوج
 وام واختان لام واختان شقيقتان اولاب وقال بعضهم
 ان الفروج تفت لكل عائلة العشرة كزوج وام واخوين لام
 واخت شقيقة واخت لاب **ولم يفت** اي تلي الستة
في الاثر وهي الاثنى عشر في العول **او اولى** عتبت بقول
 ثلاث عولات على نوال الاقوال الثلاثة عشر ووجه عشر وسبعة عشر
 بقول الثلاثة عشر كزوج واختين شقيقتين وام واختر
 كبنين وزوج وابوين والى سبعة عشر كثلاث زوجات
 وحدثين واربع اخوات لام وثمانى اخوات شقيقات اولاب
 في سبعة عشر مرات وعالت للسلمة بسبعة عشر واذا كانت
 الشركة فيها سبعة عشر دينار اخذت كل اثني دينار فلهذا تعلق
 بام الفروج بالجيم وبام الارامل وبالجمعة عشرة وبالدينارية
 الصغرى **والثالث** من الاصول التي تقول وهو الاربعة
 والعشرون **والرابع** سبعة وعشرين كاشربة وهي زوج
 وابوان وبنشان وقد لا تقول كما تقدم بصورة وكذلك ما
 قبله من الاصلين الاخرين لكن لما كان هذا الاصل عموله من واحد
 دون ما سبق عبر به الذي هو للتقبل في المضارع ولذلك تسمى
 بالجميلة لانها جلت بالعول واذا علمت ما سبق **فاجعل ما قول**

في حكم العول الفقيه

في حكم العول وانصه وافده للطلبة فانه امر استقر الاجماع
 وعمل الفرضيين عليه او اعلم بما قلته كدوما قوله في
 هذا الكتاب من المسائل الفقهية وما يتبعها من الاعمال
 الحسابية فانه مذهب الامام زيد بن ثابت رضي الله عنه
 ووافقه اكثر الامة ولما انتهى الكلام على الاصول الثلاثة
 التي تقول شروع في الاربعة التي لا تقول واولها الاثنان **فان**
والنصف والباقي كزوج ابنت ابنت ابنت ابنت شقيقة
 او اخت لاب وعم فاصلا ما اشان وهي اذ ذلك ناقصة
او نصفاً كزوج واخت شقيقة اولاب فاصلا **فان**
 اثنين وهي اذ ذلك عائلة وتسمى هاتان الساتان بالنصيفيتين
 واليتميين تسمى بالهما الدرّة الشيبة التي لا نظير لها
 في تراخي سلة يورث فيها فان فقط الفرض الاهاتين
 المستتين وقوله **صلهما** اي النصف وما بقي والنصف
في حكمهم الثابت بين الفرضيين **الثان** لا يخرج النصف من
 اثنين في الاصل والاشان والاشان يخرج النصف والنصف في
 الثانية سمانان والمتملان يكتب باحداهما والاصل
 الثاني مما لا يعول الثلاثة وقد ذكره بقوله **والثلث** ذي
 كاه وعم والثلاث فقط كبنين وعم وهي اذ ذلك فيها ناقصة
 والثلث والثلاثان كاخين لام واختين شقيقتين اولاب وهي اذ ذلك عادلة

من ثلاثة اصلها ان يخرج الثلث او الثلثين ثلاثة
 وفي اجتماعها يخرجها ستمثلات واحدها ثلاثة وهو اصلها
 والاصل الثالث مما لا يقول الاربعة وقد ذكره بقوله
والربيع فقط كزوجة وعم وزوج وبن ارمعه نصف
 وبن وعم وزوجة واخت شقيقة اولاد وعم وعم ثلث
 اب في كزوجة وابوين **من اربعة** ستمثل السن والسنه
 ايكون الاربعة من اربعة طريق مذ كور عند الحساب في مخارج الصور
 وهي ان يخرج السر المفرد سمية الا نصف فخرجه اشان هـ
 فالربيع سمية الاربعة فهي يخرجها وان كان معه النصف فخرجه
 داخل في يخرجها وان كان معه ثلث الباقي فقد ذكرت وجهه
 في شرح التحفة **والتمنا ان كان** اب وجد وحده كزوجة وان
 او كان معه نصف كزوجة وبن وعم **فما نفيه** اصلها ولا
 يكون كل من اصل الاربعة والثمانية الا ناقصا فتمت هـ الاصول
 الاربعة الاثنان والثلاثة والاربعة والثمانية **هي الاصول**
الثمانية في الذكر وهي لا يدخل العول والايها ما لا ذمة
 للتمتص وذلك الاربعة والثمانية واما ناقصة او عادله وذلك
 الاثنان والثلاثة كما قدمت الاشارة لذلك **في** ما ذكرت
 في اصول السائل وغيرها **سلك الشك** في جميع ال
 صول المذكورة ان احتاجت اليه على ما سياتي في **والقسم** صححها

في الورثة

بين الورثة على ما سياتي فان لم تقدم ان الاصلين المختلف
 فيهما هما ثمانية عشر وستة وثلاثون وانهما لا يكون الا في
 باب الجدة والاخت فاما الثمانية عشر فاصل كل مسألة فيها
 سدس وثلث ما بقي وما بقي كام وجد وحصة لخره لابوين
 اولاد واما الستة والثلاثون فاصل كل مسألة فيها ربع
 وسدس وثلث ما بقي وما بقي كزوجة وام وجد وسبعة حصة
 لذكور ذكرت ما يوجد توجه ذلك وذلك في شرح التحفة
 في مخارج الكسور والله اعلم ثم اعلم ان السئلة قد صحح
 من اصلها فلا تحتاج لعل وتصح وقد اشار الى ذلك بقوله
واقفة تكفي المسئلة من اصلها تصح بان انقسم نصيب كل فريق
 من اصل المسئلة عائلة او غير عائلة عليهم وذكر جميع
 ما ذكرت من الامثلة ما عدا المثال الذي مثلت به في اصل
 ثلاثة في اجتماع الثلث والثلثين السابق **فقر تطوي**
الحساب بضرب عدد الفريق او الفرق النعم عليه او عليهم
 في اصلها **ربيع** بترك النعم الذي لا يحتاج اليه فاعط كل
 من الورثة سهمه من اصلها **بانه مكمل** او **عالم** هو
 ان عالت فيكون ناقصا بنفسه ما عالت اليه به الى المسئلة عائلة
 او غير عائلة فان نصيب لايها عائلة كان ذلك ناقصا من نصيب
 المكمل لوالعول وان نصيب ذلك لايها غير عائلة كان ذلك

ان لم تغل ص

ما نقصه من نصيب العائل ففي زوج واثنين شقيقتين اولاد
 اصلها ستة ونقول لسبعة فالتكثير واحد فان نسبت
 الواحد لسبعة كان سبعة فنقص من كل من الزوج واثنين
 يسبق حصته الاصلية التي كانت له لو لا العول وان نسبت الواحد
 لثلاثة كان سدساً فنقص من كل من الزوج والاثنين
 حصته العائلية وقد لا يقع المسئلة من اصلها فتحتاج الى تصحيح
 وعين في قوله ذكره في قوله وان **الزوج** والزوج
لست تقسم على **زوج** **والزوج** **لست تقسم على** **زوج**
فاتبع ما رسم **طريق الاحتساب في العول** **طريق الاحتساب في العول**
 في العول والزوج والزوج والزوج والزوج والزوج والزوج
 الا اني فهو احصر من حصص الماعول فلا تقول على العدد الكلاصلي
 في شئ من الاعمال من وجبت الموافقة **بما نبتك** **الزوج** **الخطا**
 صناعة والا فلا يعين الموافقة على حاله ولم ترده في وقته ونشرت
 فيه بالاعمال الانية وضربت ما انتهى اليه العمل في اصل المسئلة تحت
 من ذلك ايضا لكن يطول ويعسر ويكون من الخطا انصاع
 فافهم ذلك فلذا قالوا **ودد الى الزوج** **اي الزوج الذي يعاونه**
 سهامه **واضربهم** **اي الوفق المذكور** ان كان الانكار على فريق
 واحد وان كان على اكثر من ذلك تبعه عمل اخر سيأتي وقوله

للزوج

في الاصل اي للمسئلة غير عائلة او لعول ان كان عاقل
 وان كان فعلت ما ذكره في العول اي العارف المستغن او
 المحكم يقال جردته بالكر اي عرفته وانقصته ويقال جردت
 العمل بالفتح والكسر جرداً وجرذاً وجرذاً وجرذاً
 احكم وقوله **كان جملة** **والكفر** **يشير به الى انك تنظر**
 بها كل فريق وسهامه فاما ان بنيت سهامها ما ان
 تراخفه فان بنيت سهامها اقبلت بحاله وان وافقت سهامها
 مرددة الى وفقه ولا فرق في النظر بين كل فريق وسهامه
 بين ان يكون المنكر عليهم فريقاً او اكثر من فريق ثم ان كان
 المنكر عليهم فريقاً واحداً ضربته او دفعته في اصل المسئلة
 كما ذكر وان كان المنكر عليهم فرقا مرددة **انفق** **منها**
 لوفقه وبمقت البابين منها بحاله فيحتاج بعد ذلك لعمل اخر
 سياتي في كلامه **حفظ** **ودع** **اي اترك** **عكسك** **الجدل** **على الباطل**
 قال ابن الاثير رحمه الله في التمهية في حيز حديث ما اوتي قوم
 الجدل الا صنوا **الجدل** **مقابلة** **الحجة** **بالحجة** **والمجادلة** **التناظر**
والمخاضة **والمراة** **به في الحديث** **الجدل** **على الباطل** **وطلب** **المقابلة**
 فاما الجدل لظهور الحق فان فكر محمود القوله تعالى وجادلهم
 بالتي هي احسن انتهى وفي مختصر الصحاح للقرطبي رحمه الله جلد
 بالكر جدلاً احكم الخصومة وجادله مجادلة وجيد الاخاصة

ما ذكرته لك

المقاليم صح
 كذا في ثلاث نسخ
 ٥١

اي الجوال والمخاصمة قال القرطبي رحمه الله في مختصر الصحاح
 ما ربيته ما ربه مراد جادلته انتهى وقال المنذري رحمه الله
 في كتاب الترغيب والترهيب من المراد الجوال والمخاصمة
 والمخاصمة وطلب القهر بالعلبة والترغيب في تركه للمحق والمبطل
 بالمتهم فقلنا ان الجوال والمراد اذ كان وان العطف بينهما عطف
 التعرّاد فوت وفي الحديث الشريف المراد من رسول الله صلى الله
 عليه وسلم اقره من تركه للمعروف وهو مبطل يعني لم يترك في ريب
 الجنة ومن تركه وهو محقق يعني لم يترك في وسطها ومن حسن
 خلقه من تركه في العمل الصالح ما ابره يهود والترغيب في تركها
 عن ابى اسامة يعني الله تعالى وربي الجنة قال القرطبي رحمه الله
 في كتاب الترغيب والترهيب وهو ما جازى الله به من تركه
 وفي الجامع الكبير للجوال السوطي رحمه الله من رواه البيهقي رحمه الله
 عن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 من طلب العلم ليبا به بآلنا او ليماري به السفها او ليصرف به
 وجهه الى من الله فهو ذناب اذا انقررت فكلها في كتاب الترغيب
 على الرؤس اما ان يكون على فريق او على فريقين او على ثلاثة
 اتفاقا او على اربعة عندنا كالحفنية والكتابية خلافا للمالكية
 ولا يتجاوز الانكسار في الفرض ذلك عند الجميع فان كان الانكسار
 على فريق واحد نظرت بين ذلك الفريق وسهامه فان باين

الغريزة

الفريق سهامه ضربت عدد الفريق في اصل المسئلة او مبلغها
 بالعول ان عالت فما بلغ منه تصح وان وافق الفريق سهام
 فرد ذلك الفريق الى وفقه واضرب وفقه في اصل المسئلة او
 مبلغها بالعول ان عالت فما بلغ منه تصح وذلك كله معنى
 ما قدمه المصنف رحمه الله في الفريق يسمى ايضا حزا باو حيزا
 ورواها رصنا والمراد بجماعة اشترى كوا في فرض او في ما بقى
 بعد الفروض وقد يطلق على الواحد الشترق والمثل لذلك فتقول
 بنت وعمان اصلها اثنا عشر وجزء سهم اثنا للباينة وتصح
 من اربعة اخرى وثلاثة اعام اصلها اوجز سهمها ثلاثة
 وتصح كالتي قبلها للموافقة وتصح من ثمانية
 وجزء سهمها اثنا للباينة وتصح كالتي قبلها للموافقة
 اعام اصلها ثمانية وجزء سهمها ثمانية
 بنت وام وثلاثة اعام اصلها ستة وجزء سهمها ثلاثة للباينة
 وتصح من ثمانية عشر بنت وام وستة اعام اصلها ستة
 وجزء سهمها وتصح كالتي قبلها للموافقة تزوج وحس شقيقات
 4 اصلها ستة وتقول لسة وجزء سهمها خمسة للباينة
 وتصح من خمسة وثلاثين وكذا لو كانت عدة الشقيقات عشر
 للموافقة تزوج وخسة بنين او خسة وثلاثون ابنا اصلها ثمانية
 وجزء سهمها خمسة وتصح من اربعين للباينة في الاولي

فلهذا تصح

ثلاثة

وتصح من ثمانية عشر بنت وام وستة اعام اصلها ثمانية
 وتصح كالتي قبلها للموافقة وتصح من ثمانية
 وجزء سهمها اثنا للباينة وتصح كالتي قبلها للموافقة
 اعام اصلها ثمانية وجزء سهمها ثمانية
 بنت وام وثلاثة اعام اصلها ستة وجزء سهمها ثلاثة للباينة
 وتصح من ثمانية عشر بنت وام وستة اعام اصلها ستة
 وجزء سهمها وتصح كالتي قبلها للموافقة تزوج وحس شقيقات
 4 اصلها ستة وتقول لسة وجزء سهمها خمسة للباينة
 وتصح من خمسة وثلاثين وكذا لو كانت عدة الشقيقات عشر
 للموافقة تزوج وخسة بنين او خسة وثلاثون ابنا اصلها ثمانية
 وجزء سهمها خمسة وتصح من اربعين للباينة في الاولي

والموافقة في الثانية زوج ولم وثلاثة بنين او واحد وخمسين
 ابنا اصلها اثنا عشر وجزء سهمها ثلاثة للمباينة في الاول
 والموافقة في الثانية وتضع من ستة وثلاثين زوجة وام
 خمس شقيقات او اربعون شقيقة اصلها اثنا عشر
 ويقول الى ثلاثة عشر وجزء سهمها خمسة للمباينة في الاول
 والموافقة في الثانية وتضع من خمسة وستين زوجة وام
 وابان او اربعة بنتا ثلثيها اصلها اربعة وعشرون
 وجزء سهمها اثنان للمباينة في الاول والموافقة في الثانية
 وتضع من ثمانية واربعين زوجة وام وان وثلاث بنات
 واربع وعشرون بنتا اصلها اربعة وعشرون ويقول الى ستة
 وعشرين وجزء سهمها ثلاثة للمباينة في الاول والموافقة
 في الثانية وتضع من احدى وعشرين الموهبة وجزء سهمها خمسة
 اشقا اولاد او سبعون اخا كذلك اصلها ثمانية عشر على الاربع
 وجزء سهمها سبعة للمباينة في الاول والموافقة في الثانية
 وتضع من مائة وستة وعشرين زوجة وام واحد وثلاثة
 اخوة اشقا اولاد او ستة كذلك اصلها ستة وثلاثون على الاربع
 وجزء سهمها ثلاثة للمباينة في الاول والموافقة في الثانية
 وتضع من مائة وثمانية وتسعين زوجة وام اذ اتمت هذا
 التثنية وجدت الانكسار على فريق واحد يتأني في كل اصل

من العسر

من لاصول التسعة وان في اصل اثنين لا يتأني فيه الموافقة
 بين السهام والرؤس لان الباقى بعد النصف واحد والواحد
 يباين كل عددا وان النظر بين الرؤس والسهام بالمباينة
 او الموافقة لا المماثلة والمداخلة ووجه ذلك كما ذكرته
 في شرح الفارضية ان المماثلة بين الرؤس والسهام ليس فيها
 انكسار والمداخلة ان كانت الرؤس داخلة في السهام فلذلك
 وان كان بالعكس فنظر واباعها بالموافقة لان كل سدا خلين
 متوافقان مع ان ضرب الوفاق بخصم ضرب الكل والله اعلم
 فكلما انكسار الكلام ان الانكسار على فريق واحد شرع يتكلم
 بالانكسار على فريقين ويقاس عليه الانكسار على ثلاثة واربع
 والاسم قبله الفرضي في ذلك النظر نظر الاول
 بين كل فريق وسهامه وقد قدمه النص مع الكلام في الا
 انكسار على فريق واحد فاما ان يوافق كل من الفريقين سهامه
 واما ان يتأني كل منهما سهامه واما ان يوافق فريق سهامه
 ويتأني الاخر سهامه فهذه ثلاثة اخوات فاقبت فيهما البان
 بتمامه فوافق للموافق والنظر الثاني بين المشتين بالنسب
 والاربع وقد ذكره بقوله **والانكسار على اثنين** فكثر

لكن لم يكمل كلامه الا في الجنسين فقط وذكر اخر الباب انه يقاس
 على ذلك ما زاد فاجمع اي النسب الواقعة بين المشتين **في الحكم عند الناس**

كما سياتي في هذا جميع الدورات من المشيئين للاخر وانما في
 العدد الثاني للمباين له فما حصل فهو جزء السهم فاصبر
 اصل المسئلة ان لم نقل وفي مبلغها بالقول ان عالت ولا تدان
 ان لا تصانع قال القرطبي رحمه الله الملاهنة والادهان المصانعة
 نقيل داهنت بمقت داريت وادهنيت بمقت عشتت وذلك انما
 حصلت في النسب الرابع وهو احد المتماثلين والكبر المتماثلين
 ومسطح وفق احد المتوافقين وكامل الآخر وسطح المتباينين
جزء واحد هو السهم الواحد من اصل المسئلة او مبلغها بالقول
 ان عالت من التصحيح ووجه تسميته بذلك كما قال ابن الهيثم رحمه الله
 انه اذا قسم الصحيح على الاصل ناسا او عالا خرج هو لان الحاصل
 من الضرب اذا قسم على احد المتضروبين خرج المتضروب الآخر
 والمطلوب بالتسمة هو نصيب الواحد من القسوم عليه من جملة
 القسوم والواحد من القسوم عليه وهو الاصل او السهم المير
 بالقول يسمى سهما والحظ يسمى جزء فلذلك قبل جزء السهم اي حظ
 الواحد من الاصل والتمهيد اليه **فما علمه** اي جزء السهم المذكور
 جزء السهم المذكور في ال **فقد** لا يوجب النسخ ان تزيج **علمه** و**فرض** بغير
 ان لم يعمل ويحوله ان عالت وفي قوله **الذي**
ناصلا تأكيد لاصلته **والحق** اي اضبط من ضم بالضرب
 فهو ما تصح منه المسئلة **والمحمل** اي ما تحصر وهو ما صحت منه المسئلة

انطلق في
 الاصل في

بما لا يخرج من الاوجه

بين الورثة بوجه من الاوجه التي ذكرها الفرضيون وذكرت
 بعضها في شرح الترتيب منها ان تقرب حصّة كل فريق من اصل
 المسئلة في جزء السهم فان كان الفريق شخصا واحدا اخذ
 وان كان جماعة فاقسم على عدددهم يخرج ما لكل وارث مما صحت
 منه المسئلة **فما علمه** اي جزء السهم الواحد من اصل المسئلة
 السابقة وهي قواعد صحيحة **بغير** **الاجم** قال القرطبي رحمه الله
 الاجم الذي لا يقدر على الكلام اصلا والذي لا ينصح ولا يتبين
 كلامه **والذي** في لسانه عجمة وان افصح بالجملة **الفصح** البليغ
 قال القرطبي ايضا **فضم** بالضم فصاحة صاد صيحا اي بلسنا
 التمهيد واذا فهمت ما ذكر فاعلم ان الانكسار على فريقين فيه
 اشتراك صورة وذلك لان كل فريق منهما اما ان يتساوى سهماه
 واما ان يتوافق واما ان يتوافق فريقا سهماه ويتباين فريقا
 سهماه فهذه ثلاثة احوال كما تقدم **والمشبهان** في ذلك الا
 حوال الثلاثة اذا نظرت بينهما بالنسب الرابع فلا يتخلوان من واحد
 منهما **واربعة** في ثلاثة باثني عشر وان نظرت باعتبار القسوم
 وعدمه كانت الصور اربعة وعشرين وان نظرت باعتبار الا
 فزادت الصور **شرا** اعلم ان الانكسار على فريقين
 لا يتباين في اصل اثنين ويتباين فيما عداه من الاصول **له** اذا انقصر
 ذلك فلم يشل للانكسار على فريقين باثني عشر مثالا ففي ثلاثة

اخوة لام وثلاثة اعمام اصلها ثلاثة وجزء سهمها ثلاثة للممثلة
 في المباشرة ونقص من تسعة وفي زوجتين وثمانية اعمام اصلها
 اربعة وجزء سهمها ثمانية للمدخلة في المباشرة ونقص من اثنين
 وثلاثين وفي اربع جدات وستة اعمام اصلها ستة وجزء سهمها
 اثني عشر للموافق في المباشرة ونقص من اثنين وسبعين وفي اربع
 زوجات وخمسة بنين اصلها ثمانية وجزء سهمها عشرون
 للمباشرة في المباشرة ونقص من مائة وستين وتسمى صمًا وكذا
 كل مسألة عنها التباين اي بين كل فرقة وسهامه وبين الفرق بعضها
 بعضًا وفي ام واربعة اخوة لام وثماني شقيقات اصلها ستة
 ونقول لسبعة وجزء سهمها اثنان للممثلة في الموافقة ونقص من
 اربعة عشر ولو كانت الاخوة للام فيها ثمانية ايضا كانت مثالًا
 للمدخلة في الموافقة وكان جزء سهمها اربعة ونقص من ثمانية
 وعشرين ولو كانت الشقيقات اربعة وعشرين واولاد الام ثمانية
 مع الام كانت مثالًا للموافقة في الموافقة وكان جزء سهمها اثني عشر
 ونقص من اربعة وثمانيين وفي زوج واربعة اخوة لام واثني عشرة
 شقيقة اصلها ستة ونقول لتسعة وجزء سهمها ستة للمباشرة في
 الموافقة ونقص من اربعة وخمسين وفي زوجة واربع جدات وثمانين
 اصلها اثنا عشر ولا عول فيها وجزء سهمها اثنان لان نصيب الجدات
 وهو اثنان يوافق عدد دهنه بالنصف ونصف الاربعة اثنان

ونقص من اثنين

شبكة

الأمانة

في الانكسار على ثلاثة فرق وعلى اربعة في العمل
 باختصارها بكر الهرة ابي ركوب خلاف الطريق بل هي على
 الطريق الجادة بين الفرضين الحساب من القناعة وهي
 الرضا باليسير من العطا من فوهم قنع بالكر فتوعا وقناعة اذا جرت
 والا حادث في فضل القناعة كثيرة شهيرة منها ما روى
 البيهقي في الزهد عن جابر رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم انه قال القناعة كنز لا يفنى وقد انما لابي ابي هريرة
 حديث عن من قنع وذوق من طعم انتم وما صنعتم انتم فينا
 سار قوله كما بين بالنا للمجهول ابي وضع فهو كما في ابي مخنف
 عن غيره فان في بيان العمل في الانكسار على ثلاثة فرق
 وعلى اربعة عند من يتا له عنده وفي امثلة من ذلك اعم
 اذا وقع الانكسار على ثلاثة فرق او اربعة فلك نظر ان تقدم في الا
 انكسار على فريقين اولهما ان تنظر بين كل فريق وسهامه فاما
 ان يتباينا واما ان يتوافقا فان يتباينا فابق ذلك الفريق بنما سه
 واكثره وان توافقا فرد ذلك الفريق الى دفقة وايت وفقه كما
 تنظر بين الفريق الثاني وسهامه كذلك وايت ذلك فريقا او
 نظر تنظر بين الثالث وسهامه كذلك تنظر بين الرابع وسهامه كذلك
 فهذا هو النظر الاول والنظر الثاني بين المشتات بعضها مع
 بعض فان تماثلت كلها فانكف باحدهما فهو جزء السهم

وان تماثلت كلها

وان تماثلت كلها فانكف باحدهما فهو جزء السهم وان تماثلت كلها فسطحها
 جزء السهم وان توافقت او اختلفت فارجح منها طريق الكوفيين
 وهي ان تنظر بين مشتتين منهما وتحصل اقل عدد بنفسه على
 كل واحد منهما فما حصل فانظر بينه وبين ثالث وحصر فل
 عند ينقسم على كل منهما وما حصل فانظر بينه وبين رابع
 ان كان وحصل اقل عدد ينقسم على كل منهما فما حصل فهو
 جزء السهم فاضرب في اصل السئلة فاذا اردت تسمية الصحيح
 فاضرب حصص كل فريق من اصل السئلة في جزء السهم وانسه
 المحاصل على ذلك الفريق ان كان متعدا يحصل ما لو اجدت
 التصحيح وان كان الفريق لخصا واحدا فما حصصا من مرتبته
 في جزء السهم هو مال من التصحيح اذا انظر ذلك من مثل امثلة
 من الانكسار على ثلاثة فرق ولا يتباين ذلك الا في الامور الثلاثة
 التي تعول وفي اصل ستة وثلاثين ففي خمسة جدات وحصة
 اخوة لام وحصة اعمام اصلها ستة وجزء سهمها خمسة ونصف
 من ثلاثين ولو كانت اعمام عشرة كان جزءها عشرة ونصف
 من ثلثها وفي جدتين وثلاثة اخوة لام وحصة اعمام اصلها
 ستة وجزء سهمها ثلاثون ونصف من مائة وثمانين وهي صما
 وفي جدتين وثمانية اخوة لام وثمانية عشر شقيقة اصلها ستة
 وسبعون وجزء سهمها ستة وثلاثون ونصف من مائتين وثمانين

او مبلغها بالعودان عالت
 فما حصل فهو المطلوب وهو
 ما تصح منه النسبة صح

وفي اربع زوجات واثنا عشر جدة وستة وثلاثين شقيقة اصلها
 اثنا عشر ونقول لثلاثة عشر وجزء سهمها ستة وثلاثون
 ونص من اربعائة وثمانية وستين . وفي اربع زوجات وعشرين
 بنتا واربعين جده وعم اصلها اربعة وعشرون وجزء سهمها
 عشرون ونص من اربعائة وثمانين . وفيه زوجين واربع جده
 وجد ابي ابي ابي ابي في الدرجة الرابعة حتى لا يحجب واحد من الجده
 عشرة اخوة اب اصلها ستة وثلاثون وجزء سهمها عشرة .
 ونص من ثلثمائة وستين فتمس على ذلك ومن الاكثبات اربعة
 فرق واثنا عشر ذلك الا في اصلي اثنا عشر ومنعها فقيرة وجنينة
 واربع جدهات وثمانية اخوات لام وستة عشر شقيقة اصلها اثني
 عشر ونقول لسبعة عشر وجزء سهمها اثنان ونص من اربعة
 وثلاثين وفي مسألة الامتحان وهي اربع زوجات وخر جدهات
 وسبع بنات وستة اعمام اصلها اربعة وعشرون وجزء سهمها
 الف ومائتان وستون ونص من ثلاثين الف ومائتين واربعين
 بمخن بها الطلبة فيقال خلف اربعة فرق من اورثة كل قريب
 منهم اقل من عشرة ومع ذلك صحت من اكثر من ثلاثين الف ما صورتهما
 وتسمى ايضا صتما فتمس على ذلك والله اعلم ولما نهى الكلام عما يحجب
 المسائل بالنسبة الميت واحد شرع في تصحيح المسائل بالنسبة لميتين
 فانكروا وهو المسمى بالتاسخة ففقال

جمع مناسخة

جمع مناسخة من النسخ وهو لغة الازالة او التغيير او النقل
 وشرعا رفع حكم شرعي باثبات آخر وفي اصطلاح الفرضيين
 ان يموت من درثة الميت الاول واحد او اكثر قبل تسمية التركة
 وقد يكون بعض الموقوف من ورثة ودرثة الاول .
 ومناسبة الاصطلاح المعروف ظاهرة اذا تقرر ذلك فتارة
 يموت من ودرثة الاول ميت فقط وتارة يموت اكثر من
 الكالمين تارة يمكن الاختصار قبل العمل وتارة لا يمكن .
 فهذه اربعة احوال اقتصر المصنف منها على حال واحد
 ففقال وان ميتا من ودرثة الميت الاول ميت اخر نفع الخاء
 وهو الميت الثاني قبل القسمة لتركة الميت الاول ولم يمكن
 اختصار نسخ الحساب للمسئلة الاولى واعرف جميع
 ام الميت الثاني من صحيح الاول واجعل له الميت الثاني
مسئلة اخرى تانيه اخر ايم صحيح للميت الثاني مسئلة كما قد بين
التفصيل فيما قدما فبواب الحساب من تاصيل المسائل
 ونحجتها فاذا عرفت صحيح الثانية وسهام الميت الثاني من
 المسئلة اوله فاعرض سهام هذا الميت الثاني على مسئلته فلا
 يخو من ثلاثة احوال لانه لما انقسم سهام الميت الثاني على مسئلته
 وامان توافقها وامان ثباتها فان انقسمت عليها فلا ضرب
 ونص التاسخة ما صحت منه الاول وان لم يكن سهام الميت الثاني



من السئلة الاولى اية عليها اي على مسئلة الثاني تسبق فالعواقبها
 فارجع الى الوفاق اي وفق مسئلة الثاني لهذا اي بالرجوع
 بالموافق فقد حكم اي حكم به الفرضيون والحساب وبين كيفية
 النظر في الموافق بقوله وانظر اي ايها الناظر في هذا الكتاب
 بين سهام الميت الثاني ومسئلته كما سلفنا لانان والاول
 مسئلة الميت الثاني **المتساوية** اي سهامه بخذ هرت رها
 اي وفق مسئلة الثانية **ما** فهو قائم مقامها فنقوله هديت
 جملة دعاء معتزلة بين العدل ومنقولته **بما** بالوفيق
 المذكور **ان** **المتساوية** اي مسئلة الثانية في **المتساوية** اي
 في الاولى **ان** **المتساوية** اي مسئلة الثانية في **المتساوية** اي
 من الاولى **ان** **المتساوية** اي مسئلة الثانية في **المتساوية** اي
 صحيح للمسائل في النظر بين السهام والارواح **ان** **المتساوية** اي
 ولا المدخلة لان الثانية **ان** **المتساوية** اي مسئلة الثانية في
 الثلاثة وهي انسام سهام الميت الثاني على مسئلة **المتساوية** اي
 او ما بينهما ما قررت به كلام المؤلف رحمه الله **ان** **المتساوية** اي
 او وفيها في الاولى **ان** **المتساوية** اي مسئلة الثانية في
 فاذا بردت قسمة هذه الجماعة على ومرتبة الاول والثاني فمن لم يشئ
 من الاولى اخذ مضر وبها في كل الثانية عند التباين اوفي وقتها
 عند التوافق وقد ذكر ذلك بقوله **ان** **المتساوية** اي مسئلة الثانية في

عند التباين

الثانية في اوفي وقتها عند التوافق على **ان** **المتساوية** اي مسئلة الثانية في
 من الضرب المذكور فهو لذلك الوارث صاحب تلك السهام
 التي ضربتها في الثانية اوفي وقتها من صحيح النسخة **ان** **المتساوية** اي
 شئ من الثانية اخذ مضر وبها في كل سهام مورثه
 من الاولى عند التباين اوفي وقتها عند التوافق وقد ذكر
 ذلك بقوله **ان** **المتساوية** اي مسئلة الثانية في **المتساوية** اي
 الثاني من المسئلة الاولى **ان** **المتساوية** اي مسئلة الثانية في
 وسهام **ان** **المتساوية** اي مسئلة الثانية في **المتساوية** اي
 كانت بينهما موافقة **ان** **المتساوية** اي مسئلة الثانية في
 فهو محصنة **ان** **المتساوية** اي مسئلة الثانية في **المتساوية** اي
 السهام اوفي وقتها من صحيح النسخة **ان** **المتساوية** اي
 مستغرا فاجمع ما له منها والاختيار لصحة النسخة **ان** **المتساوية** اي
 التورثة **ان** **المتساوية** اي مسئلة الثانية في **المتساوية** اي
 بطلانها **ان** **المتساوية** اي مسئلة الثانية في **المتساوية** اي
 ماتت فيها **ان** **المتساوية** اي مسئلة الثانية في **المتساوية** اي
ان **المتساوية** اي مسئلة الثانية في **المتساوية** اي
 فوله **ان** **المتساوية** اي مسئلة الثانية في **المتساوية** اي
 اي مرتفعة عالیه **ان** **المتساوية** اي مسئلة الثانية في **المتساوية** اي
 شيوخا **ان** **المتساوية** اي مسئلة الثانية في **المتساوية** اي



وهي رجل مائة

وجمال شواخ التهم ولغزل ثلاثة امثلة باعتبار الانقسام
والسباين والنواقف فمثال الانقسام ام وابنان مات
احدهما قبل قسمة التركة عم ابنين وبنات فالاولى من
اثني عشر للام اثنان ولكل ابن خمسة **والثانية من خمسة**
وخسة على خمسة منقسمة ونفع الناصفة كلها من اثني عشر
مع غير ضرب للام اثنان وللبن ابني خمسة ولكل ابن من ابني
الثاني اثنان وبناته واحد **ومثال الثاني ان يموت**
الابن عن ابنين فالاولى من اثني عشر للابن **الثالث من خمسة**
ومسئلة اثنان وخسة على اثنين لا تنقسم عليهما **والثاني**
فاضرب الاثنين في الاثنين عشر تصح الناصفة **من اربعة وعشرين**
فاذا اردت القسمة فللام من اثني عشر وهي الاولى **الثاني**
في جميع الثانية وهو اثنان باربعة في لها **والابن المختلف خمسة**
في جميع الثانية اثنين بعشرة فهي له **ولكل ابن من ابني الثاني**
من مسئلة وهي اثنان واحد في جميع سهام مورثه **ام ابني**
من الاول وهي خمسة وواحد في خمسة فهي مالكل بينهما
فلهما عشرة كغيرها الذي لم يمت **فاذا جعت اربعة حصص الام**
وعشرة حصص الابن **المختلف خمسة وخسة حصص بن الابن الذي**
مات كان المجتمع اربعة وعشرين وهي ما صححت منه الناصفة **وهي**
فالعمل صحيح **ومثال الموافقة بعض صور المسئلة المأمونية**

وهي رجل مائة

وهي رجل مائة دخلت بدين وانبتين فالتقسيم التركة حتى ماتت
البنين عمر في المسئلة فالاولى من ستة لكل من الابوين سهم
ولكل من البنين سهمان **والثانية فيها جده** ارباب وجد
ابواب واخذ شقيقة اولاب فاصلها ستة للجدة سهم ولجدة والاخت
الخمس الباقية بينهما على ثلاثة لا تنقسم وتساين وحاصل ضرب
ثلاثة في ستة ثمانية عشر منها تصح للجدة ثلاثة وللجدة عشرة
والاخت خمسة **فللت بنت الميثة من الاولى اثنان** فاعرضها على
الثمانية عشر صحيح **الثانية نجد** بينهما موافقة بان نصف فاضرب
نصف الثانية تسعة في الاولى وهي ستة تبلغ اربعة وخمسين **وهي**
منها تصح ثلث لثمن من الاول اخذ مضر وباني تسعة وهي
وفي الثانية ومن لثمن من الثانية اخذ مضر **واحد**
وهو دفع سهام الميثة ثانيا فللام من الاول واحد في تسعة
بسة ولها من الثانية يكونها جدة ثلاثة في واحد بثلاثة **وهي**
فاجعها ما اجتمعها اثنان عشر **وللاب من الاول واحد في تسعة**
بسة وله من الثانية يكونها جدة عشرة في واحد بعشرة فيجتمع
سبعة عشر **وللت المختلف من الاول اثنان في تسعة** بثمانية عشر
ولها من الثانية بمقتضى كونها اخنا خمسة في واحد بخسة فيجتمع
ها ثلاثة وثلاثون **فاذا جعت اثنان عشر وتسعة عشر وثلاثة عشر**
اجتمع اربعة وخمسون وهو ما صححت منه المسئلة فالعمل صحيح

شبكة

الأمانة

www.dia

ولو كان الميت الاول الذي خلف ابوين وابنتين انما كان بحجة
 في الثانية اب ام فلا يرث وكان في الثانية يرث بيت المال
 والرد على الخلاف المشهور في ذلك بين الائمة واحتمل كون الاخت
 في الثانية اختا شقيقة اولاد فاختلف كبار باعتبار ذكر مرة
 الميت الاول وانوته فلذلك لما سئل امير المؤمنين النعمان
 عنها القاضي يحيى بن ابي اكرم رحمه الله بتولاه هلكها لك وخلفت
 ابويها وابنتين فلم تقسم التركة حتى ماتت احد البنين عن
 الباقيين فقال يا امير المؤمنين الميت الاول رجل لورث
فعرف النعمان فظننه فقال له اذ انفردت التخصيص عرفت الجواب
فولاه نصفا وسبب سؤاله عن ذلك انك لا تدري ان يولي نصفا
 البصرة احضره فاستخبره لصفرته فانه لا يحكي لها نصيبه
 النفي المتدعي رحمه الله كان اذ قال ابن ابي عمير وعشرين سنة
 فاحس يحيى بذلك فقال يا امير المؤمنين سلني فان القصد علمي
 لا علمي وكانوا يبحثون العمد والنصاة والامر بانقرض فقال
 ما تقول في ابوين وابنتين لم تقسم تركة حتى ماتت احد
 البنين عن الباقيين وقيل عنهم وعن زوج فاجابه بما سبق
 قوله النصفا فلما مضى اب ابصرة قاصيا اخترا مشاخصها
 واستصغروه فاستصغروه فقالوا له كم مرة القاض فقال مرة عتبات
 اسيد حين رده النبي صلى الله عليه وسلم مكة فلذلك سميت بالمانوية

فيمنع من التولية

فيمنع من سئل عنها ان يخص عن الميت الاول كما يخص عنه يحيى بن
 ابي عمير باختلاف حكمه كما اسلفناه واعلم انك نوعلت في المسئلة
 كل مسئلة على حدتها بحيث لا تعلق لواحدة باخرى اصح
 لكن يطول وبنوت القصد عن قسمة السائل على حساب واحد
 تتمتة جميع ما تقدم فيها اذا مات ميت فقط من ورثت
 الاول ولم يمكن الاختصار قبل العمل وهو حال من احوال اربعة
 سعت الاشارة اليها والحال الثاني ان يموت اكثر من ميت
سواء كانوا كلهم من ورثة الاول او كان فيهم من هم من ورثة جده
الاول وفي ذلك اوجه عشرة ذكرتها في شرح الترتيب اشهرها
واعلم ما يخصر جامعة لمسئلة الميت الاول والثاني كما اسلفناه
واجعلها اول بالنسبة لميت الثالث ومسئلة الثالث ثانية
والنسبة لها ونظر بينهما وبين سماء الثالث من تلك الجامعة وحصل
جامعة على ما يقتضيه حال من التقسام وتوزن ونسب فان كان
عكس ذلك فاجعل جامعة الثالث اول ومسئلة الرابع ثانية
واعمل كذلك في خامس وسادس وهلم جرا فما بلغ فيه تضع مسئلة
المسئلة لجامعة لمسائل او اشكال الاوقات ونحو ذلك مما ذكره
الشيخ زين العابدين رحمه الله في شرح الكفاية بقوله مسئلة في اربعة زوج
وابوين وابنتان ثم مات الاب عن الباقي واخ لابوين ثم الام عن الباقي
وام وعم ثم احد البنين عن زوج ومن بقي في المسئلة الاولى

من سبعة وعشرين \odot ماتت الاولى زوجة وبنتها واح فسنة
 من اربع وعشرين توفى حظه بالاول بالربع فتصاح من مائة
 واثنين وستين من له شئ من الاول ضرب في سنة اوس الثانية
 ففي واحد فللزوجة ثمانية عشر وللأم سبعة وعشرون
 ولكل بنت سنة وحسوك وللأخ خمسة \odot ثم ماتت الأم عن امر
 يعني ابن وعم فسقطت من ستة توفى حظها من الاولين بالثلث
 فصاح الثلث من ثلث مائة واربعة وعشرون فهي له شئ من الاوليين
 ضرب في اثنين اوس الثالثة ففي خمسة \odot فاللزوجة الاولى ستة
 وثلاثون ولكل بنت مائة وثلاثون وللأخ عشرة وللأم في الثالثة
 تسعة ولعمها كذلك \odot ثم ماتت بعد البنين من المخرج وامر
 واخت فسقطت من ثمانية توفى حظها بالثلث فتصاح الاربع مائة
 الف ومائتين وستة وتسعين ثم له شئ من الثلث الاول ضرب
 في اربعة اوس الرابعة ففي خمسة وستين \odot فللزوجة الاولى
 امة في الرابعة مائتان واربعه وسبعون ولبنات الباقية سبعمائة
 وخمسة عشر وللأخ اربعمون وللأم الثالثة ستة وثلاثون وبعدهما
 كذلك فللزوجة الرابعة مائة وخمسة وتسعون انتهى \odot وحال ان
 الثالث والرابع ان يموت بعد الاول ميتا وكثيرا يمكن الاختصار في
 العمل ويسمى اختصار المسائل وهي انواع ذكرتها في شرح الفارسية
 والترتيب منها ان المحقق ورثته من بعد الاول فيموت في ورثة من قبله

تنقصه

بوتون

ويرثون كلهم بنطاق عصوبة سواء كان معهم من يرث من الاول
 فقط بالفرض ام لا \odot كزوجة وعشرة بنين من غيرهما ما توكلم
 واحدا بعد واحد حتى يبق مع الزوجة من الاولاد اشان فيقدر
 كان الاول مات عن زوجة وابنين فقط فنصح بالاختصار
 من ستة عشر للزوجة اشان ولكل ابن سبعة ولو سلك طريق
 المناسخة لعنت من عدد كثير ثم رجعت الاختصار لما ذكر لو خلد
 الاولاد فقط من غير زوجة فما ثلثا واحدا بعد واحد حتى يبق
 اشان فكانه ماتت عن اشان فقط فزعم من اشان \odot تلتبس
 كما يمكن الاختصار قبل العمل كذلك يمكن الاختصار ايضا بعد العمل
 ويسمى اختصار الشهام وهو ان يوجد بعد تصحيح المسائل في جميع
 الانصبا اشراك فتخرج مسألة وكل نصيب كزوجة
 وابنه وبنت منها نصيبا قسمة التركة توفيت بنت عمر بقي وهما هما
 وخواها فنصح المناسخة من اثنين كسبعين للزوجة ستة عشر
 ولابن تسعة وحسوك والنصيبان مشتركان بالمثل فتخرج المسئلة
 الى ثمنها تسعة وكل نصيب الى ثمنه فيرجع نصيبا الى السبعة
 ونصيب الزوجة الى اثنين داخل اشراك كالا نصيبا كلها الانصبا
 فلا اختصار ومن اراد المزيد من هذا فعليه بكتابتها شرح الترتيب
 والله اعلم فلما انتهى المصنف رحمه الله الكلام على الارث للمحقق
 وما بينه شرح في الارث بالتقدير والاحتياط وهو انواع

شبكة

الأمانة

www.alukah.net

فبما هنا بالحنث الشكل فقال ما رتبته من الحنث المثل
 والمعقود محتمل والحنث ما خرد من الخنث وهو الشئ
 والتكرار من قولهم خنت العظام اذا تشبه امره ولم يخف
 طعمه وهو آدي لمرأى الرجل والمرأة اوله نفسة لانشبه واحد
 منهما والشكل ما خرد من شكل الارشكولا واشكل الترس
 والحنث ما دام مشكلا لا يكون ابوا لاما ولا حدا ولا حدا ولا
 زوجا ولا زوجة وهم مخصص في اربع جهات البنوة والاخرة
 والعمومة والولا والكلام فيه في مقامه **فما يصح**
 وما لا يصح به ومحل كتب الفقه **والشكالي** في اربعة ورث من مية
 وقد ذكر ذلك بقوله **وان كان الحنث** من الورثة حتى
صحيح والاشكالين ان ظاهر الاشكال ان كونه حنثا
 باقيا على شكله غير يتضح بذكره ولا بانوشة فاقسم التركة
 بين الورثة والحنث على التقدير الاقل لكل من الورثة والحنث ان
 ورث بتقدير الذكورة والانوشة متفاضلا كما ان حنث مع بر واضح
 فالأقل نصيب الانثى للحنث وللواضح كون الحنث ذكر فيصير حنث
 الثلث والواضح النصف ويوقف سدس وتزوج ربه وح
 حنث شقيق فالاضرب في حوالته في ذكره في حق الزوج والام
 انوشة والبيعتين اي الشيق الذي لا يكرهه وهو الأقل فيما سبق
 او لعدم ان ورث باحدهما فقط كولد عمه حنث مع معق فلا شيق

سنة المال

مختار الورثة

بتقدير لانوشة ولا يعطى المعق شيئا لاحتمال ذكورية وكزوج
 وام وولدك ام وحنث لاب فلا يعطى شيئا كاحتمال ذكورة
 فبسط باستفراق الفروض والاضرب في حق الزوج والام وولدك وام
 انوشة لهما لاذ لا تسعة واذا عاملت كلا من الحنث ومن مية
 بالاضرب في وقت الشكوك فيه الى الاضاح والصالح يتساوى او
 تقاض ولا بد من جريان التواهب ويستغفر الجمل هنا للضرورة
 وهذا كله اذا ورث بتقدير الذكورة والانوشة متفاضلا وباحد
 فقط كما قلنا في الاشكالين **فما يصح** بهما متساويا كولد ام
 او معق فالواضح وقوله **فخط** جواب **الانوشة** القسم
 النسبة الحق الجليل اي الواضح الظاهر **فان**
 ما قلناه هو التقدير من مذهب الشافعية ومذهب مالك
 حنث بوجه بالاضرب فان كان حنثا شيئا فلا يعطى شيئا ولا
 يورث شيئا ومذهب المالكية لم يصف ذكرا شيئا ان ورث
 بهما متفاضلا وان ورث باحدهما فقط نصف نصيبه وان ورث
 بهما متساويا فالواضح ومذهب الحنابلة ان هرزوج انصاحه
 فكانت ورثته نصيبه فكانت نصيبه وانه اعلم **فان**
 ثمانية لحنث حنة احوال احدها يرث بتقدير الذكورة والانوشة
 على تساوي كايون بنت وولد ابن حنث **فان** ثمانية يرث بتقدير الذكورة
 اكثر بنت وولد ابن حنث **فان** ثمانية عكسه كزوج وام وولد ابن حنث

بانو حنوب

رابعاً يرث بتقدير الذكورة لو دأخ خنته خاسمها علمه
 لزوج وشقيقة وولد خنتي والله اعلم **فصل**
 الثالثة في حساب مسائل الخناث اما على مذهبنا فتصح السئلة
 بتقدير ذكورية فقط وبتقدير انثوية فقط ثم تنظر بين الثلثين
 بالنسبة الاربع وتحصل اقل عدد ينقسم على كل من السلطين باستدريجه
 فما كان فهو الجماعة فاقسمها على كل من الخسوس وبقيته الورثة
 وانظر اقل النسبين لكل منهم **فصل** في تقسيمه بينه وبين ابنته
 او صلبه **فصل** واما على مذهب الحنفية فتصح السئلة بتقدير ذكورية
 في حق خنتي وحده واعلم الاخره ببقية الورثة الباقي **فصل**
 ليرث بتقدير فلا يعلو شيئا **فصل** واما على مذهب المالكية فنقدم
 خلاف في كيفية عمل فعل مذهب هل **فصل** يحصل الجماعة
 كما علمت على مذهبنا ونقررهما في عدد حالي خنتي او احقر خنتي
 ثم تنقسم على كل **فصل** لمجموع لكل شخص فاعلم انه بمنزلة الورثة
 لحالات الخنتي او الخناث **فصل** في بر وضع وولد خنتي بتقدير الذكورة
 من الثلثين وبتقدير الانثوية من الثلثة والجماعة هراسته للمباينة
 فنهنا تصح عندنا تبعي للشكل الثلثين والواضح ثلاثة ووقوف سهم
 وعند المالكية تضرب هذه النسبة في اثنين حالي الخنتي فتصح من
 اثني عشر الخنتي بتقدير الذكورة ستة وبتقدير الانثوية اربعة
 ومجموع الكهتين عشرة فصنفا حسنة نهيه **فصل** والواضح بتقدير ذكورية الخنتي ستة

الخنثي
ص

في عدة

المفقود

وبتقدير انثوية ثمانية ومجموع الكهتين اربعة عشر نصفها
 فحليله **فصل** اما عند الحنفية فالخنثي الثلث والواضح الثلثان
 نفسهما ذنق والله اعلم **فصل** واما في الكلام على الخنتي شرع بكلم
 في المفقود فقال **فصل** **فصل** اذا كان من جملة الورثة
 الخنتي في حكم من معاملته الورثة الحاضرين بالاضر في حقهم
 من تقدير حياتهم وسوته **فصل** **فصل** **فصل** **فصل**
 المفقود **فصل**
 ومن **فصل**
 لا يعلو شيئا ووقوف المال والباقي حتى يظهر حال بوته او حياته
 او يحكم قاض بوته اجتهادا على ما سنبينه وهذا هو الصحيح من
 مذهبنا وهو قول اب يوسف واللؤلؤي وابن القاسم من مالك
 وهو قول الامام احمد وساقيل الصحيح عند وجهان اخدهما
 بتقدير سوتة في حق الجميع فان ظهر خلافه غيرنا الحكم قال الوبي وهذا
 الغير بخلافه ان الحسن الا انه جعل القول قول من المال في بدالته
 والوجه الثاني بتقدير حياته في حق الجميع فان ظهر خلافه غيرنا الحكم
 وهل يرخذ من الحاضرين كغيره على هذين الوجهين لاحتمال تغيير
 الحكم قال الشيخ زكريا رحمه الله تعالى فيه خلاف ذكره في البسيط
 وقال ايضا واعلم انه اذا كان الوقوف بين الحاضرين لاحق للمفقود
 فيه على كل تقدير جاز ان يصطلح الحاضرون عليه كما نقله السبكي عن ابي منصور

حكم مفقود

قاسم كيفة حساب الفتود ان عمل الكل حال مرهاتيه
 سله وتحويل اقل عدد ينقسم على كل من السلتين فما بلغ فنضج
 فاقسمه على كل من يظهر الاقل فيعطاه كل واحد و يوقف
 المشكوك فيه كاسبق مسلة زوج حاضر واختان لاج حاضرنا
 واخ لاب مفتود فيتقدر بموت الاخ تكون السلة من سبعة بالعول
 ويتقدر بحياته اصلها من اثنين ويخرج من ثمانية والسكان سنا
 نيتان وسطحها ستة وخمسين مني الجامعة فالأصغر في حق
 الزوج موت الاخ قله اربعة وعشرون من ضرب ثلاثة في ثمانية
 والأصغر في حق الاختين حياته فلكل منها سبعة من ضرب واحد
 في سبعة مجموع ما اخذوه ثمانية وثلاثون ويوقف ثمانية عشر بين
 الزوج والاختين والاخ المفتود فان ظهر ميتا فع الزوج حقه
 وجميع الوقوف للاختين وان ظهر حيا كان للزوج منه اربعة
 وللأخ اربعة عشر مسلة اخ لاب مفتود واخ شقيق
 وجد حاضران فان كان الاخ للاب حيا فليجد الثلث وللشقيق
 الثلثان لانها من مسائل المعاد في من ثلاثة وان كان ميتا
 فالمال بينهما بالسوية فيكون من اثنين فيقدر في حو لوجه حياته
 وفي حق الاخ مائة فالجامعة ستة للمباينة للجد اثنان وللشقيق
 ثلاثة يوقف سهم بين الجد والاخ لا شيء للمفتود فيه فللاخ والجد
 ان يطلحا في السهم المذكور كما تقدم فتمه عن ابي منصور والله اعلم

قاسم ثانيا ما تقدم فيها

قاسم ثانيا ما تقدم فيها اذا كان المفتود وارثا فان كان
 موراثة تحكمه ان يوقف ماله جميعه الى ثبوت موته ببينة
 او حكم القاضي بموته اجتهادا عند مضي مدة لا يعيش مثله
 اليها في غالب العادة والشهور عنه الا تقدر تلك المدة
 بل المعتبر غلبة الظن باجتهاد الحاكم وهذا هو المشهور عن
 مالك وابي حنيفة مرجحهما الله تعالى وقيل تقدر بسبعين قلله
 الولي عن ابي عبد الحكم وحكي ان الحاجب رحمه الله تعالى فيه
 ثلاثة اقوال اخر ثمانين وتسعين ومائة وفي رواية عن ابي
 حنيفة رحمه الله تعالى تقدر بتسعين سنة وفي رواية اخرى
 بمائة وعشرين سنة ومهما قبل به فانه لا يرد
 وفرق الامام احمد رحمه الله تعالى بين من يرجع رجوعه بان
 كان الغالب على سفره السلامة كما اذا سافر لاجارة او نزهة
 فيوقف ماله ويستظهره تمام تسعين وان كان لا يرجع رجوعه
 بان كان الغالب على سفره الهلاك كما اذا كان في السفينة فانكسرت
 او قاتلوا عدوا ولو يعلم من هلك من نجا او خرج من بين اهله
 فنفذ فاذا مضى اربع سنين نسم ماله بين ورثته حينئذ والله اعلم
 ولما انتهى الكلام على المفتود شرع في الحمل فقال
وهكذا حكم حمل واثني صاحب الحمل الذي يرث او يجب
 ولو ببعض الثمن فيعادل الورثة الموجود دون بالاضمن وجوه

حكم حمل

وعدمه وذكرته وانوته وانفراده وتعدد Δ ويوقف شكوك
 فيه الى الوضع المحل كله حيا حياة مستقرة او بيان الحلال فلذلك
 قال المصنف رحمه الله تعالى عملاقة القسمة بين الورثة الموجو
 دين ان لم يصبر واو طلبوا او بعضهم القسمة قبل الوضع
 اليقين والاشكال فمن يجب ولو بعض التقادير لا يعطى شيئا
 ومن لا يختلف نصيبه دفع الميراث من تحت نصيبه وهو مذموم
 اعطى الاقل وان كان غير Δ فلا يعطى شيئا فعلى هذا
 لا يعطى اخو المحل شيئا لانه لا ضبط له ولا حصة له في الاصل
 وقيل بقدر اربعة ويتعامل بقية الورثة بالاضرار بقية الورثة
 ذكورا واناثا وهو قول ابي حنيفة وشيخهما الله تعالى
 ويرجع بعض المالكية بجرهم الله تعالى ومن العلم من يقدر المحل
 اثنين ويتعامل الورثة بالاضرار بتقدير الذكورة قيمتها في واحد
 والانثى وهو مذهب الحنابلة ويحمد واللؤلؤي رحمه الله تعالى
 ومن العلم من يقدر المحل واحدا انه الغالب ويتعامل الورثة بالاضرار
 من تقدير ذكوره وانوته وهو قول الليث ابن سعد وابي يوسف
 وعليه الفتوى عند الحنفية ويؤخذ الكثير من ورثة ثم ما قلنا
 من القسمة قبل الوضع هو المعتمد عندنا وقال النفاذ رحمه الله
 توقف القسمة الى الوضع مطلقا وهذا هو الاصح من مذهب المالكية
 Δ اعلم ان اوصفت المحل ميتا عاد الموقوف للموجودين

وكان خلافا

وكان المحل حركين ولو كان انفصاله ميتا بجناية على الله فوجب
 الفرة وورثة الفرة عنه فقط دون الموقوف لاجله فيعود
 لقبية الورثة وكانت كالمعدم بالنسبة لذلك ايضا Δ مسألة
 خلف امه حاملا واذا شقيقا فلا يعطى الا شيئا مادامت
 حاملا بالاجماع وبه ظهور الحال لا يخفى الحكم Δ مسألة
 خلف ابنا وزوجة حاملا Δ القسمة عنه للمالكية الى الوضع
 وتقطي الزوجة الثمن عند الاثمة الثلاثة ولا يعطى الاب شيئا
 عند ناحتهم Δ عند الحنابلة يعطى الاب ثلث الباقي ويوقف
 الثلث للاثم Δ برونه باثنين والاضرار كونها ذكرين Δ
 وعند الحنفية يعطى الاب نصف الباقي لانهم يقدرونه واحدا
 والاضرار كونها ذكرا ويؤخذ منه كثير لاحتمار ما تصعب اكثر
 مسألة خلف زوجة حاملا وابوين فالاضرار في حق
 الزوجة والابوين ان يكون المحل عددا من الاناث فتعطي
 الزوجة ثمنها عائلا والاب سدسا عائلا في الجميع من اربعة
 وعشرين وتقول لبعة وعشرون فيدفع للزوجة ثلاثة من سبعة
 وعشرين والام اربعة منها والاب كذلك ويوقف ستة عشر Δ
 ومذهب الحنابلة كذلك ومذهب الحنفية تقطع الزوجة الثمن
 ثلاثة من اربعة وعشرين والام اربعة منها والاب كذلك ويوقف
 ثلاثة عشر وعند المالكية لاقسمة الى الوضع Δ مسألة

شبكة

الأمانة

خلفا احاملا واما فالاصري في حق الام كون حملها عددا
 فلها السدس وفي حق الاب عدم تعدده فتعطي سدسا
 والاب ثلثين ويوقف سدس بين الام وارب فلا يصح شي
 للحمل منه وعند الحنابلة كذلك وعند الحنفية هانك ملاب
 ثلثان ويؤخذ منها كليل لاحتمال ان تلد عددا من الاخوة
 وعند المالكية لا قسمة الى الوضع والله اعلم ولما انتهى الكلام
 على مسائل الحمل شيع في ميراث الفرق والهدى لان في
 بعض مسائله فوفقت اليها والى ما استجدت
باب ميراث الهدى والفرق والفرق وعندهم عند ذلك ان
 شروط الارث يعلم بعضها من ميراث الفرق وهذا وان
 بيانها فنقول اعلم ان شروط الارث ثلاثة
 احدها ويختص بالفقهاء العلم بالجهة المقتضية للارث وبالذرية
 التي اجتمع فيها المورث والمورث تفصيلا فلا يشهد شخص
 عند قاض بان هذا وارثه فلا يكفي ذلك حتى يتبين سبب ارثه
 تفصيلا لاختلاف العلقات الورثية فربما هو الظاهر من ليس
 بوارث وارثا الشرط الثاني تحقق موت المورث كما اذا شهد
 ميتا ارحامه بالاموات حكما وذلك في العقود الذي حكم القاضي
 بموته اجتهلا كما تقدم في بابه او الحاقه بالاموات تقديره وذلك
 في الجنين الذي انفصل بجناية على امه توجب القرة اذ لا يورث عنه

غيرها

غيرها كما تقدم في باب الحمل ثم الشرط الثالث تحقق حيوة
 الوارث بعد موت المورث حياة مستقرة او الحاقه بالاحياء
 تقديره كحمل الفحل حياة مستقرة لوقت يظهر وجوده عند
 الموت ولو نطفة او علقة اذ انقر ذلك فينتفع منه الشرطين
 الاخيرين ما ذكره بقوله سواريزون مارجال ساد
 نساء او منتهما وهو في الاصل اسم للرجال دون النساء قال القرطبي
 رحمه الله تعالى في مختصر الصحاح والقوم الرجال دون النساء
 وربما دخل النساء فيهما وجه التبع انتهى وهو المراد هنا وقوله
الهدم يكون الاله الفعل من فو لهدم هدمت البنيان هدمما سقطته
 وبنح الدال اسم لبنا المهدموم قال القرطبي في مختصر صحاح
 الهدم بالفتح كبر ما تهدم من جوانب البيت تسقط به والهدم
 بالضم كبر كراهة التوسب النهائي وعرق في الماء يقال عرق بكر
 في الماء والخير والشعر عرقا فبقوا فهو عرق وعارق وعرقته
 بقية يد الماء المفتوحة في الماء غسه فيه فهو عرق وعرق
وامر حادوث اي نازل قال القرطبي في مختصر الصحاح حدث
 الشيء حدثا وحدثا وحدثا نازل وحدث الرجل معروف
 والحدث منه القديم انتهى ون النهاية لابن الاثير في حديث المدينة
 ثم احدث فيها حدثا او اوى محمدنا الحديث الامر الحادوث الكفر
 الذي ليس بعناد ولا معروف في السنة انتهى وقوله

التسمية

الهدم

من القدم المذكورين ومثل الحادث التنازل بهم بقوله
 نفع الحاد الرأء وقال الشيخ بدر الدين سبط المارديني
 رحمه الله تعالى بكسر الحاء المهملة وفتح الراء التار انتهى
 ووجه الاول ما قال ابن الاثير في النهاية في حديث النفع دخل
 مكة وعليه عمامة سودا حرقانية قال الاخشياري رحمه الله تعالى
 الحرقانية هي التي على لون ما حرقته النار كأنها منسوبة بزيادة
 الالف والنون الى الحرق نفع الحاد الرأء وقال يقال الحرق بالنار
 والحرق معانتهن وقال فيهما ايضا هي النار بالتحريك لهما
 وقد يسكن الثمن اي وان مات متوارثان فأكثر بالمتقدمين
 عليهم او غرقم او حرقهم او في معركة قتال او في اسواق في غزبة
والم مكن فاعلم حال السابق منهم اي لم يعلم عينه فانه علم ان احدهم
 مات قبل الآخر لكن لم يعلم عينه وكذا انه لم يعلم سبقه ولا معية
 او علم انهم ماتوا معا فلا تورث **زاهقا** منهم من **زاهق** اخر منهم
 والنزهة الذهب يقال زهقت روجه اذا خرجت وزهقت النفس
 بالكسر لغة اي فلا تورث شيئا منهم من اخر اجامعا فيما اذا علم
 موتهم معا ولما اذا لم يعلم اما تامعا او مرتبا فنصف زيدا ثانيا
 وبه قال مالك والشافعي واليه حنيفة رحمه الله تعالى وذكر ان
 عليا رضي الله عنه ورث بعضهم من بعض من ثلاث اسماهم
 دون طرفيها وبه قال احمد رحمه الله تعالى وهذا عند عامة

ما لم يقع منه

ما لم يقع منه فان ادعى ورثة كل بيت تاخر موتهم ولا يمينه
 او تنازلت بينهما حلل على ابطال دعوى صاحبه وحينئذ
 لا تورث بينهما فيكون الحكم اذ ذلك المذهب الاول والمراد
 بالثلاث مال الذي بيده والطرفين ما ورثه من الميت الذي معه
 وحرب الخلان المذكور فيما اذا علم سبق وماله يعلم عين السابق
 وحيث لم تورث احدهم من الاخر شيئا فهم كالاجانب فلذا قال
 ابو الوفاء يفرق ونحوه كما يخبر اجانب ايملاقية بينهم
 ولا غيرهما مما يستحق للثبوت وهكذا لوقول المصنف في الصواب
 فيما لو سبق لثبوت سدة اذا كان موراها واسد الرجل جاء بالصواب
 في قوله اي فعله ورجل سدة مؤفف للصواب فتقوله القائل
 اي للصواب غير المحظي عطف نصير **فارس** اذا علم موت
 احد المتوارثين بالفرقة ونحوه بعد الاخر ميعنا ولو ينس لامر
 واضوان التاخر يورث التقد اجامعا وان علم موتها مرتبا
 وغير السابق ثم ينس ويقف الامر الى البيان او الصلح وبهما يتما
 المجالس ثم تمت بحوال العرفي حنة احوال ولما اتم للصنف
 رحمه الله تعالى الكلام على ما اراد ان يورده في هذه المظنة
 ختمها بالحدس والصلح والسلام على محمد وجميع آله عليه وسلم
 والدعا كما ابتدأها بك لدرجته فيول ما بينهما فقال في الحديث انه **علي**
 ونجم ام اي تمام اي كماله حمدا كنهته بغيره بكل شيء الذي هو امر

بل دع

اي البقا اي حد كثيرا دائما والحد على النعمة والشكر في اللغة وشكر
 المتعم واجب بالشروع في العمل اي ترك المواخذة صلحا وكرما
 اي التواني في العمل هير... اي زجوا في الخير
 اي المرجع اليه والمراد به يوم القيامة يوم يرجع فيه خلق الله تعالى
 قال الله تعالى اليه مرجعكم جميعا اي ستر
 فلا يظهرها بالعتاب عليها والذنوب جمع ذنب وهو الجرم
 وسماي تظلمه ما شاق اي جمع من التظلم النعم
 جمع عيب وهو النقص والضعف والعلو والسم
 المحطوف اي المختار من الخلق فبدلهم الامم المصطفى
 منه الصفة وهي الخلو من قبا بدلت السخا الكرام بفتح الكاف
 قال العلامة سبط المارديني رحمه الله تعالى على الاصح ويجوز
 كرها وهو نقيض اللبم انتهى وهو الجواد والجامع للنوع الخير
 والشرف والفضائل او الصنوم محمد صلى الله عليه وسلم خير الانام
 الحق العاقب اي الذي لا يتبعه قاله الاثير رحمه الله تعالى
 في النهاية في اسما النبي صلى الله عليه وسلم العاقب هو اخر الانبياء
 والعاقب والعنوب الذي يخلف من كان قبله والله اعلم بغير
 المعجزة الاشراف كهي بيا اصحاب لنا قب العاقرة والمنا جمع
 منقبة وهي ضد التلبية وجمعها مثالب وهي العيوب وصدقها الا فاضل
 من فضل الرجل صار ذا فضلا وفضيلة ضد النقص لا حيا جمع خير

انحصار الاصل

يشاد ويخفف من الخير ضد الشر والاختيار خلاف الاشرار والخير
 الفاضل من كل شي... جمع سيد اي شريف من قولهم ساد
 القوم سيادة شرف عليهم فهو سيد والجمع سادة الامم اجمع
 ماجد وهو الكامل في الشرف من قولهم مجدا شرف بكرم
 الافعال الابرار جمع بر يقال بررت فلانا لكسرا برة بفتح الباء
 وضم الراء فانما برة وبار وقال ابن الاثير في النهاية يقال
 بر برفو بار وجمعه بررة وجمع البرابران وهو كثير ما يخص
 بالاولياء والرهاد والفتاد انتهى وهذا اخر ما شرهنا به كلام المؤلف رحمه الله
ونختتم هذا الشرح بخاتمة تشمل على
ابواب الباب الاول في الرد وذوي الارحام وفيه
فصول الفصل الاول في خلاف فيها فعدد كخفيف خاتمة
 اذا كان الورثة اصحاب فروض لا يتفرق فيرة الباقية عنهم عليهم
 بنسبة فروضهم ما عدا الزوجين فان لا يرث عليهم ما فاعلم ان له
 ورثة من الجمع على انهم او كان له احد الزوجين وكان له احد
 من ذوي الارحام فماله في الاول او الفاضل بعد فرض الزوجية
 في الثانية لذو الارحام وسائرهم وعند المالكية اقدم يخلف
 ورثة من الجمع على... او خلفه لا فرض لا يتفرق فماله او الفاضل
 بعد فرض ابنت المال سواء سخط ام لا له واما عندنا معاشرنا
 فاصل المذهب كمد ذهب لاشية والفقير بمن مذهبا الذي انقضى

المتأخرون من الشافعية وهو انه ذهب انه اذا لم يستعمل امر بيت المال
 لكون الاسام غير عادل بالرد على اهل الفروض غير الزوجين
 ما دخل عن فروضهم الذي منها فرض احد الزوجين بالنسبة
 وسائر كنيته فان لم يكن احد اهل الفروض الذين يرث عليهم
 فانه او الفاضل بعد فرض احد الزوجين لذوي الارحام على ما سياتي
 وان استعمل امر بيت المال فالمال له دون الرد وذوي الارحام
 في الرد وهو ضمة الصلابة في اخصها الورثة
 ونقصان من السهام وقد ما انه لا يرث على الزوجية فاذا لم يكن هناك
 احد الزوجين فان كان من يرث عليه شخصا واحد كأم أو ولد أو
 فله المال فرضا ورثا او كان من يرث عليه صفا واحدا كالوالد
 او جدات فاصل المسئلة من عدد هم كالعصبة او كان من يرث
 عليه صنفين فاشترى جميع فروضهم من اصل المسئلة لشك الفروض
 فالجميع اصل مسئلة الرد فاقطع النظر عن الباقي من اصل مسئلة
 تلك الفروض كانه لم يكن **واعلم** ان مسائل الرد التي ليس
 فيها احد الزوجين كلها منقطة عن ستة وانها قد خرج لتخصيصها
 وان كان هناك احد الزوجين فخذ له فرضه من مخرج فرض الزوجية
 فقط وهو واحد من اثنين واربعه او ثمانية واقسم بينا على مسئلة
 من يرث عليه فان كان من يرث عليه شخصا واحدا وصفا واحدا
 فاصل مسئلة الرد مخرج فرض الزوجية وان كان من يرث عليه اكثر

نمرة

ما صفت فاعرض على مسئلة الباقي من مخرج فرض الزوجية فان
 انقسم لمخرج فرض الزوجية اصل مسئلة الرد كزوجة وام
 وولديها وان لم ينقسم ضربت مسئلة من يرث عليه في مخرج فرض
 الزوجية لانه لا يكون الا سائنا فما بلغ فهو اصل مسئلة الرد
 وقد تحتاج مسئلة الرد التي فيها احد الزوجين لتتخرج ايضا
 اذا اشترى ذلك فاصول مسائل الرد سواء كان فيها احد الزوجين
 ام لا ثمانية اصوب وثلاثا كخدة واخ لاقم وكزوج وام
 وثلاثة كأم وولديها واربعه كنبت وام وكزوجة وام وولديها
 وحبنة كأم وشقيقة وثمانية كزوجة ونبوت وستة عشر
 كزوجة وشقيقة واخذت لاب واثنان وثلاثون كزوجة ونبوت
 ونبوت ابن واربعون كزوجة ونبوت ونبوت ابن وسبعة
 انقصت بلع الثلث في ذوي الارحام وهم كل قريب غير من تقدم
 من الجميع على ارقبهم وهم وان كثروا يرجعون الى اربعة اصناف
 الاول من ينتمي الى الميت وهم اولاد البنات واولاد بنات الابن
 وان نزلوا الثاني من ينتمي اليهم الميت وهم الاجداد والجدات
 الساقطون وان علوا الثالث من ينتمي الى ابوي الميت وهم اولاد
 الاخوات وبنات الاخوة وبنو الاخوة للام ومن يولد بهم وان نزلوا
 الرابع من ينتمي الى اجداد الميت وجداته وهم العمومة للام والعمات
 مصالقا وبنات الاعمام مطلقا والخطوة مطلقا وان شاعدا واولادهم

وان نزلوا اذا اختلفت ذلك فلا خلاف عند من ورثت ذوى الارحام
ان من انفرد من هؤلاء حاز جميع المال وانما يظهر الخلاف عند
الاجتهاد وفي ذلك المذاهب هي بعضها وسالمها يجر منها مذهبنا
احدهما مذهب اهل التنزيل وهو الا قيس الاربع عند الشافعية
وهو مذهب الحنابلة ومحصله انه ينزل كل منهم منزلة من يوليها
الا الاحوال والحالات فمنزلة الام والاعمام للام والعمات فمنزلة
الابن الابن الابن فان سبق احد الودع قدم مطلقا وان سبقوا
في التسبق الى الوارث فذكر كان الميت خلفه يدون به وقسم المال
او الباقي بعد فرض الزوجية بينهم كلهم موجودون من بحيث
لا شيء من يوليها بوجها لاصحاب كل واحد قسم على من نزل منزلة
كأنهم ملة وخلفهم الا اولاد ولد الام فيقسم بين ذكورهم واناثهم
بالسوية كما صولم مع ان ولد الام يومات وخلف اولاد ذكورها
واناثا قسم ميراثه بينهم للذكر مثل حصة الانثيين والآن حال والحالة
للأم فيقسم بينهما الذكر مثل حظ الانثيين مع ان يومات الا امر
وخلفتهم كانوا اخواتهم الا نهما فلا تفصيل بينهم عند الحنابلة
وهم من المنزلة انما اذ كان الذكر والانثى من جهة واحدة
في درجة واحدة فالقسمة بينهم بالسوية لا يفضل ذكر على انثى
وهذا المذهب هو مذهب اهل التنزيل وهو مذهب الحنفية
وهو دفع الميؤوي والميؤوي من اصحابنا وهم يقدّمون الاقرب فالاقرب

كالنصبات الظاهر

كالنصبات والظاهر من مذهبهم تقديم النصف الاول على الثاني
والثاني على الثالث والثالث على الرابع فما دام احد منهم من
الفروع فلا شيء لواحد من الاصول وما دام احد منهم من الا
صول فلا شيء لاولاد الاخوات وبنات الاخوة وبنات الاخوة
للأم وما دام احد من هؤلاء فلا شيء للاخوال والعمات فلا
عمام وبنات الاعمام ومن يولي بهم وعن أبي حنيفة رحمه الله
رواية بتقديم النصف الثاني على الاول وقدم ابو يوسف ومحمد
النصف الثالث على الثاني ومعنى كان اشان فانكر من نصف
واحد من الاصناف الاربعة ففي ذلك تفصيل طويل مذكور في
الحنفية وقد ذكره صرّفا منه في كتابنا شرح الترتيب
الامثلة على مذهب اهل التنزيل بنت بنت ابن وابن
بنت بنت المثال للاولى لتسببها للوارث ابن ام وام اليام
المال للاولى لسببها للوارث بنت بنت ابن وابن بنت بنت
اخر نصف المال لاولى ونصفه بين الاخيرين الثلاثة عندنا
وخاصة عند الحنابلة ابن بنت اخ لام المال بينهما النصف عندنا
وعند الحنابلة بنت لابون بنت اخ لاب وبنت اخ لام للمال
للاولى والثالثة على ستة للثالثة سهم وللاول خمسة سهم
ولابون لثانية ثلاثة اخوال متفرقين وثلاثة اخوات كذلك
للحال والحالة من الا سدس والخال من الابوين الباقي وسقط الاخر

هذا هو المذهب الذي عليه اهل التنزيل وهو مذهب الحنابلة
وهو مذهب اهل التنزيل وهو الا قيس الاربع عند الشافعية
وهو مذهب الحنابلة ومحصله انه ينزل كل منهم منزلة من يوليها
الا الاحوال والحالات فمنزلة الام والاعمام للام والعمات فمنزلة
الابن الابن الابن فان سبق احد الودع قدم مطلقا وان سبقوا
في التسبق الى الوارث فذكر كان الميت خلفه يدون به وقسم المال
او الباقي بعد فرض الزوجية بينهم كلهم موجودون من بحيث
لا شيء من يوليها بوجها لاصحاب كل واحد قسم على من نزل منزلة
كأنهم ملة وخلفهم الا اولاد ولد الام فيقسم بين ذكورهم واناثهم
بالسوية كما صولم مع ان ولد الام يومات وخلف اولاد ذكورها
واناثا قسم ميراثه بينهم للذكر مثل حصة الانثيين والآن حال والحالة
للأم فيقسم بينهما الذكر مثل حظ الانثيين مع ان يومات الا امر
وخلفتهم كانوا اخواتهم الا نهما فلا تفصيل بينهم عند الحنابلة
وهم من المنزلة انما اذ كان الذكر والانثى من جهة واحدة
في درجة واحدة فالقسمة بينهم بالسوية لا يفضل ذكر على انثى
وهذا المذهب هو مذهب اهل التنزيل وهو مذهب الحنفية
وهو دفع الميؤوي والميؤوي من اصحابنا وهم يقدّمون الاقرب فالاقرب

ثلاث حالات متفرقات المال بينهما عياضه للشفقة ثلاثة
 ولكل واحدة من الباقيتين واحد ثلاثة احوال متفرقتين
 وثلاث حالات كذلك للحال والحالة من الامم الثلث اثلاثا هذنا
 وايضا فاعند الحنابلة والباقي للحال والحالة من الابوين كذلك
 عندنا وعند الحنابلة والباقي للحال والحالة من الاب ثلاث
 عمات متفرقات المال بينهما كالحالات ثلاث بنات اعمام
 متفرقات المال لبعده الشقيق رحدتها سبقها العوارث
 مع حجب اعم الشقيق للمع للاب بعد اخ لام مع بنت عم شقيق
 اولاد للاولى النعمس والباقي للثانية ثلاث حالات متفرقات
 وثلاث عمات كذلك الثلث للحالات على خمسة والثلاث للعمات
 كذلك وفي كتابنا شرح الترتيب ما فيه كفاية والله تعالى اعلم
الباب الثاني في التاليف للولاء وفيه فصلان
 الاول في سببه وهو زوال الملك عن رقيق فمن اعتق عبدا مخيرا
 او بصفة او ذبزه او استولدها فعقبها بالموت او حتى عليه بالكتابة
 او التمس من مالكه عتق عبده على مال فاجابه او اعتق نصيبه من مشترك
 او ملكه قربه فعتق عليه ثبت له الولاء عليه وللعصبة نصيب
 بانفسهم ولو اختلف دينهما وان لم يرث في صورة الاختلاف والولاء
 كالنسب لا يباع ولا يوهب ولا يورث ولكن يورث به فكالم يثبت
 بالولاء على العتق الذكر او الانثى يثبت على اولاده واحفاره وعلى عتيقه

على عتق عتق

وعلى عتق عتيقه وانما ثبت على فرع العتق بشرطين احدهما
 ان لا يميس الرق ذلك الفرع فان كان رقيقا وعتق فولأوه
 لعتقه وعصيته من بعده فان لم يوجد فلبيت المالك
 ولا ولاء عليه لعتق الاصول الشرط الثاني في ثبوت
 لمولى الام وهو ان لا يكون الاب حرا الاصل على الصحيح وانما
 عكسه وهو ان يكون الاب عتقا والام حرة الاصل فهل يكون عليه
 الولاء لمولى الاب لانه نيب لغيره الا تغلبا للمحرمة كعكسه الصحيح
 الاول قال النووي رحمه الله تعالى في المروضة **فصل**
 في سببه رفق وعتق فلا ولاء عليه لعتق ابيه وانته وساير اصوله
 كاسبق سواء وجد ولو الحال ام لا فالمباشر اعتاقه ولا ولاء لعتقه
 فمصر نصيبه فاما اذا كان حرا الاصل وبراه عنه او ابوه
 عتق فولأوه لمولى ابيه وان كان الاب رقيقا والام عتقة فان ولاء
 لعتقها فان مات والاب رقيق بعد ورثة معتق الام وان اعتق
 الاب في حياة الولد انجز الولاء من مولى الام لمولى الاب ولو
 مات الاب رقيقا وعتق كجد انجز من مولى الام لمولى كجد ولو
 نسق كجد والاب رقيق ففي اخراجه الى مولى كجد وجهان احدهما انجز
 فان اعتق الاب بعد ذلك انجز من مولى كجد الى مولى الاب والثاني لا ينجز
 فعلى هذا الروايات لاب بعد شتق كجد ففي اخراجه الى مولى كجد وجهان
 احدهما عند الشيخين علي بن ابي حمزة وقطع النووي بالاخبار **قلت**

الاختلاف قول الله تعالى اعلم في حكم الولاء

وله احكام منها الارث وهو المتصور هنا فاذا مات العتيق واليهيوس له نيب والنكاح فانه لعنته فان كان له صلح فرض لا يتصرف فالباقى لعنته فان لم يكن الممتق حيا في الصور يترث وورث العتيق اقرب عصبات للعق بالنس لابا الغير ولا مع الغير ولا ذوفرض فان لم يكن الممتق عصبة بالنس فللعق الممتق فان لم يجد فلعصبات ممتق العتيق كذلك فان لم يجد فلعق ممتق العتيق ثم لعصباته وهكذا والاميراث لممتق عصبات الممتق الالمتمق ابيه ارحمه ولا لعصبة عصبته الممتق اذ لم يكن عصبه للممتق بجماله اذ هو من طرية من غير قبيلتها وولدت ابنتا واعلمت عنها ثم ماتت عتيقها من عم ولد لها المذكور فقط فلا يرثه لانه ليس بعصبة لها وان كان لعصبة لابها

وقد قال الشيخ بدر الدين سبط المايرد بن محمد رحمه الله تعالى في شرح كشف الغواص انه نازع بعض معاصرين فيها وقال حال الكلام فيها مر عصبه الممتق يوم ماتت العتيق بعصبة العتيق واخر جوا على ذلك مسائل منها انه لا يرث امرأة له بولاء الغير اصلا وانما يرث بالباشرة فلها على عتيقها الولاء وعلى اولاده وحفادته وعتيقته كالرجل ونقدت الاشارة الى ذلك احر العصبات ومنها

لا يجوز (الرجل)

هذا هو الممتق
والعصبات
التي يرثها
منه

لما عتق رجل عبدا ومات عن ابنتين فمات احداهما عن ابن ثم مات العتيق وحلت ابن معنينة وابن ابنه ورثته ابن العتيق دون ابن ابنه ومنها لومات الممتق عن ثلاثة بنين فمات اقدمهم عن واحد واخر عن اربعة واخر عن خمسة فلولومات العتيق ورثته اعشارا بالتسوية ومنها لومات عتق مسلم عبدا كافرا ومات عن ابنتين مسلم وكافر شر مات العتيق فميراثه للابن الكافر لانه الذي يرث الممتق بعصبة الكفر ولواسلم العتيق شر مات فميراثه للابن المسلم ولواسلم الابن الكافر شر مات الممتق مسلما فالعيراث بينهما وهذه المسائل يخرج ايضا على ان الولاء يورثهم ولا يورث **فرعان** احدهما الذي يرثه بالولاء عصبته الممتق يورثون ترتيب عصبات النيب لكن الاظهر ان ابنا العتيق ما بين اخيه بنديما على حياة المشايق لو اشترت امرأة اباهما فعتق عليهما شر عتق الاب عبدا ومات عتيقه عبدا وللمعتق عصبته بالنسب فميراث العتيق له دون البنت لانها عتيق الممتق وتوخر عن عصبته النيب وهذا قبل اخطاها اربعمائة قاض غير المتفق عليه فتمسك مسألة القضاء وصور بعضهم مسألة القضاء بما لو اشترى ابن وابنت اباهما فعتق عليهما ثم اعتق عبدا ومات العتيق بعد موت الاب عنها فميراثه للابن

دونه البت لانه عصبة المعتق بالنسب وغلظ فيها الربعا لانه قاض
 فقالوا الرثا المتبق بينهما وفي الوكاد مباحث كثيرة ذكرت
 انظرها في شرح الترتيب **الباب الثالث**
 في قسمة التركات وهي الثمرة المتصورة بالذات من علم الزناض
 وما تقدم فوسيلة وهي مبنية على اربعة الاعداد المتناسبة
 التي هي اصل كبير في استخراج المجموعات وهي مذكورة في كتاب
 وذلك من نسبة مال الكل وارث من نصيب المسئلة الى نصيب
 المسئلة كصحة ماله من التركة اذا تصرف في كذا فتارة تكون التركة
 مما لا يمكن قسمة كل من تلك التركة والمجموع فيقدر تلك النسبة
 تكون حصة من ذلك المورد **شرح تارة** يعبر المقرب
 عنهما القاربط وتارة يعبر عنهما بالصور المشهورة فهو مختار
 والاولى مراعاة عرف ذلك البلد وتوزيع بينهما كانت يقول
 للام مثلا السدس اربعة قاربط كما كان احد وتارة تكون التركة
 مما يمكن قسمته كالتقسيم **اصلي** بالصور او البديل والعدد
 ما ذكره او قديمة حالاً يثبت نصيبه او يربط نصيبه ما يمكن قسمته
 او ما لا يمكن بالقاربط فيقدر يخرج القيراط وهو اربعة وعشرون
 كتركة مقدارها اربعة وعشرون دينارا مثلا في هذه الصور ثلثاها
 ان كانت التركة مماثلة للتصحيح فالارواض لا يحتاج لعمرك ووجه
 وبنت وابوين والتركة عبد مثلا واربعة وعشرون دينارا

نصيب الثلث من صلها

نصيب ثلثه من اصلها اربعة وعشرون للزوجة ثلاثة وثلث
 اثنان عشر وللام اربعة وللاب خمسة ويخرج القيراط او التركة
 مساو لكل منهما للتصحيح فللزوجة ثلاثة قاربط من العبد
 او ثلاثة دنانير وثلث اثنان عشر قيراطا من العبد او اثنان عشر
 ديناراً وللام اربعة قاربط من العبد او اربعة دنانير وللاب
 خمسة قاربط من العبد او خمسة دنانير وان كانت التركة
 غير سارية لمصح المسئلة ففي قسمة التركة حصة اوجه
 بل اكثر الوجوه **الوجه** وهو المشهور ان نصيب نصيب كل وارث
 من التصحيح في التركة يخرج القيراط وتقسيم الحاصل على التصحيح
شرح ماله من القيراط فيرثها هله وهي زوج وام واخت
 اولاد وكانت التركة عقارا او اربعة وعشرين دينارا
 المسئلة ستة ونقول ثمانية ومنها تصح كما تقدم فاضرب الزوج
 الثلاثة في اربعة وعشرين يخرج القيراط وعدد الدنانير يحصل
 اثنان وسبعون فاقسم ما على الثمانية يخرج تسعة فللزوجة تسعة
 قاربط والعقار او تسعة دنانير واللافت كذلك واضرب الام
 اثنان في اربعة والعشرين واقسم الحاصل وهو ثمانية واربعون
 على الثمانية يخرج لها ستة قاربط والعقار اوسنة دنانير
 ومنها وهو اصل الاوجه وهو اعمها نفعاً فانها فيما لا يمكن قسمته
 اعياناً تلب كل حصه من التصحيح وتاخذه من التركة او يخرج القيراط

بذلك النسبة فلو المثال المذكور انب للزوج حصته وهي ثلاثة
 الى الثمانية صحح المسئلة تكن ربعاً وثمنا فله ربع الاربعه والعشرون
 وثمانها وذلك تسعة فربط او دانير وان ثلث قلت له
 ربع الشركة وثمانها دلاخت كذلك . وانب للاثين الى الثمانية
 تكن من اهلها ربع الاربعه والعشرون ستة دانير او فزاريط
 وان ثلث قلت له ان ربع الشركة ومن اراد معرفة بقية الاجم
 مع زيادة فعمله كما شرح الترتيب فقد ايت فيه من ذلك
 باجيب العجاب والله اعلم **باب السابع** التام
 في سائل المتقات وهي كثيرة وقد تقدم منها الفروع وانساب
 بالمرتبة ايضا والتصنيفات في الماهلة والشركة والكهنة
 والديانة الصلح والبيع الفروج والبراء والمنبرية والجملة
 والعامرية ومن المتعلق بها في العما والخرفا والعشوية
 والفخرية ومختصر في يد وتسعينية زيد رضي الله تعالى
 وسئلة القضاء ومنها المناقضة وهي زوجة وله ولدانها
 ومنها الدينانية الكبرى وهي زوجة ياشان قام واثن عشر
 ما خسا كلهم لاب والشركة فيها ستائة دينار تخص الاخرى بشار
 واحد وتسق بالعامرية وبالشككية وبالكاكية ومنها قر
 البنات وهي ثلاث زوجات واربع اخوات لام وثمان اخوات
 لابوين اولاب اصلاها انا عشر وتقول خمسة عشر ومنها الدفانة

مساذرها

وساذرها في تعاليات ومنها عند المالكية ملقبات ثلاث
 وهي المالكية وشبه المالكية وعقرب تحت طوبه فالمالكية
 زوج وام وحدة واخوة لام واخوة لاب فلاشي للاخوة
 الجميع عند المالكية . والباقي بعد فرض الزوج والام الحجة واحدة
 وعندنا الزوج النصف والام السدس والمجد السدس لان الاخوة
 والاخوة لاب الباقي ولاشي للاخوة **باب الثامن** وشبه
 المالكية هي هذه اذا كان بدل للاخوة للاب اخوة اشقا
 والحكم فيها عندنا وعندهم في الحكم في المالكية فترث الاخوة
 الاشقا عندنا **باب التاسع** بعد فرض الزوج والام والحد ولاشي
 للاخوة جميعا من الصنفين عند المالكية . وعقرب تحت طوبه
 للزوج وام واحق من ام اقرت الاخت للام بس . هي عند
 المالكية في الانكار من ستة دانير او فرار من اثن عشر لبت منها
 ستة والمعصية واحدة المجموع بمسئتي فيقسم عليهما نصيب الاخت
 للام واحد فلا يصح فنضرب السبعة وستة تبلغ اثنان واربعين
 للزوج احد عشر وثلث والام اربعة عشر والبت المقر بها
 ستة والمعصية واحدة ولاشي للاخت للام وانما لبت بذم
 لثلاثة من تلق عليه كما اقرت . والمعصية قال الامم الحسين **باب العاشر**
 تعال في النهاية وقد اكثر الفرضيون من الملقات والنهاية لها
 ولا حسم لايها والله اعلم انتهى **الكتاب الخامس**

ولا تعاليات



الور
الغسل

في مشابه النسب والالفاف وهو باب واسع وفيه فصلان
 في مشابه النسب فمن ذكر رجلان كل
 منهما عم الآخر صورتهما رجلان تزوج كل منهما امرأة الاخر فاولدهما
 ابنا فكل من ابنيهما عم الآخر لانهما رجلان كل منهما خال الآخر
 صورتهما يجمع كل من الرجلين من الآخر فيولد لكل منهما ابن
 فكل من الابنين خال الآخر وفي ترتيب المجموع شخص فلا شخص
 يأتيه يا خال في تصويرهما ان اخا زيد من امه تزوج باخت زيد
 من امه اذ لا يمكن ان يكون له ولد من امه وخاله انهم وتبين فيها ان
 تاس بسواك يفرق ان ذكر خال كيف صار في
 وقار الشيخ في قوله لا يفرق في قوله لا يفرق في قوله لا يفرق في قوله لا يفرق
 كل منهما ابن خال الآخر صورتهما يجمع كل من الرجلين اخ الآخر
 فكل منهما ابن خال الآخر صورتهما يجمع كل من الرجلين اخ الآخر
 بابينا تزوجنا وابي تزوجنا صورته رجلان تزوج كل منهما
 امرأه وهو من السائل ابني خالها ابو يوسف وحملة الشافعي
 مجلس الرشيد ترجمهم انه كان فاجها صا يملك ابني وحملة عمه
 انفصال الشافعي في الالف وهو كثيرة لكا يخرج عن العسر
 فمن ذلك رجل له خال وعم فورثه الخال دون العم وهو ان يكون
 الخال ابن اخ الميت صورتهما ينكح امرأة ويتزوج ابنته امهما
 فولد لكل منهما ابن فابن الاب عم ابن الابن وابن الابن خال ابن الاب

الغسل
الور

توالت اب

توالت ابن لاب عن ابن الابن وعن عمه ايضا فذخلف خالهم
 الذي هو ابن اخيه وعمته فالمللا لابن اخيه دون عمته
 ومن ذلك حبل يرات فوما يقتسمون مالا فقالت لا فجلوا
 فاني حبل ان ولدت ذكر الميراث وان ولدت انثى ورثت
 فالحبل يزوج ابنته الابن والورثة الظاهرون تزوج وابوان ورثت
 فلو قالت ان ولدت ذكر ورثت وورثت ابوان ولدت انثى
 لم يرث ولو ارثت فميراث ابنته ابنته ابنته ابنته ابنته ابنته
 وهذا يشا صلب ومن ذلك زوجا احدا فقلت للام
 واخاها تشبه صورته ابوان بنت ابني في نكاح ابن اخي
 ومن ذلك رجل وبنته وراثا لا يضمن صورته
 ماتت عن زوج هو ابن عمه وبنت منه ومن بداراة
 ورثت اربعة اخوة اشقاء واحدا بعد واحد فلو ماتت ابنته
 فخصمها نصف ما تركت كل واحد منهم الجواب
 هم اربعة اخوة اشقاء الاول ثمانية والثاني ستة والثالث
 ثلاثة والرابع درهم واحد فلما ماتت الاول اصابها منه
 درهمان وكل اخ درهمان فصار للثاني ثمانية وللثالث خمسة
 والرابع ثلاثة فماتت الثاني عن ثمانية فاصابها منه
 درهمان فصار لها اربعة والباقي للاخوة فصار للثالث
 ثمانية وللرابع ستة فماتت الثالث عن ثمانية فاصابها منه



